

التقرير السنوي
2013



نبذة عن الشركة

بيت الاستثمار العالمي (جلوبل) هي شركة استثمار تأسست عام 1998 وتخضع لرقابة هيئة أسواق المال فيما يخص أنشطة إدارة الأصول والاستثمارات البنكية والوساطة المالية كما تخضع لرقابة بنك الكويت المركزي فيما يخص الأنشطة التمويلية. ويتم تداول سهم جلوبل في بورصة البحرين بالإضافة إلى شهادات الإيداع العالمية المدرجة في سوق لندن المالي.

تلعب جلوبل دوراً رئيسياً في اقتناص الفرص الاستثمارية المتوفرة في منطقة الخليج العربي وتقديمها إلى المجتمع المالي الدولي وبالعكس وذلك على أيدي خبراء ماليين متخصصين. وتعمل جلوبل على طرح وتسويق منتجات مالية ذات جودة عالية تتوافق مع متطلبات العملاء بالإضافة إلى تقديم العديد من الخدمات التي تفوق توقعاتهم. تستند الشركة في نشاطها إلى الالتزام بالاستجابة لتطلعات عملائها المحليين والدوليين، والارتقاء بصناعة خدمات الاستثمار في الكويت والمنطقة.

وتقدم جلوبل العديد من الخدمات والمنتجات المالية منها الاستثمارات البنكية وإدارة الأصول وخدمات الوساطة المالية.

العنوان

الكويت
ص.ب. 28807 الصفاة، 13149 الكويت
تلفون: 2295 1000 (965)، فاكس: 2295 1005 (965)

معلومات عن السهم

الرمز	التداول في السوق	شبكة رويترز	شبكة بلومبرغ	أسم الشركة مدرجة في (تاريخ الإدراج)
GLOBAL BI	جلوبل	GIHB.BH	شبكة بلومبرغ	بورصة البحرين (11 أكتوبر 2004)
GLOB LI	GLOB	GLOBGq.L	شبكة بلومبرغ	سوق لندن المالي (21 مايو 2008)*

* على شكل شهادات إيداع عالمية

علاقات المساهمين

- للحصول على معلومات إضافية عن جلوبل، يمكنك:
- 1- زيارة موقعنا على شبكة الانترنت www.globalinv.net
 - 2- الاتصال على الرقم 2295 1615 (965)
 - 3- ارسال رسالة إلكترونية إلى investors@global.com.kw

المحتويات

مجلس الإدارة	2
تقرير مجلس الإدارة	4
مبادئ الحوكمة	8
الإدارة التنفيذية	30
مناقشة وتحليل الإدارة التنفيذية	32
مسؤوليات مجلس الإدارة	36
البيانات المالية المجمعة	38



سمو الشيخ
نواف الأحمد الجابر الصباح
ولي العهد



صاحب السمو الشيخ
صباح الأحمد الجابر الصباح
أمير دولة الكويت

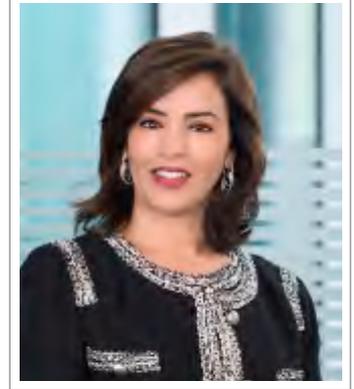
مجلس الإدارة

مها خالد الغنيم

رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للمجموعة

تمتّع السيدة/ الغنيم بخبرة تفوق 31 عاماً في قطاع الخدمات المالية وبالأخص إدارة الأصول والاستثمارات البنكية. شغلت منصب عضو في مجلس إدارة العديد من الشركات الإقليمية ومجالس استشارية كما شغلت العديد من المناصب العليا. أسست جلوبل عام 1998 بالتعاون مع أعضاء آخرين ذوي خبرة عريقة وأشرفت على إدارتها منذ ذلك الحين.

السيدة/ الغنيم حاصلة على شهادة البكالوريوس في الرياضيات من جامعة ولاية سان فرانسيسكو في الولايات المتحدة الأمريكية وحصلت على تقدير العديد من الجهات الإقليمية والعالمية.

**هشام عبدالرزاق الرزوقي**

نائب رئيس مجلس الإدارة (عضو مستقل)

يتمتع السيد/ الرزوقي بخبرة تفوق 40 عاماً في القطاع المالي وبالأخص الأوراق المالية والتمويل والملكيات الخاصة. شغل منصب عضو في مجلس إدارة العديد من الشركات الإقليمية ومجالس استشارية كما شغل العديد من المناصب العليا كان آخرها الرئيس التنفيذي لمؤسسة الخليج للاستثمار (GIC) حيث أعاد هيكلة المؤسسة لتصبح واحدة من شركات الملكيات الخاصة الرائدة في المنطقة.

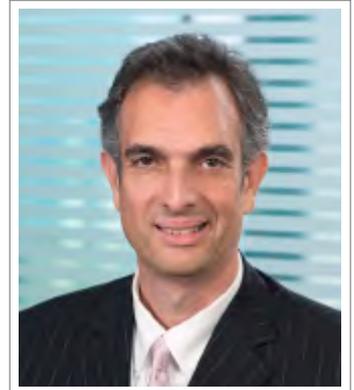
السيد/ الرزوقي حاصل على شهادة البكالوريوس من الجامعة الأمريكية في بيروت وشهادة من برنامج الإدارة العليا في جامعة هارفارد.

**ابراهيم سعد**

عضو مجلس إدارة مستقل

يتمتع السيد/ سعد بخبرة تفوق 18 عاماً في قطاع الاستثمار والملكيات الخاصة (من أصل ما مجموعه 24 عاماً من الخبرة). شغل منصب عضو في مجلس إدارة العديد من الشركات ومجالس استشارية وشغل العديد من المناصب العليا في المؤسسات المالية الإقليمية والعالمية كان آخرها الرئيس التنفيذي وعضو مجلس إدارة شركة بالادين كابيتال (الشرق الأوسط) المحدودة، في دبي، الإمارات العربية المتحدة.

السيد/ سعد حاصل على ماجستير في إدارة الأعمال من جامعة ماساتشوستس للتكنولوجيا سلون للإدارة، مع التركيز على التمويل والاقتصاد التطبيقي، وعلى درجة الماجستير ودرجة البكالوريوس في الهندسة الكهربائية وعلوم الحاسب الآلي من جامعة ماساتشوستس للتكنولوجيا.

**ديفيد بيرليسون**

عضو مجلس إدارة مستقل

يتمتع السيد/ بيرليسون بخبرة تفوق 16 عاماً في القطاع المالي مع التركيز على الاستثمارات البنكية والخدمات الاستشارية. شغل منصب عضو في مجلس إدارة العديد من الشركات الإقليمية ومجالس استشارية كما شغل العديد من المناصب العليا. يشغل حالياً منصب العضو المنتدب في طلي القابضة التي تمتلك حصص في شركات عديدة تبلغ قيمتها 3 مليار دولار أمريكي.

السيد/ بيرليسون حاصل على بكالوريوس (مرتبة الشرف) في الأعمال المصرفية والمالية مع دبلوم في الدراسات الصناعية من جامعة لوبورو وشهادة مزاولة من معهد المحاسبين القانونيين في إنجلترا وويلز. وهو عضو في معهد المحاسبين القانونيين في إنجلترا وويلز.



حمد طارق الحميضي

عضو مجلس إدارة (ممثلًا عن شركة الشعب القابضة)

يتمتع السيد / الحميضي بخبرة واسعة في الملكيات الخاصة وصناديق التحوط والعقار والشركات الناشئة. شغل منصب عضو في مجلس إدارة العديد من الشركات الإقليمية وشغل مناصب مختلفة وأسس عددا من المشاريع الناجحة.

السيد الحميضي حاصل على بكالوريوس في علوم الحاسب الآلي وإدارة الأعمال من جامعة جورج واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية.



خالد ناصر الشامسي

عضو مجلس إدارة (ممثلًا عن مجموعة دبي كابيتال)

يتمتع السيد / الشامسي بخبرة تفوق 13 عاماً في القطاع المالي وبالأخص إدارة الصناديق الاستثمارية الخاصة والعامّة والعقار. شغل منصب عضو في مجلس إدارة العديد من الشركات الإقليمية وتقلد العديد من المناصب العليا. يشغل حالياً منصب العضو المنتدب لإدارة الأصول في مجموعة دبي كابيتال.

السيد الشامسي حاصل على شهادة البكالوريوس (مع مرتبة الشرف) في المحاسبة وإدارة الأعمال الدولية من جامعة لويسفيل، الولايات المتحدة الأمريكية، وشارك في العديد من الدورات الإدارية والمالية ذات الصلة في سنغافورة ولندن ونيويورك.



عماد يوسف المنيع

عضو مجلس إدارة (ممثلًا عن شركة أن سي أتش فنتشرز ش س و)

يتمتع السيد / المنيع بخبرة تفوق 29 عاماً في القطاع المالي وبالأخص الاستثمار والإئتمان والتمويل المجمع للشركات والمشاريع الكبرى وإصدارات الصكوك الإسلامية. شغل منصب عضو في مجلس إدارة العديد من الشركات الإقليمية وتقلد العديد من المناصب العليا. يشغل حالياً منصب الرئيس التنفيذي لبيت إدارة السيولة، وهي شركة تابعة لبيت التمويل الكويتي (بيتك).

السيد / المنيع حاصل على شهادة البكالوريوس في التجارة من جامعة الكويت وأتم برنامج التمويل المؤسسي للتففيذين من قبل معهد إنسياد، فرنسا.



تقرير مجلس الإدارة



يسر مجلس إدارة بيت الاستثمار العالمي (جلوبل) أن يقدم التقرير السنوي الخامس عشر للشركة، متضمناً البيانات المالية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2013.

الإخوة والأخوات مساهمي جلوبل الكرام،

كان عام 2013 عامًا مثمرًا حيث أتممنا بنجاح عملية إعادة الهيكلة في النصف الثاني من العام لنصل بذلك إلى حل شامل لهيكل رأس مال الشركة، ونحن سعداء بتحقيق هذا النجاح وبالتأييد والدعم الذي أولته الجهات الدائنة للشركة.

إن خطة إعادة الهيكلة أفضت إلى الفصل بين الأعمال الرئيسية المدرة للرسوم ومحفظه الاستثمارات غير الأساسية بالإضافة إلى سداد التزامات وديون الشركة بالكامل، بحيث أصبحت جلوبل شركة خالية من الديون. فقد تم تحويل معظم الاستثمارات غير الأساسية والأصول العقارية بالإضافة إلى ديون وفوائد / أرباح مستحقة بمبلغ 365.2 مليون دينار كويتي إلى شركة ذات أغراض خاصة تحت اسم أن أي سي فنتشرز وهي شركة مؤسسة في مملكة البحرين وتعود كامل منفعة ملكيتها للبنوك الدائنة، كما رفعت جلوبل رأس مالها بمبلغ 122.2 مليون دينار كويتي من خلال إصدار 1.2 مليار سهم بقيمة اسمية 100 فلس للسهم الواحد وقد تم الإكتتاب بكامل الزيادة من قبل شركة أن سي أتش فنتشرز وهي شركة مؤسسة في مملكة البحرين وتعود كامل منفعة ملكيتها للبنوك الدائنة مقابل تحويل مبلغ 122.2 مليون دينار كويتي من ديون جلوبل إليها. وبذلك أصبح رأس مال جلوبل المصرح به والمدفوع 174.62 مليون دينار كويتي، وتبلغ نسبة ملكية شركة أن سي أتش فنتشرز 70 في المائة منه. كما نتج عن إعادة الهيكلة تحقيق الشركة لصافي ربح محاسبي بلغ 27.5 مليون دينار كويتي. المزيد من الايضاحات حول التأثيرات المالية لتطبيق خطة إعادة الهيكلة توجد بـ (إيضاح رقم 22 في البيانات المالية المجمعة)

وكون عملية إعادة الهيكلة تتطلب زيادة رأس مال جلوبل لصالح شركة ذات أغراض خاصة تعود منفعة ملكيتها للجهات الدائنة (أكثر من 50 جهة) بحيث تصبح ملكيتها 70 في المائة من رأس المال، كان لا بد من الحصول على إعفاء من هيئة أسواق المال من أحكام العرض الإلزامي أو ما يؤكد بأن أحكام العرض الإلزامي لا تنطبق على عملية إعادة الهيكلة. وعندما تندر الحصول على الإعفاء لجأت الشركة إلى الطلب من المساهمين الموافقة على الانسحاب الاختياري من سوق الكويت للأوراق المالية في ديسمبر من العام 2012. وقد تم الانسحاب من سوق الكويت للأوراق المالية في 19 يونيو 2013 بعد موافقة هيئة أسواق المال وسوق الكويت للأوراق المالية. وبناء على ذلك أصدرت هيئة الأوراق المالية والسلع في الإمارات العربية المتحدة قراراً في شهر يوليو 2013 بإلغاء إدراج أسهم الشركة من سوق دبي المالي كون جلوبل شركة غير إماراتية وغير مدرجة في سوق البلد الأم ليصبح هذا القرار نافذاً في جلسة تداول يوم 18 يوليو 2013. أما في المملكة المتحدة فمازالت أسهم الشركة مدرجة في بورصة لندن على هيئة شهادات إيداع دولية (GDR).

بعد إتمام الصفقة، أصبحت الأعمال الأساسية للشركة تضم إدارة الأصول والاستثمارات البنكية والوساطة المالية، وقد تم تعيين جلوبل مديراً لأصول أن أي سي فنتشرز بشروط تجارية بحتة.

في أعقاب تنفيذ بنود خطة إعادة الهيكلة، أصبحت جلوبل شركة ذات هيكل جيد لرأس المال ويبلغ صافي حقوق المساهمين في الشركة الأم 80.3 مليون دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2013 (مقارنة مع العجز السابق في حقوق المساهمين والذي كان قد بلغ 35.2 مليون دينار كويتي في 31 ديسمبر 2012) وإجمالي أصول تبلغ 92 مليون دينار كويتي بشكل النقد والتعد المعادل نسبة 48 في المائة منها.

نتطلع إلى تركيز جهودنا على تطوير الأعمال الأساسية المدرة للرسوم وهي إدارة الأصول والاستثمارات البنكية والوساطة المالية، والاستمرار في خدمة عملائنا بشكل أكثر فعالية، وتقديم منتجات وحلول مالية متنوعة تساهم في حماية وتنمية ثرواتكم في بيئة اقتصادية متقلبة ومليئة بالتحديات.

من الناحية الاقتصادية، استقر الاقتصاد العالمي في عام 2013 مع عودة النمو إلى اقتصاديات منطقة اليورو في النصف الثاني من العام واستمرار نمو الاقتصادات المتقدمة الأخرى مستفيدة من أسعار الفائدة المتدنية. إن التحفيز النقدي وتحسن التوقعات الاقتصادية بالإضافة إلى انخفاض أسعار الفائدة أدى إلى الارتفاعات التي شهدتها أسواق الأسهم المتقدمة. كما استمر نمو اقتصاديات الأسواق الناشئة، ولكن المخاوف بشأن بدء مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي خفض مشتريات الأصول أدى إلى تقلب أسعار العملات والأسواق المالية في العديد من هذه البلدان منذ منتصف العام 2013. واضطرت بعض اقتصادات الأسواق الناشئة الضعيفة لرفع أسعار الفائدة في أواخر العام من أجل الدفاع عن قيم عملاتها مما أثر سلباً على نظرة المهتمين بتلك الأسواق وأدى إلى تراجع مؤشر MSCI للأسواق الناشئة بنسبة 5% في العام 2013.

أما اقتصاديات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، فقد سجلت خلال العام أداءً متفاوتاً متأثرة بالعوامل السياسية الإقليمية. فقد تراجعت عائدات التجارة والسياحة للدول المجاورة للدول التي تشهد اضطرابات سياسية كما شهدت المنطقة انخفاضاً طفيفاً في أسعار النفط وانخفاضاً أكبر في كمية الإنتاج. أما أسواق الأسهم الخليجية فقد حققت ارتفاعات جيدة خلال العام مما يشير إلى تحسن في ثقة المستثمرين، ولكن البيئة الاقتصادية في الكويت ظلت صعبة وبحاجة إلى حوافز حكومية أكثر وضوحاً وانتعاشاً. وبعد عشر سنوات من النمو الهائل الذي شهدته الاقتصاد التركي، شهد سوق الأوراق المالية والعملية التركية تخرجات كبيرة في عام 2013 نتيجة مزيج من المضاربة والتكهنات والاضطرابات والعجز المستمر في الحساب الجاري.

النقاط الرئيسية في نتائج عام 2013

حققت الشركة خلال العام 2013 أرباحاً صافية خاصة بمساهمي الشركة الأم بلغت 1.9 مليون دينار كويتي (مقابل خسائر بلغت 55 مليون دينار كويتي في العام 2012).

خلال العام 2013، حققت الأعمال المدرة للرسوم (إدارة الأصول، والاستثمارات البنكية والوساطة المالية) إيرادات بلغت 11.7 مليون دينار كويتي (منها 11.5 مليون دينار كويتي إيرادات من الرسوم). كما بلغت الأصول المدارة لصالح العملاء في نهاية العام 1.1 مليار دينار كويتي (ما يعادل 4 مليار دولار أمريكي) وحققت العديد من الصناديق التي تديرها الشركة أداءً فاق أداء مؤشرات القياس والصناديق المماثلة.

حققت عمليات الوساطة المالية ارتفاعاً في أحجام التداول من خلال توفير خدمات التداول في أكثر من سوق، و توفير بحوث وتقارير بمستوى عالٍ إلى العملاء. كما استفادت عمليات الوساطة المالية أيضاً من إرتفاع أحجام التداول في سوق الكويت للأوراق المالية خلال العام ومن زيادة حصتها السوقية.

تقرير مجلس الإدارة

وعلى الرغم من بيئة السوق الصعبة، إلا أن فريق الاستثمارات البنكية واصل البحث عن الفرص وتقديم العروض للعملاء. وقد نجح الفريق خلال العام في مساعدة أحد العملاء على التخلص من إحدى استثماراته في أوروبا، كما عمل كمستشاراً مالياً لشركة صناعية كويتية لإعادة هيكلة ديونها.

ولدعم نمو الأعمال الأساسية، قمنا بتعزيز فريق إدارة الأصول والثروات وفريق الاستثمارات البنكية بتعيين رؤساء جدد لهذه الأعمال.

وتمكنت جلوبل من المحافظة على ترتيبها ضمن أفضل الشركات التي تقدم تقارير وبحوث في منطقة الشرق الأوسط كما جاء في نتيجة الاستبيان الذي قامت به مجلة يوروموني في العام 2013.

ويقترح مجلس إدارة الشركة عدم توزيع أي أرباح عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2013. وفي المقابل يقترح مجلس الإدارة ضمن جدول أعمال الجمعية العمومية غير العادية إطفاء جميع الخسائر المتراكمة من رأس المال المدفوع، علماً أن هذا الإجراء لن يؤثر على حقوق المساهمين ولكنه سيؤدي إلى إطفاء جميع الخسائر المتراكمة والبالغة 94.7 مليون دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2013 مقابل رأس المال المدفوع وبالتالي تخفيض عدد الأسهم المصدردة من 1.746 مليار سهم إلى 799.2 مليون سهم. وسيتم هذا التخفيض بنسبة متساوية بين المساهمين وبالتالي لن يؤثر على نسبة ملكية أي مساهم من رأس مال الشركة.

ختاماً، أود أن أعرب عن تقديرنا للسادة عبدالله سعود البدر وعلي عبدالرحمن الوزان وجنيد مصري وبامبانج سوجنج بن كاجيري، أعضاء مجلس الإدارة المنتهية عضويتهم، لمساهماتهم القيمة. كما نرحب بالسادة هشام عبدالرزاق الرزوقي وإبراهيم سعد وديفيد بيرليسون وعماد يوسف المنيع لانضمامهم لمجلس الإدارة الجديد وكلنا ثقة بامكانيات وخبرات هذا المجلس والتي ستساهم في تطور ونمو الشركة. وتعزيزاً لحوكمة الشركات، فإن مجلس الإدارة سيضم سبعة أعضاء، منهم ثلاثة أعضاء مستقلين وهم السيد هشام الرزوقي والسيد ديفيد بيرليسون والسيد إبراهيم سعد.

كما أود أن أتقدم بخالص التقدير لصاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح وسمو ولي العهد الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح، وسمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر مبارك الحمد الصباح، راجين لهم التوفيق والسداد في قيادة بلدنا نحو مستقبل أفضل.

وكذلك أتوجه بوافر الشكر وعظيم الامتنان لعملاء ومساهمي وموظفي الشركة على دعمهم المتواصل واللامحدود وتقنهم على قدرتنا في تحقيق القيمة الأفضل لهم. وأود أيضاً أن أتوجه بجزيل الشكر والتقدير إلى وزارة التجارة والصناعة وسوق الكويت للأوراق المالية وهيئة أسواق المال وبنك الكويت المركزي والهيئات التنظيمية الأخرى في المنطقة.



مها خالد الغنيم

رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للمجموعة

مبادئ
الحكومة

مبادئ الحوكمة

تُعد مبادئ الحوكمة بتحقيق الالتزام بقيم وأخلاقيات العمل، والتحقق من كيفية إدارة الشركة أو المؤسسة لأعمالها، وثقافتها وسياساتها وطريقة تعاملها مع الأطراف ذات العلاقة. كما أن دقة الكشف عن المعلومات المتعلقة بالمركز المالي للشركة في الوقت المناسب ومراقبة أداءها بشكل جزئياً من مبادئ الحوكمة.

نظرة جلوبل لمبادئ الحوكمة

تعتبر جلوبل تطبيق مبادئ الحوكمة جزءاً لا يتجزأ من أعمالها، حيث تلتزم بمبادئ أفضل الممارسات الدولية للحوكمة، وتوسع دوماً للالتزام بمثل هذه الممارسات. يستند الإطار العام لمبادئ الحوكمة في جلوبل على استقلالية مجلس الإدارة، وعلى تشكيل لجان المجلس للإشراف على مجالات الحوكمة الحاسمة في الشركة.

إن مجلس الإدارة ملتزم بالتطبيق المستمر للمبادرات الداعية إلى تطوير مبادئ الحوكمة لما فيه مصلحة كافة الأطراف ذات العلاقة. وتعتبر جميع عمليات جلوبل خاضعة لإطار حوكمة منظم وفعال، ومن شأن ذلك أن يرسم الاتجاهات التي يتعين على الشركة وعلى الشركات التابعة وضع البنية الأساسية ورسم الإطار العام للحوكمة وفقاً للمعايير التي تتبناها المجموعة.

وعلاوة على ذلك، فإن هذا الإطار يمكن أعضاء مجلس الإدارة من موازنة مسؤولياتهم في توفير الرقابة ودورهم كمستشارين استراتيجيين، وبذلك يتم تحقيق التوازن بين التكيف والانسجام من جهة، والأداء من جهة أخرى. ومن خلال جهوده لخلق إطار عام للحوكمة السليمة، فإن مجلس الإدارة ملتزم بوضع مبادئ الحوكمة موضع التنفيذ بطريقة قابلة للتطبيق من الناحية العملية.

وتشكّل قيم جلوبل الإطار الذي نقيس به السلوك والممارسات والأنشطة لتقييم خصائص الحوكمة، وتتطلب هذه القيم من أعضاء مجلس الإدارة والموظفين العمل بكل نزاهة واستقامة في كافة الأوقات وبأخلاقيات عالية لتعزيز الثقة.

وتتأصل مبادئ الحوكمة في قيمنا وثقافتنا وعملياتنا ومهامنا وهيكلنا التنظيمي، حيث إن قيمنا مبنية على لوائح مكتوبة لأخلاقيات السلوك المهني، في حين إن الهياكل التنظيمية لوحدة المجموعات مصممة لتوثق رسمياً الإشراف على كل الأنشطة والعمليات. كما أننا نواصل تطوير هذه الهياكل التنظيمية بصورة دائمة.

سياسة الإبلاغ عن المخالفات

وضعت جلوبل سياسة للإبلاغ عن المخالفات كجزء من سياسة إدارة الاحتيال، وتمنح هذه السياسة موظفي الشركة حرية تقديم شكوى، إن وجدت، بخصوص أي خرق للقانون، أو للنظام الأساسي للشركة والسياسات المحاسبية والإجراءات التي اعتمدت لأية عمل أو بند وتقديم تقرير عنها إلى مجموعة إدارة المخاطر من خلال قنوات محددة مذكورة في سياسة إدارة الاحتيال.

مجلس الإدارة

بيان المجلس

في رأي مجلس الإدارة، أدارت جلوبل أعمالها في بيئة تتميز بدرجة عالية من ممارسات الحوكمة.

مسؤوليات المجلس

- تمثل الاختصاصات الأساسية الواردة في ميثاق المجلس والتي تشكل أساس المسؤوليات المنوطة بالمجلس فيما يلي:
- تحديد أهداف المجموعة واستراتيجياتها والخطط الرامية لتحقيق تلك الأهداف،
- تقييم عملية حوكمة الشركة مرة واحدة سنوياً على الأقل، وتقييم إنجازاتها ومقارنتها بالأهداف التي تتطلع إلى تحقيقها،
- تفويض لجان مجلس الإدارة الفرعية ورئيس مجلس الإدارة وأعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين أو أي مدير تنفيذي أي من الاختصاصات والصلاحيات والسلطات التقديرية المخولة إلى أعضاء مجلس الإدارة، بما فيها سلطة تفويض الآخرين بهذه السلطات وفقاً لما يروونه ضرورياً للقيام بأعمال الإدارة اليومية للشركة. وتفويض مماثل، وبما يروونه مناسباً، لهذه الاختصاصات والصلاحيات لمجلس إدارة أي شركة تابعة قائمة أو يتم إنشائها من حين لآخر،
- تحديد الاختصاصات والسياسات والإجراءات التي يتعين على لجان المجلس إتباعها وتقييم تقاريرهم ومحاضر جلساتهم،
- النظر في التقارير المقدمة من أعضاء لجان المجلس وتقييمها،
- ضمان وجود إدارة فعّالة للمخاطر، والتأكد من تطبيقها في الشركة،
- تقييم ومراقبة أداء رئيس مجلس الإدارة، الرئيس التنفيذي للمجموعة، أعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين والإدارة التنفيذية،
- التأكد من وجود خطط فعّالة لإحلال رئيس مجلس الإدارة، الرئيس التنفيذي للمجموعة، أعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين والإدارة التنفيذية.

- وضع سياسات الشركة (او تفويض لجان فرعية) ومراجعتها بصفة سنوية والموافقة على التعديلات وفقاً لتوصيات لجنة المخاطر،
 - إقرار مكافآت أعضاء مجلس الإدارة، الرئيس التنفيذي للمجموعة والادارة التنفيذية بناء على توصيات لجنة المكافآت التابعة لمجلس الإدارة ورفعها إلى المساهمين للموافقة عليها وحيثما كان ذلك مناسباً،
 - الموافقة على النفقات الرأسمالية، وإقرار شروط وأحكام إصدار الحقوق، أو الإصدارات الأخرى، أو أي نشرات تتصل بها،
 - التأكد من إعداد الميزانية والتخطيط اللازم، وأن أداء الشركة يقاس في ضوء الميزانيات والخطط المعدة، والموافقة على الميزانية السنوية للمجموعة،
 - التوصية لموافقة المساهمين على عمليات الاستحواذ، والاندماج، والتخارج والشراء الخاصة بالشركات العاملة، واستثمارات الأسهم، والتحالفات الإستراتيجية الجديدة التي تعقدتها المجموعة متى وكيفما تتطلبه القوانين المحلية،
 - إستلام ودراسة والموافقة على أي مقترحات تقدمها لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة بخصوص تغييرات في السياسات والممارسات المحاسبية،
 - الموافقة على القوائم المالية السنوية، والقوائم المالية المرحلية، والإعلان عن توزيعات الأرباح، والإخطارات المرسله للمساهمين والمصادقة عليها، والنظر في الأسس التي يستند إليها في اعتبار المجموعة قادرة على الاستمرار في ممارسة أعمالها وفقاً لتوصيات لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة،
 - الإشراف على أنظمة المراقبة المالية والتشغيلية والداخلية، والتأكد من قيام اللجان المفوضه بتقديم التقارير المالية الكافية في هذا الشأن،
 - التأكد من الالتزام بالقوانين واللوائح والتأكد من أن التقارير المرفوعة إلى المجلس شاملة ووافية وتتماشى مع افضل الممارسات العالمية،
 - تقديم تقييماً مفهوماً ومتوازناً عن موقف المجموعة فيما يتعلق بالتقارير التي يرفعها إلى جميع الأطراف الأساسيين،
 - الموافقة على اقتراض المجموعة ومتطلبات المديونية،
 - الموافقة بصفة خاصة من حين إلى آخر على الأمور المطروحة لاتخاذ قرارات بشأنها، والاحتفاظ بحق تفويض أي لجنة من أن إلى آخر للنظر في هذه المسائل وفقاً للنظام الأساسي للشركة.
- كما يسعى المجلس إلى ممارسة القيادة والنزاهة والحكم السليم من أجل بلوغ الغايات والأهداف الإستراتيجية للشركة بغية تحقيق نمو مستمر وازدهار للشركة على المدى الطويل.

تشكيل وتصنيف مجلس الإدارة

تشكيل مجلس الإدارة

في 31 ديسمبر 2013، تأسف مجلس إدارة الشركة بما فيهم رئيس المجلس، من ستة أعضاء غير تنفيذيين وعضواً تنفيذياً.

مها خالد الغنيم

رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للمجموعة

تتمتع السيدة/ الغنيم بخبرة تفوق 31 عاماً في قطاع الخدمات المالية وبالأخص إدارة الأصول والاستثمارات البنكية. شغلت منصب عضو في مجلس إدارة العديد من الشركات الإقليمية ومجالس استشارية كما شغلت العديد من المناصب العليا. أسست جلوبل عام 1998 بالتعاون مع أعضاء آخرين ذوي خبرة عريقة وأشرفت على إدارتها منذ ذلك الحين.

السيدة/ الغنيم حاصلة على شهادة البكالوريوس في الرياضيات من جامعة ولاية سان فرانسيسكو في الولايات المتحدة الأمريكية وحصلت على تقدير العديد من الجهات الإقليمية والعالمية.

هشام عبدالرزاق الرزوقي

نائب رئيس مجلس الإدارة (عضو مستقل)

يتمتع السيد/ الرزوقي بخبرة تفوق 40 عاماً في القطاع المالي وبالأخص الأوراق المالية والتمويل والملكيات الخاصة. شغل منصب عضو في مجلس إدارة العديد من الشركات الإقليمية ومجالس استشارية كما شغل العديد من المناصب العليا كان آخرها الرئيس التنفيذي لمؤسسة الخليج للاستثمار (GIC) حيث أعاد هيكلة المؤسسة لتصبح واحدة من شركات الملكيات الخاصة الرائدة في المنطقة.

السيد/ الرزوقي حاصل على شهادة البكالوريوس من الجامعة الأمريكية في بيروت وشهادة من برنامج الإدارة العليا في جامعة هارفارد.

مبادئ الحوكمة

ابراهيم سعد عضو مجلس إدارة مستقل

يتمتع السيد/ سعد بخبرة تفوق 18 عاماً في قطاع الاستثمار والملكيات الخاصة (من أصل ما مجموعه 24 عاماً من الخبرة). شغل منصب عضو في مجلس إدارة العديد من الشركات ومجالس استشارية وشغل العديد من المناصب العليا في المؤسسات المالية الإقليمية والعالمية كان آخرها الرئيس التنفيذي وعضو مجلس إدارة شركة بالادين كابييتال (الشرق الأوسط) المحدودة، في دبي، الإمارات العربية المتحدة.

السيد/ سعد حاصل على ماجستير في إدارة الأعمال من جامعة ماساتشوستس للتكنولوجيا سلون للإدارة، في تخصص التمويل والاقتصاد التطبيقي، وعلى درجة الماجستير ودرجة البكالوريوس في الهندسة الكهربائية وعلوم الحاسب الآلي من جامعة ماساتشوستس للتكنولوجيا.

ديفيد بيرليسون عضو مجلس إدارة مستقل

يتمتع السيد/ بيرليسون بخبرة تفوق 16 عاماً في القطاع المالي مع التركيز على الاستثمارات البنكية والخدمات الاستشارية. شغل منصب عضو في مجلس إدارة العديد من الشركات الإقليمية ومجالس استشارية كما شغل العديد من المناصب العليا. يشغل حالياً منصب العضو المنتدب في طيبي القابضة التي تمتلك حصص في شركات عديدة تبلغ قيمتها 3 مليار دولار أمريكي.

السيد/ بيرليسون حاصل على بكالوريوس (مرتبة الشرف) في الأعمال المصرفية والمالية مع دبلوم في الدراسات الصناعية من جامعة لوبورو وشهادة مزاولة من معهد المحاسبين القانونيين في إنجلترا وويلز. وهو عضو في معهد المحاسبين القانونيين في إنجلترا وويلز.

حمد طارق الحميضي عضو مجلس إدارة (ممثلاً عن شركة الشعب القابضة)

يتمتع السيد/ الحميضي بخبرة واسعة في الملكييات الخاصة وصناديق التحوط والعقار والشركات الناشئة. شغل منصب عضو في مجلس إدارة العديد من الشركات الإقليمية وشغل مناصب مختلفة وأسس عدداً من المشاريع الناجحة.

السيد الحميضي حاصل على بكالوريوس في علوم الحاسب الآلي وإدارة الأعمال من جامعة جورج واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية.

خالد ناصر الشامسي عضو مجلس إدارة (ممثلاً عن مجموعة دبي كابييتال)

يتمتع السيد/ الشامسي بخبرة تفوق 13 عاماً في القطاع المالي وبالأخص إدارة الصناديق الاستثمارية الخاصة والعامة والعقار. شغل منصب عضو في مجلس إدارة العديد من الشركات الإقليمية وتقلد العديد من المناصب العليا. يشغل حالياً منصب العضو المنتدب لإدارة الأصول في مجموعة دبي كابييتال.

السيد الشامسي حاصل على شهادة البكالوريوس (مع مرتبة الشرف) في المحاسبة وإدارة الأعمال الدولية من جامعة لويسفيل، الولايات المتحدة الأمريكية، وشارك في العديد من الدورات الإدارية والمالية ذات الصلة في سنغافورة ولندن ونيويورك.

عماد يوسف المنيع عضو مجلس إدارة (ممثلاً عن شركة أن سي أتش فنتشرز ش و)

يتمتع السيد/ المنيع بخبرة تفوق 29 عاماً في القطاع المالي وبالأخص الاستثمار والإئتمان والتمويل المجمع للشركات والمشاريع الكبرى وإصدارات الصكوك الإسلامية. شغل منصب عضو في مجلس إدارة العديد من الشركات الإقليمية وتقلد العديد من المناصب العليا. يشغل حالياً منصب الرئيس التنفيذي لبيت إدارة السيولة، وهي شركة تابعة لبيت التمويل الكويتي (بيتك).

السيد/ المنيع حاصل على شهادة البكالوريوس في التجارة من جامعة الكويت وأتم برنامج التمويل المؤسسي للتفيديين من قبل معهد إنسياد، فرنسا.

مهام رئيس مجلس الإدارة

يقوم رئيس مجلس الإدارة بدور كبير في ضمان حسن سير العمل في المجلس، وتعزيز بيئة من الثقة والشفافية وضمان أخذ القرارات بطريقة صحيحة ومبنية على معلومات دقيقة. كما أن رئيس مجلس الإدارة يعتبر حلقة الوصل بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية ويضمن وجود خطوط اتصال مفتوحة بينهما، ويعمل على إيجاد قنوات للحوار البناء وإدارتها بشكل فعال.

كما يضمن رئيس مجلس الإدارة أن الإدارة التنفيذية على علم بالأمور الهامة التي تناقش في مجلس الإدارة. ويسهل توفير الأدوات اللازمة والمعلومات والتوجيه للإدارة التنفيذية لاتخاذ القرارات الصائبة في الوقت المناسب. وبناء على ذلك، وجب على الإدارة التنفيذية تزويد مجلس الإدارة بالمعلومات المناسبة وفي الوقت المناسب حول القرارات المتخذة.

الاستقلالية

يضم مجلس الإدارة ثلاثة أعضاء غير تنفيذيين ومستقلين كلياً. وقد حدد مجلس الإدارة كيفية تحديد استقلالية العضو بما يتماشى مع قرارهية أسواق المال الخاص بحوكمة الشركات، الصادر في يوليو 2013.

المهارات والمعرفة والخبرات والصفات الواجب توافرها في أعضاء مجلس الإدارة

يجب أن يتحلى أعضاء مجلس الإدارة بالمهارات والمعرفة والخبرات اللازمة لممارسة دورهم، والملائمة لمسؤولياتهم وأنشطة الشركة، والتي من ضمنها:

- الخبرة الدولية والإقليمية
- الخبرة التقنية للأعمال والبيئة التنظيمية والاقتصادية التي تعمل بها لجلوبل
- الخبرة والمعرفة في القطاع المالي

تتم مراجعة مستوى مهارات وخبرات أعضاء المجلس بصفة منتظمة من قبل لجنة الترشيحات التابعة لمجلس الإدارة لضمان تشكيل مجلساً مناسباً وملائماً.

اجتماعات المجلس وحضور الأعضاء

يُتوقع من جميع الأعضاء أن يحضروا اجتماعات مجلس الإدارة، وكذلك اجتماعات لجان مجلس الإدارة التي يعملون فيها، ويُتوقع منهم أيضاً الاستعداد والتحضير لكل اجتماع من اجتماعات المجلس مسبقاً، وتكريس الوقت الكافي في كل اجتماع من أجل القيام بمسؤولياتهم تجاه الشركة والمساهمين على النحو الملائم، ويتم توزيع المواد التي سيناقشها المجلس والتي تساعد في التحضير للاجتماعات على أعضاء المجلس قبل كل اجتماع.

تتعد اجتماعات المجلس في بداية كل سنة مالية ومرة واحدة على الأقل كل ثلاثة أشهر. ويُقدّم للأعضاء مستندات متكاملة ووافية تمكنهم من الاطلاع مسبقاً على المسائل التي سيطلب منهم اتخاذ القرارات بشأنها.

وتشمل مستندات المجلس ما يلي:

- البيانات المالية الفصلية.
- تقارير ربع سنوية مُقدّمة من المجموعات المعنية بإدارة المخاطر، والالتزام والتدقيق الداخلي في الشركة.
- محاضر اجتماعات اللجان التابعة لمجلس الإدارة السابقة.
- القرارات/التطورات في كل إدارة من إدارات الشركة.
- تقارير عن المسائل التنظيمية الهامة.

حضور اجتماعات المجلس

تم إنتخاب مجلس ادارة جديد للشركة في 24 يوليو 2013 بعد انتهاء مدة المجلس السابق، وقد عقد مجلس الإدارة ستة اجتماعات خلال عام 2013، منها ثلاثة إجتماعات من قبل المجلس السابق وثلاثة اجتماعات من قبل المجلس الجديد. وفيما يلي جدول حضور الاعضاء لإجتماعات مجلس الإدارة:

مبادئ الحوكمة

اعضاء مجلس الإدارة السابق

اسم عضو مجلس الإدارة	7 فبراير 2013	25 ابريل 2013	11 يوليو 2013
مها الغنيم	•	•	•
حمد الحميضي	•	•	•
خالد الشامسي	•	•	•
عبدالله البدر	•	•	•
بامبانج سوجنج بن كاجيري	•	•	غائب
علي الوزان	•	•	•
جنيدي مصري	•	غائب	غائب

اعضاء مجلس الادارة الحالي

اسم عضو مجلس الإدارة	24 يوليو 2013	24 اكتوبر 2013	9 ديسمبر 2013
مها الغنيم	•	•	•
هشام الرزوقي	•	•	•
حمد الحميضي	•	غائب	•
خالد الشامسي	•	•	•
ابراهيم سعد	•	•	•
ديفيد بيرليسون	•	•	•
عماد المنيع	غير متواجد*	•	•

* تم تعيينه عضواً في مجلس الإدارة بتاريخ 24 اكتوبر 2013

عدد العضوية (العضويات) / رئاسة المجلس (المجالس) / اللجان في شركات أخرى لكل عضو من الأعضاء كما في 31 ديسمبر 2013 هو كالتالي:

اسم العضو	عدد العضويات/رئاسة مجلس الإدارة/اللجان في الشركات الأخرى
مها الغنيم	3
هشام الرزوقي	3
حمد الحميضي	3
خالد الشامسي	6
ابراهيم سعد	1
ديفيد بيرليسون	7
عماد المنيع	7

لجان مجلس الإدارة

لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة

الغرض من اللجنة

تشارك لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة في الاضطلاع بالمسؤوليات الإشرافية المتعلقة بسلامة القوائم المالية لجلوبل، وأداء المدققين الخارجيين، ومراقبة الأداء الوظيفي للتدقيق الداخلي، والممارسات التجارية، والمعايير الأخلاقية التي تتبعها الشركة، إضافة إلى ذلك تتولى لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة مسؤولية مراجعة سياسات الشركة وممارساتها فيما يتصل بالمراقبة الداخلية.

وفيما يلي وصف موجز للمسؤوليات التي تضطلع بها لجنة مجلس الإدارة للتدقيق:

1. المسائل المتعلقة بالقوائم المالية والإفصاح

- أ. تتولى لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة مراجعة ومناقشة المسائل التالية مع إدارة الشركة، المدققين الداخليين، والخارجيين حسب ما تراه اللجنة مناسباً:
 - سلامة البيانات المالية السنوية المدققة، وإفصاح إدارة الشركة تحت بند «مناقشة وتحليل الإدارة للأداء المالي ونتائج العمليات التشغيلية».
 - القوائم المالية الربع سنوية
 - أيّ مسائل هامة خاصة بإعداد التقارير المالية، والأحكام واستخدام التقديرات فيما يتصل بإعداد القوائم المالية الخاصة بالشركة، بما في ذلك التغييرات الهامة التي تطرأ على اختيار أو تطبيق الشركة للمبادئ المحاسبية.
 - السياسات والممارسات المحاسبية الهامة المتبعة في الشركة،
 - المبادرات التنظيمية والمحاسبية، أو الإجراءات الواجب تطبيقها على الشركة (بما فيها التحقيقات أو الإجراءات القضائية المتعلقة بسوق الأوراق المالية)،
- ب. تقوم لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة بالتعاون مع الرئيس التنفيذي والمدير المالي في الشركة، بمراجعة ضوابط الإفصاح والإجراءات المتبعة في تقديم التقارير المالية بما في ذلك ما إذا كانت تنطوي على أوجه قصور أو نقاط ضعف جوهرية أو عمليات غش محتملة أو أيّ إجراءات تصحيحية يتعين اتخاذها فيما يتعلق بالضوابط والإجراءات.
- ث. تختص لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة وحدها وتتفرد بسلطة تسوية وحل أيّ خلافات تنشأ بين الإدارة ومدقق الحسابات المستقل فيما يتعلق بالتقارير المالية للشركة.
- ج. تقوم لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة بمراجعة أيّ مشكلات كبرى أو صعوبات تتعلق بالتدقيق ومناقشتها مع المدقق المستقل، وردّ الإدارة عليها، أو أيّ خلافات أخرى في هذا الصدد.

2. التدقيق الخارجي

- أ. تقوم لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة بتوجيه توصياتها إلى المجلس فيما يتعلق بتعيين مدققي الحسابات الخارجيين أو إعادة تعيينهم، أو تحييتهم من مناصبهم.
- ب. تقوم لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة، في حالة ما إذا قدّم مدققي الحسابات الخارجيون استقالتهم، بتقصي الأسباب التي دفعتهم إلى تقديم استقالتهم والنظر في ما إذا كان هذا الأمر يقتضي اتخاذ أية إجراءات.
- ث. تقوم لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة بالنظر في نطاق الخطة السنوية لتعيين مدققي الحسابات الخارجيين.
- ج. تقوم لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة بتقييم المؤهلات العلمية لمدققي الحسابات الخارجيين، وأدائهم، واستقلاليتهم كما ينبغي أن ترفع تقييمها إلى المجلس على أساس سنوي على الأقل، وفي إطار عملية التقييم، التي تجريها اللجنة مرة كل سنة على الأقل،
- ح. تقوم لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة باستطلاع رأي إدارة الشركة والمدققين الداخليين بشأن مؤهلات المدققين المستقلين وأدائهم واستقلاليتهم.
- خ. تقوم لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة بتتبع اعتماد وافرار النتائج الرئيسية للتدقيق
- د. تقوم لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة بوضع السياسات المتعلقة بتناوب المدققين الخارجيين ووضع جدول زمني لإعادة المناقصة للمدققين الخارجيين

3. التدقيق الداخلي

- أ. تقوم لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة مرة كل سنة على الأقل بتقييم أداء وظيفة التدقيق الداخلي، ومسؤولياتها، وخطة التدقيق السنوية، والميزانية التي خصصتها الشركة لوظيفة التدقيق الداخلي.
- ب. تستعرض اللجنة تقارير التدقيق الداخلي وتتأكد من أن الإدارة قد اتخذت الإجراءات التصحيحية بخصوص الملاحظات التي أثرت.
- ج. تستعرض اللجنة نتائج تقارير الهيئات التنظيمية والتأكد من اتخاذ الإدارة للإجراءات التصحيحية بخصوص الملاحظات التي أثرت.
- د. ترفع التوصية للمجلس كلما لزم تعيين رئيس جديد للتدقيق الداخلي، أو إذا دعت الحاجة لنقل أو صرف رئيس التدقيق الداخلي.
- هـ. تقوم لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة بتقييم أداء ومسؤوليات وخطة التدقيق السنوية وميزانية الشركة لمهام التدقيق الداخلي، على الأقل مرة واحدة في السنة
- هـ. تقوم لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة بمراجعة سياسات وممارسات الشركة فيما يتعلق بالضوابط الداخلية
- و. على لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة ضمان قيام شركة تدقيق مستقلة بمراجعة وتقييم أداء مجموعة التدقيق الداخلي بشكل دوري كل ثلاث سنوات، وتقدم نسخة من التقرير لهيئة أسواق المال، ولكل من مجلس الإدارة ولجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة.

مبادئ الحوكمة

4. مهام أخرى تضطلع بها اللجنة

تقوم أيضاً لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة:

أ . مراجعة سنوية للتأكد من عدم حدوث أي نزاعات، أو انعقاد صفقات مع أطراف ذات صلة فيما يخص مجلس الإدارة والموظفين الأساسيين في الشركة، ومعاملاتهم التجارية والاستثمارية الكبرى.

ب . مراجعة عمليات الإفصاح الواجب إجرائها بموجب قوانين الأوراق المالية في شأن المعاملات المحظورة، والمعاملات مع الأطراف ذات العلاقة.

ت . مراقبة ومتابعة تنفيذ الإجراءات الخاصة بتلقي الشكاوى والاحتفاظ بها، ومعالجتها فيما يتصل بالمسائل المحاسبية، والرقابة على المحاسبة الداخلية، أو المسائل الأخرى ومن ضمنها الآليات اللازمة لكي يقدم الموظفون في الشركة شكاوى مجهولة المصدر بشأن المشاكل ذات الصلة.

ث . التعاون مع المستشار القانوني للشركة في مراجعة المسائل القانونية المتعلقة بالمعاملات المالية للشركة، وعمليات الغش، أو أي مسائل أخرى يمكن أن يكون لها أثر كبير على التقارير السنوية للشركة.

تشكيل اللجنة

يرأس لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة السيد/ ديفيد بيرليسون عضو مجلس إدارة مستقل. ولا تزيد فترة عمل رئيس اللجنة عن ثلاث سنوات، ولكن يجوز له أن يبقى عضواً في لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة كما يجوز له أن يعمل فيها بصفته رئيساً مرة أخرى في المستقبل.

وتضم لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة كل من :

- ابراهيم سعد، عضو مجلس إدارة مستقل
- خالد الشامسي، عضو مجلس ادارة
- نوال ملا حسين، نائب رئيس تنفيذي، الشؤون القانونية والإلتزام (سكرتير اللجنة)

ويمكن للرئيس التنفيذي حضور اجتماعات اللجنة باعتباره ممثل الإدارة لضمان تدفق المعلومات بشكل دقيق بين اللجنة وإدارة جلوبل.

اجتماعات اللجنة

تغيرت تشكيلة لجنة التدقيق في 24 يوليو عام 2013، وذلك مع انتخاب مجلس إدارة جديد. وقد اجتمعت اللجنة 4 مرات خلال عام 2013؛ مرتين للجنة السابقة ومرتين للجنة الحالية. وقد حضر اجتماعات اللجنة الأعضاء التالية أسمائهم:

أعضاء اللجنة السابقة

اسم العضو	7 فبراير 2013	25 ابريل 2013
حمد الحميضي	●	●
جنيد المصري	●	غائب
عبدالله البدر	●	●
خالد الشامسي	●	●

أعضاء اللجنة الحالية

اسم العضو	24 اكتوبر 2013	9 ديسمبر 2013
ديفيد بيرليسون	●	●
ابراهيم سعد	غائب	●
خالد الشامسي	●	●

لجنة المكافآت التابعة لمجلس الادارة

الغرض من اللجنة

تقدم لجنة المكافآت التابعة لمجلس الإدارة توصيات فيما يتعلق بالمكافآت الخاصة برئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للمجموعة وأعضاء مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي ومراجعة المكافآت (من بينها الرواتب) الخاصة بالمديرين التنفيذيين.

تشكيل اللجنة

يرأس لجنة المكافآت التابعة لمجلس الإدارة السيد / هشام الرزوقي، نائب الرئيس مجلس الإدارة. وتضم اللجنة كل من:

- ديفيد بيرليسون، عضو مجلس ادارة مستقل
- ابراهيم سعد، عضو مجلس ادارة مستقل
- حمد الحميضي، عضو مجلس إدارة
- خولة الرومي، نائب رئيس تنفيذي، الموارد البشرية والشؤون الإدارية والتسويق (سكرتير اللجنة)

ويمكن للرئيس التنفيذي للمجموعة حضور اجتماعات اللجنة باعتباره ممثل الإدارة لضمان تدفق المعلومات بشكل دقيق بين اللجنة وإدارة جلوبل.

اجتماعات اللجنة

اجتمعت لجنة المكافآت مرة واحدة خلال السنة، وكان الحضور كالتالي:

اسم العضو	8 ديسمبر 2013
هشام الرزوقي	●
ديفيد بيرليسون	●
إبراهيم سعد	●
حمد الحميضي	●

لجنة المخاطر التابعة لمجلس الادارة

الغرض من اللجنة

إن الغرض من لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة هو تقديم المشورة لمجلس الإدارة بشأن المسائل المتعلقة بإدارة المخاطر في الشركة. تتولى اللجنة مسؤولية تحديد مستوى تقبل الشركة للمخاطرة وكذلك التشجيع على اتباع النهج القائم على المخاطر في الإدارة والرقابة الداخلية للشركة، وكذلك مراجعة التعرض الأساسي للمخاطر في الشركة وأي تغييرات في نهجها للمخاطر.

تشكيل اللجنة

يرأس لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة السيد / ابراهيم سعد، عضو مجلس إدارة مستقل. وتضم اللجنة كل من:

- ديفيد بيرليسون، عضو مجلس إدارة مستقل
- خالد الشامسي، عضو مجلس إدارة
- حمد الحميضي، عضو مجلس إدارة
- ستيفن فينك، نائب رئيس أول، مجموعة إدارة المخاطر ومجموعة التدقيق الداخلي (سكرتير اللجنة)

ويمكن للرئيس التنفيذي حضور اجتماعات اللجنة باعتباره ممثل الإدارة لضمان تدفق المعلومات بشكل دقيق بين اللجنة وإدارة جلوبل.

اجتماعات اللجنة

اجتمعت لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة مرة واحدة خلال السنة، وكان الحضور كالتالي:

اسم العضو	8 ديسمبر 2013
ابراهيم سعد	●
ديفيد بيرليسون	●
خالد الشامسي	●
حمد الحميضي	●

مبادئ الحوكمة

لجان الإدارة

لجنة إدارة الأصول

الغرض من اللجنة

تهدف لجنة إدارة الأصول إلى تقييم المحفظة الحالية لمنتجات الشركة، ومراقبة أداء تلك المنتجات، وأداء وحدات إدارة الأصول في الشركة، وما يتصل بذلك من مسائل أخرى.

تشكيل اللجنة

ترأس لجنة إدارة الأصول السيّدة/ مها الغنيم، رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للمجموعة. وتضم اللجنة كل من:

- بدر السميط، الرئيس التنفيذي
- راؤول بيانكاردي، نائب رئيس تنفيذي، إدارة الأصول والثروات
- فيصل حسن، نائب رئيس أول، إدارة الأصول الدولية
- ستيفن فينك، نائب رئيس أول، مجموعة إدارة المخاطر ومجموعة التدقيق الداخلي

لجنة الائتمان

الغرض من اللجنة

تهدف لجنة الائتمان إلى مساعدة مجلس الإدارة في القيام بمسؤولياته في إجراء العناية المهنية الواجبة، وعمليات الفحص النافذ للجهالة، والمراجعة والإشراف على عملية إدارة مخاطر الائتمان في محفظة قروض جلوبل.

تشكيل اللجنة

ترأس لجنة الائتمان السيّدة/ مها الغنيم، رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للمجموعة. وتضم اللجنة كل من:

- بدر السميط، الرئيس التنفيذي
- سني بهاتيا، نائب رئيس تنفيذي، الإدارة المالية والمحاسبة

اللجنة التوجيهية لتقنية المعلومات

الغرض من اللجنة

تهدف اللجنة إلى مساعدة مجلس الإدارة في الإدارة والإشراف على المسائل المتعلقة بتقنية المعلومات في الشركة ودعم المجلس من خلال تحديد الأولويات الخاصة بشؤون تقنية المعلومات.

تشكيل اللجنة

يرأس اللجنة التوجيهية لتقنية المعلومات السيّد/ بدر السميط، الرئيس التنفيذي. وتضم اللجنة كل من:

- حكم أبو زعرور، رئيس تقنية المعلومات
- سني بهاتيا، نائب رئيس تنفيذي، الإدارة المالية والمحاسبة
- راؤول بيانكاردي، نائب رئيس تنفيذي، إدارة الأصول والثروات
- ستيفن فينك، نائب رئيس أول، مجموعة إدارة المخاطر ومجموعة التدقيق الداخلي
- سارور شودري، نائب رئيس أول، العمليات
- اسماعيل عودة، نائب رئيس أول، إدارة الإلتزام الرقابي للمجموعة

لجنة المنتجات الجديدة

الغرض من اللجنة

تهدف لجنة المنتجات الجديدة إلى:

- أ. التأكّد من إجراء دراسات الجدوى المالية للمنتجات الجديدة، وتقييم ومراجعة دراسات الجدوى للمنتجات الجديدة التي أعددتها الأقسام المختلفة في الشركة،
- ب. تحديد أولوية طرح المنتجات الجديدة،
- ت. التأكّد من توافر المهارات والموارد المادية اللازمة لطرح المنتجات الجديدة،

- ث. التأكد من الالتزام بالمتطلبات التنفيذية قبل طرح المنتجات الجديدة،
ح. التأكد من توافر الرقابة الداخلية على عملية تطوير المنتجات الجديدة قبل طرحها.

تشكيل اللجنة

ترأس لجنة المنتجات الجديدة السيدة/ مها الغنيم، رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للمجموعة. وتضم اللجنة كل من:

- بدر السميح، الرئيس التنفيذي
- حكم أبو زعرور، رئيس تقنية المعلومات
- راؤول بيانكارد، نائب رئيس تنفيذي، إدارة الأصول والثروات
- ستيفن فينك، نائب رئيس أول، مجموعة إدارة المخاطر ومجموعة التدقيق الداخلي
- مصطفى زنتوت، نائب رئيس أول، إدارة التسويق والاتصال
- سارور شودري، نائب رئيس أول، العمليات
- إسماعيل عودة، نائب رئيس أول، إدارة الإلتزام الرقابي للمجموعة

لجنة المخصصات

الغرض

الهدف من لجنة المخصصات هو الموافقة على الأحكام المتعلقة بحسابات القروض الفردية لتعكس إمكانية استردادها في المستقبل، كما تعمل أيضا على مراجعة والموافقة على المخصصات المتعلقة بمجمل محفظة القروض.

تشكيل اللجنة

تتألف اللجنة من الأعضاء التالية أسماؤهم:

- نوال ملا حسين، نائب رئيس تنفيذي، الشؤون القانونية والإلتزام
- ستيفن فينك، نائب رئيس أول، مجموعة إدارة المخاطر ومجموعة التدقيق الداخلي
- سارور شودري، نائب رئيس أول، العمليات

لجنة شطب القروض

الغرض

الهدف من لجنة شطب القروض الموافقة على شطب القروض.

تشكيل اللجنة

يتم تعيين أعضاء اللجنة من قبل رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للمجموعة عند الحاجة لإتخاذ قرار بشأن شطب قرض.

إدارة المخاطر

يقر مجلس الإدارة بمسؤوليته الكلية عن نظام جلوبل الخاص بالرقابة الداخلية ومراجعة كفاءة أدائه، في حين ينصب دور الإدارة التنفيذية على تطبيق سياسات مجلس الإدارة فيما يتعلق بالمخاطر والرقابة.

وقد طوّرت الإدارة التنفيذية نظاماً للرقابة الداخلية تمت صياغته لتسهيل الأداء الفعّال والكفاء للمجموعة ووحداتها المختلفة، والرامي إلى تمكين الإدارة من الاستجابة بالطريقة المناسبة للمخاطر الكبيرة وتحقيق أهداف جلوبل، وتجدر الإشارة إلى أن النظام قد تم تصميمه لإدارة المخاطر المتعلقة بالإخفاق في تنفيذ أهداف جلوبل التشغيلية وليس لاستئصال تلك المخاطر، وأن بإمكانه توفير الضمانات المعقولة فقط، وليس المطلقة، ضد وقوع الأخطاء أو صدور بيانات غير دقيقة.

ويساعد نظام الرقابة الداخلية على ضمان جودة التقارير الداخلية والخارجية، تماشياً مع القوانين والتشريعات نافذة المفعول والسياسات الداخلية فيما يتعلق بإدارة العمل وسلوكياته.

ويعتقد المجلس أن ثمة قدراً وافراً من الإجراءات المتخذة للتعرف وتقييم وإدارة المخاطر المهمة التي تواجه جلوبل، وأن هذه العمليات ظلت تطبق خلال العام المنتهي في 31 ديسمبر 2013 وحتى تاريخ اعتماد هذا التقرير.

مبادئ الحوكمة

يعتبر مجلس الإدارة مسؤولاً عن عمليات إدارة المخاطر والرقابة الداخلية برمتها. وتعتبر الإدارة العليا مسؤولة عن تشخيص المخاطر وتطبيق إجراءات الرقابة المناسبة والرامية إلى تقليص هذه المخاطر إلى الحد الممكن ضمن نطاق عملياتها، ويعتبر قسم إدارة المخاطر في المجموعة، قسم مستقل، مسؤولاً عن وضع ومراجعة إجراءات إدارة المخاطر ويرفع تقريره مباشرة إلى مجلس الإدارة.

اسلوب (نهج) إدارة المخاطر

إن النهج والأسلوب الذي تتبعه جلوبل في إدارة والتحكم بالمخاطر ينبع من منطلق زيادة وتعزيز قيمة حقوق المساهمين. ونتيجة لذلك، فإن عملية إدارة المخاطر تتخذ نهجاً شاملاً واسع النطاق لإدارة المخاطر يشمل التركيز على تقصّي المخاطر الرئيسية التي تؤثر على تحقيق وانجاز أهداف جلوبل، ويتم فهم تلك المخاطر أولاً على أساس كامن وهذا يشمل فهم ومعرفة الأسباب التي تقف ورائها والمحركات الرئيسية لها في غياب أية ضوابط أو إجراءات رقابية، ويعقب ذلك تقييم للمستويات المتبقية من المخاطر مع الأخذ في عين الاعتبار، الضوابط المطبقة لإدارة مثل تلك المخاطر، وفي المواضع التي تكون المستويات المتبقية خارج نطاق حدود المخاطر المقبولة، فإنه يتم اتخاذ ضوابط وإجراءات أخرى لإخضاعها ضمن نطاق هذه المخاطر. وهناك ناحية مهمة في هذا النهج وهو الإدراك بأن إدارة المخاطر ليست محددة بتقليص أو تجنب المخاطر، ولكنها تتعلق بمعرفة المخاطر وإدراكها.

منهجية إدارة المخاطر

التعرف على المخاطر

تعكس الأهداف الإستراتيجية خيار الإدارة حول الطريقة التي ينبغي على جلوبل إتباعها لخلق قيمة مضافة لمساهميها، وترجم هذه الأهداف الإستراتيجية بتضمينها في أهداف الوحدات المختلفة، ومن ثم يتم التعرف على المخاطر (والأحداث المحفوفة بالمخاطر)، والتي يمكن أن تحول دون تحقيق كل من الأهداف الإستراتيجية وأهداف العمل في الشركة. ولهذا السبب يعتبر تشخيص المخاطر والتعرف عليها جزءاً من فعاليات التخطيط السنوي فضلاً عن كونه عملية جارية مستمرة، أما المخاطر الناجمة فيتم تدوينها في سجل مخاطر خاص مع كافة التفاصيل المتعلقة بها والضوابط أو الإجراءات الحالية الهادفة إلى تقليصها أو إضعافها، بالإضافة إلى أي إطار زمني مرتبط بها وقياس للمخاطر المتبقية.

تقييم المخاطر وقياسها

تستخدم جلوبل في مختلف أقسامها عدة وسائل لتقييم وقياس مخاطر الشركة والنشاطات التي قد تتضمن المخاطر، ومن بين هذه الوسائل تقدير الأثر المالي واحتمال تكرار هذه المخاطر، وتقييمها إلى فئات عالية/متوسطة/متدنية. أما فيما يتعلق بمخاطر الائتمان (الإفراض) ومخاطر السوق، فإنه يتم استخدام مجموعة من أدوات القياس الكمي والنوعي من قبل وحدات العمل بما يتناسب مع تعقيدات هذه المخاطر.

خطط العمل

إن خطط العمل والتي تهدف إلى تطبيق إستراتيجية إدارة المخاطر فيما يتعلق بالمخاطر الرئيسية أو لمعالجة الانهيار أو الخلل المادي في أنظمة الرقابة، مدوّنة في سجلات المخاطر والرقابة، وهي متوفرة في كافة وحدات النشاطات في المجموعة.

الإشراف والرقابة

يتم اطلاع مجلس الإدارة بصفة مستمرة على ملف المخاطر والذي يغطي كافة الضوابط المادية بما فيها أنظمة إدارة المخاطر المالية والتشغيلية والرقابية والالتزام بالقوانين والنظم المتبعة.

كما أن مراقبة المخاطر تتم على مستوى المجموعة والشركات التابعة الرئيسية ووحدات النشاط من خلال الإدارة، ومن خلال عمليات إدارة مخاطر متخصصة، ومن قبل إدارة الرقابة الداخلية ولجان التدقيق الفرعية.

التدقيق الداخلي

لدى جلوبل مجموعة للتدقيق الداخلي مناسبة لحجم وطبيعة ونطاق أنشطة الأعمال التي تزاولها الشركة. يتبع قسم التدقيق إلى رئيس لجنة التدقيق، وله صلاحية الاتصال غير المقيّد مع رئيس هذه اللجنة. ويتبع التدقيق الداخلي في أعماله أسلوباً مستندا إلى المخاطر، وتتولى لجنة التدقيق اعتماد خطط التدقيق الداخلي السنوية.

يتمثل نطاق عمل مجموعة التدقيق الداخلي في تحديد ما إذا كانت شبكة جلوبل لإدارة المخاطر، وعمليات الرقابة والحوكمة، على النحو الذي وضعت وشكلته إدارة الشركة ملائمة وتؤدي مهامها.

وتضطلع مجموعة التدقيق الداخلي بالتحقق من مدى ملاءمة وفعالية الرقابة الداخلية، من ناحية العمليات التشغيلية، والالتزام القانوني وذلك باستخدام مزيج من عمليات التدقيق، وتدقيق المعاملات المالية. ترفع المجموعة إلى مجلس لجنة

الإدارة للتدقيق كل ثلاثة أشهر موجزاً يتضمن أهم ملاحظاتها مشفوعة بخطة العمل التي حددتها الإدارة بغرض المراجعة والتوجيه.

الالتزام

تمتلك جلوبل مجموعة التزام وهي إدارة مستقلة (تتبع مجلس الإدارة) وهي تُحدد، وتُقيّم، وترصد مخاطر التزامها والتي تشمل الجزاءات الرقابية، أو الخسارة المالية، أو فقدان السمعة والتي قد تنجم عن القصور في الالتزام بالقوانين، واللوائح، ومدونات قواعد السلوك الوظيفي، ومعايير الممارسات الجيدة الواجبة التطبيق. استحدثت مجموعة الالتزام برنامجاً شاملاً بهدف توفير ضمانات معقولة بأن الشركة تلتزم بالقوانين واللوائح الواجبة التطبيق الصادرة عن الهيئات العامة لسوق المال والبنوك المركزية، وأسواق الأوراق المالية.

يتمثل دور ومسؤولية مجموعة الالتزام على سبيل المثال لا الحصر في:

الوظيفة الأساسية

القيام بدور مركز التنسيق للمجلس في الإطلاع بمسؤوليات الالتزام والتأكد من توافر برنامج للالتزام في كل قسم/فرع من أقسام وفروع الشركة، وتقديم ضماناً معقولاً بأن النشاط التجاري للشركة يلتزم بالقوانين واللوائح المحلية.

المسؤوليات الأساسية للمجموعة

- إطلاع المجلس بصفة مستمرة على ما يستجد في شأن مستوى الالتزام، وحالات القصور في الالتزام، ووصف للإجراءات التصحيحية.
- وضع البرنامج السنوي للالتزام، وتوثيقه والموافقة عليه من خلال مساعدة أقسام الشركة / فروعها على استحداث خطط الالتزام على مستوى مجموعة الشركات والتي تشمل تحديد المخاطر الأساسية للالتزام وأهدافه، وخطط العمل.
- المشاركة في عملية التقييم الذاتي للالتزام أقسام الشركة / فروعها والتي تشمل المشاركة في استعراض نتائج عملية التقييم الذاتي، وتقييم التقديرات التي نالتها الأقسام / الفروع، والتأكد من أن قائمة مراجعة التقييم الذاتي للفروع / للأقسام تتضمن الوفاء بالمتطلبات القانونية والتنظيمية الواجبة التطبيق للالتزام.
- مساعدة الأقسام / الفروع على إيجاد الحلول للمشكلات المحتملة المتعلقة بالالتزام، وإدارة المخاطر.
- إعداد برامج تدريب وتوفير التدريب على الالتزام في ضوء تقدير الأقسام / الفروع للاحتياجات التدريبية.
- التأكد من مراقبة عمليات مكافحة غسيل الأموال ومعرفة العملاء والتحقق من صحة المعلومات المقدمة عنهم.
- إجراء الاتصالات مع الجهات الرقابية، والنظر في الطلبات التي يتقدمون بها، والرد على استفساراتهم وملاحظاتهم.

نظرة عامة على مراقبة مكافحة غسيل الأموال

أرست جلوبل سياسة لمكافحة غسيل الأموال مُعتمدة من مجلس إدارة الشركة، لضمان الالتزام بالمعايير العالية المقررة لمكافحة غسيل الأموال، والممارسات التمويلية للإرهاب، وتطبيق هذه السياسة على الكويت مثلما تنطبق على البلدان الأخرى التي تتواجد فيها جلوبل، تشمل أهداف هذه السياسة:

- تنظيم عمليات رقابة تشغيلية مناسبة.
- اتخاذ تدابير معقولة بهدف التعرف على عملاء الشركة والتحقق من هويتهم حيثما يقتضي الأمر.
- اتخاذ تدابير معقولة بهدف الكشف عن أيّ معاملات غير عادية.
- اتخاذ الإجراءات اللازمة للإبلاغ عن أيّ معاملات مشبوهة.
- التعاون في هذا الصدد مع السلطات بقدر ما تسمح به القوانين الواجبة التطبيق.
- تنظيم السجلات اللازمة لتحديد هوية العملاء ونوع المعاملات، و
- توفير التدريب الملائم للموظفين.

التقارير المالية

إن مجلس الإدارة مسؤول عن مراقبة ومراجعة مدى مصداقية كشوف البيانات المالية والسياسات المحاسبية والمعلومات الواردة في التقرير السنوي للشركة، وفي أدائهم لهذه المسؤولية يلقى أعضاء مجلس الإدارة مساندة من عمليات مستمرة تهدف إلى تحديد وتقييم وإدارة المخاطر التي نواجهها في جلوبل حيث تقوم إدارة الشركة بتنفيذ هذه العمليات بينما تتم مراقبتها بصورة مستقلة لضمان فاعليتها من قبل إدارة التدقيق الداخلي، وإدارة المخاطر واللجان الفرعية الأخرى لمجلس إدارة الشركة.

التدقيق الخارجي

مدققو حسابات جلوبل الخارجيين هم السادة/ العيبان والعصيمي وشركاهم - آرنست ويونغ والسادة/ القطامي والعيبان وشركاهم - جرانت ثورنتون، علماً بأن استقلالية المدققين الخارجيين هي أمر معترف به وتتم مراجعته من قبل لجنة التدقيق مع المدققين الخارجيين على أساس سنوي.

مبادئ الحوكمة

أما الخدمات الخارجية عن نطاق التدقيق والتي يقدمها لنا مدققونا الخارجيون، فيتم التعامل معها على الأسس التالية:

يتعين على مكاتب التدقيق الخارجي أن تتوفر لديها معايير وعمليات داخلية لمراقبة استقلاليتهم والحفاظ عليها. يجب توافر الضوابط لضمان عدم وجود تهديد لموضوعية واستقلالية المدققين في إجراءاتهم لعملية التدقيق، وذلك فيما يخص الأمور الناجمة عن قيام المدققين الخارجيين بتقديم خدمات للشركة خارج نطاق مهام التدقيق.

المعلومات الخاصة بالمساهمين

الجمعية العمومية العادية

عقدت الجمعية العمومية العادية للشركة بتاريخ 24 يوليو 2013 في مقر الشركة، وتضمن جدول الأعمال البنود التالية:

أولاً

سماع تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2012 والمصادقة عليه.

ثانياً

تلاوة بيان الجزاءات المالية وغير المالية التي تم توقيعها على الشركة من قبل بنك الكويت المركزي عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2012.

ثالثاً

سماع تقرير مراقبي حسابات الشركة السادة/ العيبان والعصيمي-أرنست ويونغ وشركاهم والسادة/ أنور القطامي وشركاه- جرانت ثورنتون عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2012 والمصادقة عليه.

رابعاً

المصادقة على الميزانية العمومية وحساب الأرباح والخسائر عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2012.

خامساً

الموافقة على توصية مجلس إدارة الشركة على عدم صرف مكافآت لأعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2012.

سادساً

الموافقة على توصية مجلس إدارة الشركة بعدم توزيع أرباح عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2012.

سابعاً:

انتخاب مجلس إدارة جديد.

ثامناً

الموافقة على تفويض مجلس الإدارة بشراء أو بيع أسهم الشركة بما لا يتجاوز 10% من أسهم الشركة وذلك وفقاً لما تنص عليه المادة رقم 175 من القانون رقم 25 لسنة 2012.

تاسعاً

الموافقة لمجلس الإدارة في التعامل مع أطراف ذات صلة بما في ذلك الدخول في عقود مع أعضاء مجلس الإدارة.

عاشراً

إخلاء طرف السادة أعضاء مجلس الإدارة وإبراء ذمتهم عن كل ما يتعلق بتصرفاتهم المالية والقانونية عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2012.

حادي عشر

تعيين أو إعادة تعيين مراقبي الحسابات عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2013 وتخويل مجلس الإدارة بتحديد الأتعاب التي تؤدي إليهم عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2013.

الجمعية العمومية غير العادية

عقدت الجمعية العمومية غير العادية للشركة بتاريخ 8 مايو 2013 في مقر الشركة، وتضمن جدول الأعمال البنود التالية:

البند الأول

تعديل المادة 6 من النظام الأساسي

النص الحالي:

أسهم الشركة اسمية ويجوز لغير الكويتيين تملكها على أن لا تتجاوز ملكيتهم عن 49% من رأس مال الشركة وذلك وفقاً لأحكام القانون والقرارات المنظمة لذلك.

النص المقترح:

أسهم الشركة اسمية ويجوز لغير الكويتيين تملكها وفقاً لأحكام القوانين والقرارات الوزارية المنظمة لذلك.

البند الثاني

إلغاء المادة 8 من النظام الأساسي

نص المادة 8 المقترح إلغائها:

لا يجوز لأي شخص طبيعي أو معنوي أن يكتب بأكثر من 20% من رأس المال المصرح به كما لا يجوز أن يملك في أي وقت أكثر من 20% عن غير طريق الميراث أو الوصية أو المنح المنصوص عليها في المادة 16.

نبذة عن الإدارة التنفيذية

مها خالد الغنيم

رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للمجموعة

أسست السيدة/ الغنيم، بالتعاون مع أعضاء آخرين ذوي خبرة عريقة، جلوبل في العام 1998 وقادت المؤسسة منذ ذلك الحين. حصلت السيدة/ الغنيم على درجة البكالوريوس في الرياضيات من جامعة سان فرانسيسكو، كاليفورنيا، في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1982 والتحقّت بعد تخرجها بالعمل في الشركة الكويتية للتجارة والمقاولات والاستثمارات الخارجية، وأصبحت نائب المدير العام لإدارة الأصول في الشركة الكويتية للاستثمار في العام 1997. تشغل حالياً رئاسة مجلس إدارة وعضوية في العديد من الشركات بالمنطقة. حصلت السيدة/ الغنيم على العديد من الجوائز والتقديرية من عدّة جهات محلية وإقليمية ودولية.

بدر عبد الله السميّط

الرئيس التنفيذي

يشغل السيد/ السميّط منصب الرئيس التنفيذي في بيت الاستثمار العالمي (جلوبل) منذ مارس 2009. حصل السيد/ السميّط على البكالوريوس من جامعة شامبان في الولايات المتحدة الأمريكية، ويتمتع بخبرة تتجاوز الـ 34 عاماً في إدارة الأصول والبنوك والتمويل، وهو من الشخصيات المعروفة في السوق الرأسمالي الكويتي. أسس جلوبل بالشراكة مع أعضاء آخرين من الإدارة التنفيذية عام 1998. وقبل ذلك شغل منصب العضو المنتدب لشركة المستشارون الماليون العرب. يشغل السيد/ السميّط رئاسة وعضوية مجالس إدارات العديد من المؤسسات المحلية والإقليمية.

خولّه بدر الرومي

نائب رئيس تنفيذي - الموارد البشرية والشؤون الإدارية والتسويق

السيدة/ الرومي من مؤسسي جلوبل، تشغل منصب نائب الرئيس التنفيذي لإدارة الموارد البشرية والشؤون الإدارية والتسويق. وهي عضو في لجنة الموارد البشرية للشركة. تتمتع السيدة/ الرومي بخبرة 30 عاماً في مجال إدارة الموارد البشرية والشؤون الإدارية. وقد شغلت مناصب إدارية في شركات عدة منها الشركة الكويتية للتجارة والمقاولات والاستثمارات الخارجية والشركة الكويتية للاستثمار، وهي أيضاً نائب رئيس مجلس إدارة أكاديمية القيادة العربية. حصلت السيدة/ الرومي على بكالوريوس تجارة - تخصص إدارة الأعمال من جامعة الكويت.

مبادئ الحوكمة

نوال ملا حسين

نائب رئيس تنفيذي - الشؤون القانونية والالتزام

بدأت السيدة/ ملا حسين العمل في جلوبل عام 2004 وتُشغل منصب نائب الرئيس التنفيذي لإدارة الشؤون القانونية والالتزام. تتمتع السيدة/ ملا حسين بخبرة تتجاوز 26 عاماً، وكانت قد شغلت منصب مستشار قانوني في الهيئة العامة للاستثمار وشركة البترول الوطنية الكويتية. حصلت السيدة/ ملا حسين على بكالوريوس الحقوق من جامعة الكويت.

سني بهاتيا

نائب رئيس تنفيذي - الإدارة المالية والمحاسبة

بدأ السيد/ بهاتيا العمل في جلوبل في عام 2006. يتمتع السيد/ بهاتيا بخبرة واسعة تمتد لأكثر من 28 عاماً في مجال البنوك، خدمات الاستشارات المالية، والتمويل، والمحاسبة، والتدقيق. قبل العمل في جلوبل، شغل السيد/ بهاتيا منصب المراقب المالي في بنك البحرين الوطني. كما عمل أيضاً مع شركات مرموقة كـ KPMG، وسيمنز، وبرايس ووترهاوس كوبرز. حصل السيد/ بهاتيا على شهادة معتمدة في المحاسبة وإدارة التكلفة في العام 1988، وعلى البكالوريوس (مع مرتبة الشرف) من جامعة دلهي، الهند في عام 1985.

راؤول بيانكاردي

نائب رئيس تنفيذي - إدارة الأصول والثروات

السيد/ بيانكاردي حائز على شهادة ماجستير في إدارة الأعمال من المملكة المتحدة ويتمتع بخبرة تمتد لأكثر من 25 عاماً في مناصب تنفيذية. شغل مناصب تنفيذية في عدد من المؤسسات المالية الإقليمية والدولية منها الأهلي كابيتال، بنك ليمان براذرز، دويتشه جرينفيل، مورغان ستانلي وغيرها. وقبل إنضمامه إلى جلوبل، عمل السيد/ بيانكاردي في منصب الرئيس التنفيذي لشركة إستثمار عائلية، أمواج أناليتيكس ومقرها سويسرا، منذ عام 2011. و لدى السيد/ بيانكاردي خبرة في البحوث ومبيعات الأسهم وإدارة الثروات وإدارة الأصول والاستثمارات البنكية في أسواق أمريكا اللاتينية وأوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا.

مايكل حلو

نائب رئيس تنفيذي - الاستثمارات البنكية

السيد/ حلو خريج جامعة لندن للاقتصاد والعلوم السياسية ويتمتع بخبرة تقارب 20 عاماً في مجال الاستثمارات البنكية والاستشارات المالية. قضى معظم حياته المهنية في شركة روتشيلد وتقلد مناصب عديدة في كل من لندن وهونغ كونغ وفي عام 2006 انتقل إلى المنطقة ليرأس أعمال الاستثمارات البنكية للشركة في الشرق الأوسط. وإنضم بعد ذلك إلى باركليز كابيتال حيث أمضى عدة سنوات رئيساً لمجموعة المؤسسات المالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. لدى السيد/ حلو خبرة في العديد من المجالات بما في ذلك عمليات الاندماج والاستحواذ وأسواق الأسهم والدين بالإضافة إلى إعادة الهيكلة والخصخصة.

الادراج

أسهم جلوبل مدرجة في بورصة البحرين بالإضافة إلى شهادات الإيداع العالمية المدرجة في سوق لندن المالي كما هو مبين في الجدول التالي:

السوق	البلد	النوع	رمز التداول	شبكة رويترز	شبكة بلومبيرج	تاريخ الإدراج	أمين السجل
بورصة البحرين	البحرين	أسهم عادية	جلوبل	GIHB.BH	GLOBAL BI	11 أكتوبر 2004	جلوبل البحرين
سوق لندن المالي	المملكة المتحدة	شهادات الإيداع العالمية (لكل 5 أسهم عادية)	GLOB	GLOBGq.L	GLOB LI	21 مايو 2008	إتش إس بي سي

التقويم المالي

تبدأ السنة المالية في جلوبل في 1 يناير وتنتهي في 31 ديسمبر من كل سنة.

سحب الإدراج والإيقاف المؤقت لتداول السهم

أعلنت جلوبل عن سحب الإدراج من سوق الكويت للأوراق المالية بناء على موافقة المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية غير العادي الذي عقد يوم 2 ديسمبر 2012. وقد وافقت هيئة أسواق المال في 19 ديسمبر 2012 على طلب الشركة سحب الإدراج من سوق الكويت للأوراق المالية كما في 19 يونيو 2013.

كما أعلنت الشركة عن سحب إدراج أسهمها من سوق دبي المالي في يوليو 2013.

ومازال سهم جلوبل مدرج في بورصة البحرين، ولكن تم تعليق تداول السهم منذ نوفمبر 2011.

سجل الأسهم ووكلاء التحويل

الشركة الكويتية للمقاصة

ص.ب. 22077

الصفاءة 13081 - الكويت

info@kuwaitclearing.com

نظام تحويل الأسهم

يتم تحويل أسهم الشركة من خلال نظام إيداع الأوراق المالية.

لمحة عن مساهمي جلوبل كما في 31 ديسمبر 2013

مساهمو جلوبل الذين يملكون أكثر من 5% (حسب سجل المساهمين):

اسم المساهم	نسبة الملكية %
شركة أن سي اتش فنتشرز ش و	70%

نسب الملكيات كما في 31 ديسمبر 2013 (حسب سجل المساهمين)

عدد المساهمين		عدد الأسهم	
العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية
1 - 99,999	1,572	30,118,306	1.63
100,000 - 499,999	174	39,081,792	2.23
500,000 - 999,999	30	20,207,505	1.16
1,000,000 - 4,999,999	31	72,477,844	4.15
5,000,000 - 9,999,999	6	37,072,634	2.12
10,000,000 - 24,999,999	6	91,005,974	5.21
25,000,000 - 49,999,999	3	122,890,009	7.04
50,000,000 وأكثر	3	1,333,347,166	76.36
المجموع	1,825	1,746,201,230	100%

شهادات الإيداع العالمية القائمة

خلال عام 2008، أبرمت الشركة الأم طرح ثانوي وإدراج لأسهمها العادية على شكل شهادات إيداع عالمية في سوق لندن المالي، حيث تمثل كل شهادة إيداع حصة ملكية خمسة أسهم عادية أساسية للشركة الأم. وتغطي شهادات الإيداع العالمية نفس الحقوق والمزايا لحاملي الأسهم العادية.

وتمثل شهادات الإيداع العالمية القائمة كما في 31 ديسمبر 2013 59,727,696 سهاً تشكل 3.42% من رأس المال المدفوع للشركة.

الالتزام بقواعد الحوكمة

بيت الاستثمار العالمي «جلوبل» مرخصة من قبل هيئة أسواق المال وبنك الكويت المركزي (CBK)، وهي بذلك تخضع للقرارات الخاصة بحوكمة الشركات الصادرة عن هيئة أسواق المال في يونيو 2013، حيث أن الشركة في طور الانتقال نحو الامتثال الكامل لقرار هيئة أسواق المال بشأن حوكمة الشركات بحلول الموعد النهائي المنصوص عليه في 30 يونيو 2016، وكذلك «للمبادئ السليمة لحوكمة الشركات» الصادرة عن بنك الكويت المركزي، والتي يُمكن الاطلاع عليها على الرابط التالي: www.cbk.gov.kw/PDF/Superv/Section%2028.PDF

مبادئ الحوكمة

قواعد السلوك الوظيفي لأعضاء المجلس والإدارة العليا

تعتمد الشركة قواعد للسلوك الوظيفي تسري على مجلس الإدارة والإدارة العليا وجميع موظفي الشركة.

تحدد مدونة جلوبل لقواعد السلوك الوظيفي المسائل التالية:

الالتزام بالقوانين والقواعد واللوائح

يتعين على مجلس الإدارة والإدارة العليا، في إطار هذا القسم الالتزام بسائر القوانين، والقواعد، واللوائح المطبقة على الأعمال التجارية للشركة وفي كل المناطق التي تزاوّل فيها الشركة نشاطها.

تضارب المصالح

يحظر هذا القسم ضلوع المجلس في أيّ عمل من شأنه أن يؤدي إلى تضارب في المصالح. وفي حال حدوث تضارب في المصالح، يجب إطلاع قسم الالتزام للقواعد التنظيمية عليه وتبليغه به فوراً.

التداول بناءً على معلومات داخلية

يحظر هذا القسم نشر المعلومات الهامة غير المعلنة عن الأوراق المالية أو تبادلها عند تداول الأسهم بغرض تحقيق مكاسب مالية.

استغلال الفرص في الشركة

ينص هذا القسم على أنه لا يجوز لجميع موظفي الشركة بما فيهم موظفي الإدارة العليا، والمديرين استغلال ممتلكات الشركة، أو أيّ معلومات تخصّها، أو استغلال مناصبهم بغرض تحقيق مصالح شخصية، كما يحظر عليهم منافسة الشركة بشكل مباشر أو غير مباشر.

المنافسة والمعاملة العادلة

يجب أن يحرص أعضاء مجلس الإدارة ومدراء الإدارة العليا على احترام حقوق عملاء الشركة ومورديها، ومنافسيها، وموظفيها، ومعاملاتهم معاملة عادلة، يحظر على المديرين ومدراء الإدارة العليا الحصول على مزايا بغير وجه حق من أيّ شخص عن طريق استغلاله، أو التستر عليه، أو استغلال أيّ معلومات سرّية، أو تحريف الحقائق الهامة، أو عن طريق أيّ ممارسات تجارية أخرى غير مشروعة.

المساهمة السياسية

يحظر هذا القسم ممارسة أيّ نشاط سياسي. وتشمل الممارسات والأنشطة السياسية ما يلي: (أ) استغلال أموال الشركة أو أيّ أصول مملوكة للشركة لتحقيق أغراض سياسية، (ب) تشجيع الموظفين على الاشتراك في مثل هذه الممارسات، أو (ج) دفع أيّ تعويضات للموظفين الضالعين في هذه الممارسات.

التمييز والمضايقة

يتعين على أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا بالالتزام بتوفير فرص متكافئة في جميع مجالات العمل وعدم السماح بأيّ تمييز غير قانوني أو مضايقات على أساس العرق، أو اللون، أو الدين، أو الجنسية، أو الأصل القومي، أو أيّ فئات أخرى تحظى بالحماية.

الصحة والسلامة

تقع على عاتق أعضاء مجلس الإدارة ومدراء الإدارة العليا مسؤولية توفير مكان عمل آمن وصحي لجميع الموظفين والعاملين باتباع المعايير والممارسات في مجال الصحة، والسلامة، والبيئة المهنية، والإبلاغ عن الحوادث، والإصابات، والظروف والممارسات ومعدّات العمل غير الآمنة. لا يُسمح بالقيام بأعمال عنف أو أعمال تنطوي على التهديد.

حفظ السجلات، والرقابة، والإفصاح المالي

يتعيّن الاحتفاظ بجميع الدفاتر، والسجلات، والحسابات، والقوائم المالية الخاصة بالشركة بقدر معقول من التفصيل، كما يجب أن تعكس على النحو الواجب المعاملات الخاصة بالشركة، وأيضاً يجب أن يتمّ الإفصاح عنها بشكل فوري بما يتفق مع القوانين واللوائح الواجبة التطبيق، وأن تتفق مع كل من المتطلبات القانونية الواجبة التطبيق ونظام الرقابة الداخلية للشركة.

سرّية المعلومات

يتعين على أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا، الحفاظ على سرّية المعلومات المتعلقة بممتلكات الشركة والتي عهدت بها إليهم، أو تلك المتعلقة بعملائها، أو مورديها، إلا إذا تم طلب الكشف عن تلك المعلومات من قبل الهيئات التنظيمية أو القوانين أو عند إجراء الكشف في سياق العمل على أساس الحاجة للمعرفة.

حماية أصول الشركة والاستخدام الجيد لها

يقع على عاتق أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا، مسؤولية حماية أصول الشركة بما فيها المعلومات المتعلقة بملكيات الشركة، وتشمل المعلومات الخاصة بملكيات الشركة، الملكية الفكرية مثل الأسرار التجارية، وبراءات الاختراع، والعلامات التجارية، وحقوق النشر والطبع، وكذلك خطط الخدمات، والتسويق، والخطط التجارية، وقواعد البيانات، والسجلات، والمعلومات الخاصة بالرواتب، أو أي بيانات وتقارير مالية غير منشورة، ويعدّ استخدام هذه البيانات أو توزيعها بدون الحصول على إذن من الشركة انتهاكاً لسياسة الشركة، وهو يعتبر أيضاً عملاً غير مشروع يفضي إلى توقيع عقوبات مدنية وجنائية.

عدم الالتزام بقواعد السلوك المهني

يجوز فقط لمجلس الإدارة إعفاء المديرين التنفيذيين أو أعضاء مجلس الإدارة. وسيتم الإفصاح عن ذلك فوراً حسبما تقتضي القوانين أو اللوائح.

التأثير غير المشروع على سلوك مدققي الحسابات

تحظر جلوبل موظفيها من محاولة الضغط أو التضليل أو الاحتيال أو التأثير على مراقبي الحسابات المستقلين للشركة، سواءً بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، لدفعهم لجعل البيانات المالية للشركة مضللة.

الإبلاغ المالي

تنتظر الشركة من أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا أن يضطلعوا بمسؤولية الإبلاغ المالي بمنتهى الجدية وتقديم ردود سريعة ودقيقة على الاستفسارات المتعلقة بمتطلبات الشركة للإفصاح العام.

الإقرار السنوي

من أجل ضمان الالتزام بقواعد السلوك، تقتضي الشركة من الموظفين والعاملين المعفيين النظر في قواعد السلوك المهني وأن يقرّوا كتابةً بفهم هذه القواعد والالتزام بها على أساس سنوي.

العناوين الخاصة بمراسلات الشركة

يقرّ المجلس بأهمية الاتصال الفعّال، ويؤكد التزامه بتقديم معلومات دقيقة لجميع الأطراف الأساسيين في الوقت المناسب، وتضم قائمة جميع الأطراف الأساسيين في الشركة، الموظفين، والمساهمين، والحكومة، والهيئات الرقابية، والعملاء، والموردين، ومؤسسات التصنيف، وأجهزة الإعلام، والمحللين الاستثماريين، والمجتمع الاستثماري المحلي.

ولمراسلة الشركة، يمكن للمساهمين، ومالكي الحصص في الشركة والأطراف الأخرى الاتصال بالشركة، أو إرسال أو تسليم مستنداتهم ومراسلاتهم على العنوان التالي:

بيت الاستثمار العالمي (جلوبل)

برج جلوبل، شرق، شارع الشهداء
ص.ب. 28807 الصفاة 13149 الكويت
هاتف: 2295 1000 (965) - فاكس: 2295 1005 (965)
خدمة العملاء: 180 42 42 (965)
البريد الإلكتروني: global@global.com.kw

وحدة علاقات المستثمرين

تشكيل الوحدة والغرض منها

تأسست وحدة علاقات المستثمرين بوصفها جزءاً من إدارة التسويق والاتصال في الشركة وتختص تحديداً بتطوير العلاقة مع مساهمي الشركة وتحسين سبل التواصل والشفافية بالإضافة إلى معالجة شكاوى المساهمين.

اختصاصات الوحدة

- الإشراف على أداء سجل الأسهم ووكلاء التحويل في الشركة.
- التوصية باتخاذ التدابير اللازمة لإجراء تحسين شامل في نوعية الخدمات المقدّمة إلى المستثمرين.
- النظر في الشكاوى التي تتلقاها من مساهمي الشركة.

مبادئ الحوكمة

الإفصاح

الإفصاح عن أي صفقات هامة مع أطراف ذات صلة والتي يحتمل أن تتعارض مع مصالح الشركة خلال العام 2013، دخلت الشركة طرفاً في العديد من المعاملات مع أطراف ذات صلة، ويمكن الإطلاع على تفاصيل هذه المعاملات الواردة في الإيضاح رقم 23 في شأن المعاملات مع أطراف ذات صلة وأرصدة البيانات المالية المجمعة في 31 ديسمبر 2013.

خلق القيمة لمختلف أصحاب المصلحة

المساهمين

بالرغم من الانتعاش الذي كان يتمتع به عام 2013 على المستوى الكلي، إلا أنه كان أيضاً محفوفاً بالاضطرابات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط ككل. وقد أثر هذا الاضطراب على جلوبل كما فعل على العديد من المؤسسات الأخرى في المنطقة. ومع ذلك، فقد ساعد تركيز جلوبل على الكفاءة على توفير بعض المرونة ضد هذه التغييرات الخارجية. فقد استطاعت جلوبل في 2013 من تحقيق إيرادات بلغت 13.12 مليون دينار كويتي، منها 11.5 مليون دينار كويتي رسوم وعمولات. وقد واصلت جلوبل إدارة قاعدة تكاليفها بكفاءة.

تغييرات هيكل رأس المال

انتهت جلوبل من إعادة هيكلة رأس مالها بنجاح في عام 2013، محدثة بذلك تغييرات كبيرة في هيكل رأس مال الشركة. وقد نتج عن إعادة الهيكلة فصل الأعمال الرئيسية المدرة للرسوم عن الاستثمارات غير الأساسية ونقل التزامات ديونها لتصبح جلوبل شركة خالية من الديون.

عملاء الشركة

على الرغم من الاضطرابات التي شهدتها الأسواق المالية في المنطقة، استمرت جلوبل في التركيز على تلبية احتياجات عملائها، كما أنها لم تدخر جهداً في سبيل تطوير منتجاتها وخدماتها طوال هذه الفترة، ومن أهم الإنجازات التي حققتها جلوبل خلال العام 2013:

- أطلق على إعادة هيكلة جلوبل "صفقة العام" في الشرق الأوسط من قبل مجلة ذي بانكر في عددها الصادر في مايو 2013، وهي إحدى منشورات صحيفة فاينانشال تايمز.
- أطلقت ايميفافانانس ميديل ايست اواردرز لعام 2013 على جلوبل "أفضل مدير للأصول في دولة الكويت". وقد كانت الجائزة تقدير لآداء جلوبل الممتاز في قطاع إدارة الأصول.
- أطلق على صندوق جلوبل المأمون "أفضل صندوق للأسهم الكويتية للعام" من قبل مينا اف ام، وهي قاعدة بيانات متخصصة في إدارة الأصول في المنطقة.

موظفي الشركة

حرصت جلوبل منذ تأسيسها على تشجيع ثقافة التحدي والالتزام وحب العمل لدى موظفيها. وكبادرة من جلوبل نحو مواصلة التركيز على الأعمال الأساسية المدرة للرسوم، فقد عززت الشركة ادارتها التنفيذية حيث استطاعت جلوبل في عام 2013 ان تضم كفاءات جديدة مع الاحتفاظ بالكفاءات الرئيسية الحالية في مقرها الرئيسي وكذلك في شركاتها الإقليمية المختلفة. كما ركزت في الوقت ذاته على صقل الكفاءات وتدريب الموظفين المبتدئين لتطوير وتعزيز مهاراتهم وكفاءاتهم.

الاعتماد

تم تقديم الإقرار بمسؤوليات مجلس الإدارة الموقع من قبل السيدة/ مها خالد الغنيم، رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للمجموعة والسيد/ هشام الرزوقي، نائب رئيس مجلس الإدارة، إلى مجلس الإدارة في اجتماع مجلس الإدارة بتاريخ 20 فبراير 2014، والذي يصدق على:

- القوائم المالية المجمعة، التي تم إعدادها وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية، تعكس صورة حقيقية وعادلة عن الأصول، والخصوم، والمركز المالي، وأرباح وخسائر الشركة وأن التعهدات المتضمنة في القوائم المجمعة قد وردت في مجملها.
- تقرير الإدارة أو مناقشة وتحليل الإدارة للآداء المالي للشركة ونتائج العمليات يتضمن تقييماً عادلاً لتطور أعمال الشركة وأدائها ومركز الشركة وأن التعهدات التي تلتزم بها الشركة قد وردت في مجملها بالإضافة إلى وصف للمخاطر والشكوك الأساسية التي تواجهها الشركة.

التواجد الجغرافي

المملكة العربية السعودية

تمارس جلوبل نشاطها في المملكة العربية السعودية من خلال بيت الاستثمار العالمي - السعودية، وهي شركة سعودية مقفلة (جلوبل - السعودية)، تعمل بموجب ترخيص من وزارة التجارة والصناعة السعودية وتخضع لإشراف هيئة السوق المالية السعودية.

وقد تم تسجيل شركة جلوبل السعودية في عام 2007، وفي نهاية العام 2007 تلقت الشركة إخطاراً من هيئة السوق المالية السعودية ببدء ممارسة نشاطها. تضطلع الشركة بتأسيس وإدارة صناديق الاستثمار ومحاظف الاستثمار، والأسهم، والطرح الخاص والعام لصفقات الاستثمار، والاكتتاب في الأسهم، وتقديم الخدمات الاستشارية، وإجراء المعاملات الاستثمارية بصفتها طرفاً أساسياً فيها أو وكيل أو تقديم حفظ الأصول للعملاء.

الإمارات العربية المتحدة

تمارس جلوبل نشاطها في دولة الإمارات العربية المتحدة من خلال مكتبها التمثيلي في دبي، وهي مسجلة في دائرة التنمية الاقتصادية في الإمارات. بدأ المكتب في مزاولة أعماله في عام 2005 بهدف تحديد الفرص التجارية في سوق الإمارات المحلي.

كما تعمل جلوبل أيضاً في مركز دبي المالي العالمي (DIFC) من خلال بيت الاستثمار العالمي (مركز دبي المالي العالمي) المحدودة، وهي شركة من الفئة 4 مرخصة وتخضع لنظم سلطة دبي للخدمات المالية (DFSA). وقد تم ترخيص الشركة بتاريخ 18 أبريل 2013 لتقديم خدمات ائتمانية أو صفقات استثمارية بالإضافة الى تقديم الإستشارات بشأن المنتجات المالية أو الائتمانية

عمان

تمارس جلوبل نشاطها في سلطنة عُمان من خلال شركة الشروق لخدمات الاستثمار (ش.م.ع.) وكذلك من خلال الشركات التابعة لها وهي شركة الشروق للأوراق المالية (ش.م.م). ويمتلك بيت الاستثمار العالمي «جلوبل» في الكويت 77 في المائة من أسهم شركة الشروق لخدمات الاستثمار، وقد استحوذت جلوبل على شركة الشروق لخدمات الاستثمار في عام 2005، وتخضع الشركة والشركات التابعة لها لإشراف الهيئة العامة لسوق المال في سلطنة عُمان. تقدم الشركة خدمات إدارة الأوراق المالية، والوساطة المالية، وإدارة الأصول كما تقدم خدمات طرح المنتجات المالية الجديدة. وتتضمن قائمة عملاء الشركة صناديق المعاشات التقاعدية والبنوك.

البحرين

بدأت جلوبل نشاطها في البحرين في مايو 2004، من خلال بيت الاستثمار العالمي - البحرين (ش.م.ب) أو جلوبل البحرين. تعتبر جلوبل البحرين إحدى الشركات الفرعية المملوكة ملكية كاملة لشركة بيت الاستثمار العالمي في الكويت، وتخضع جلوبل البحرين لإشراف مصرف البحرين المركزي (CBB)، والذي يمثل الجهة الرقابية المنظمة لسوق رأس المال في البحرين.

وتقدم الشركة مختلف الخدمات المالية مثل تأسيس وإدارة صناديق الاستثمار ومحاظف الاستثمار، وأعمال الوساطة المالية العالمية، والطرح الخاص والعام لصفقات الاستثمار، والاكتتاب في الأسهم، وتقديم الخدمات الاستشارية، وإجراء المعاملات الاستثمارية بصفتها طرفاً أساسياً فيها أو وكيل أو تقديم حفظ الأصول للعملاء.

الأردن

تمارس جلوبل نشاطها في الأردن من خلال بيت الاستثمار العالمي - الأردن (جلوبل الأردن). وتعتبر جلوبل الأردن إحدى الشركات المملوكة ملكية كاملة لبيت الاستثمار العالمي في الكويت. وتخضع جلوبل الأردن لإشراف هيئة الأوراق المالية الأردنية. بدأت شركة جلوبل الأردن في مزاولة نشاطها في يوليو 2005 وتقدم خدمات إدارة الأصول، والاستثمارات البنكية، تأسيس وإدارة الصناديق الاستثمار بالإضافة الى خدمات الوساطة المالية والأمين.

مصر

تمارس جلوبل نشاطها في مصر من خلال شركة بيت الاستثمار العالمي - مصر ش.م.م. أو (جلوبل مصر) وشركة بيت الاستثمار العالمي للأوراق المالية ش.م.م (جلوبل للأوراق المالية). وتمتلك جلوبل 93.7 في المائة من أسهم شركة جلوبل مصر بينما تملك جلوبل مصر 84.3% من جلوبل للأوراق المالية. وتعمل كلا الشركتين تحت إشراف هيئة سوق المال المصرية، المعروفة حالياً باسم "الهيئة العامة للرقابة المالية"، والتي تمثل الجهة الرقابية المنظمة لسوق رأس المال المصري.

مبادئ الحوكمة

وقد بدأت جلوبل مصر في مزاولة أعمالها في يناير 2008، ولديها رخصة في ادارة الأصول (محافظ وصناديق) بالإضافة الى الخدمات الاستشارية (بما فيها الاكتتاب) بينما تتوفر خدمات الوساطة المالية من خلال جلوبل للاوراق المالية.

تركيا

تمارس جلوبل نشاطها في تركيا من خلال مكتب تمثيلي، والمسجلة لدى وزارة الاقتصاد. ويقوم المكتب بنشاطات متعلقة بالأسهم الخاصة مثل إنشاء الصفقات ورصد الاستثمارات.

الإدارة التنفيذية ومناقشة وتحليل
الإدارة التنفيذية للأداء المالي
ونائج عمليات الشركة

الإدارة التنفيذية

مها خالد الغنيم

رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للمجموعة

أسست السيدة/ الغنيم، بالتعاون مع أعضاء آخرين ذوي خبرة عريقة، يوليو في العام 1998 وقادت المؤسسة منذ ذلك الحين. حصلت السيدة/ الغنيم على درجة البكالوريوس في الرياضيات من جامعة سان فرانسيسكو، كاليفورنيا، في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1982 والتحقّت بعد تخرجها بالعمل في الشركة الكويتية للتجارة والمقاولات والاستثمارات الخارجية، وأصبحت نائب المدير العام لإدارة الأصول في الشركة الكويتية للاستثمار في العام 1997. تشغل حالياً رئاسة مجلس إدارة وعضوية في العديد من الشركات بالمنطقة. حصلت السيدة/ الغنيم على العديد من الجوائز والتقديرية من عدة جهات محلية وإقليمية ودولية.



بدر عبد الله السميط

الرئيس التنفيذي

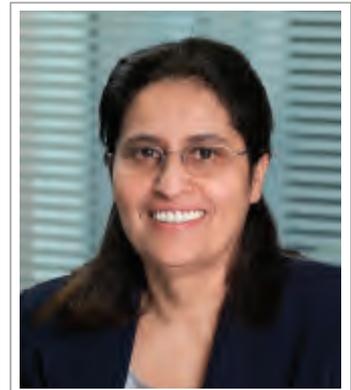
يشغل السيد/ السميط منصب الرئيس التنفيذي في بيت الاستثمار العالمي (يوليو) منذ مارس 2009. حصل السيد/ السميط على البكالوريوس من جامعة شابمان في الولايات المتحدة الأمريكية، ويتمتع بخبرة تتجاوز الـ 34 عاماً في إدارة الأصول والبنوك والتمويل، وهو من الشخصيات المعروفة في السوق الرأسمالي الكويتي. أسس يوليو بالشراكة مع أعضاء آخرين من الإدارة التنفيذية عام 1998. وقبل ذلك شغل منصب العضو المنتدب لشركة المستشارون الماليون العرب. يشغل السيد/ السميط رئاسة وعضوية مجالس إدارات العديد من المؤسسات المحلية والإقليمية.



خوله بدر الرومي

نائب رئيس تنفيذي - الموارد البشرية والشؤون الإدارية والتسويق

السيدة/ الرومي من مؤسسي يوليو، تشغل منصب نائب الرئيس التنفيذي لإدارة الموارد البشرية والشؤون الإدارية والتسويق. وهي عضو في لجنة الموارد البشرية للشركة. تتمتع السيدة/ الرومي بخبرة 30 عاماً في مجال إدارة الموارد البشرية والشؤون الإدارية. وقد شغلت مناصب إدارية في شركات عدة منها الشركة الكويتية للتجارة والمقاولات والاستثمارات الخارجية والشركة الكويتية للاستثمار، وهي أيضاً نائب رئيس مجلس إدارة أكاديمية القيادة العربية. حصلت السيدة/ الرومي على بكالوريوس تجارة - تخصص إدارة الأعمال من جامعة الكويت.



نوال ملا حسين

نائب رئيس تنفيذي - الشؤون القانونية والامتثال

بدأت السيدة/ ملا حسين العمل في يوليو عام 2004 وتشغلت منصب نائب الرئيس التنفيذي لإدارة الشؤون القانونية والامتثال. تتمتع السيدة/ ملا حسين بخبرة تتجاوز 26 عاماً، وكانت قد شغلت منصب مستشار قانوني في الهيئة العامة للاستثمار وشركة البترول الوطنية الكويتية. حصلت السيدة/ ملا حسين على بكالوريوس الحقوق من جامعة الكويت.



سنّي بهاتيا

نائب رئيس تنفيذي - الإدارة المالية والمحاسبة

بدأ السيد/ بهاتيا العمل في يوليو في عام 2006. يتمتع السيد/ بهاتيا بخبرة واسعة تمتد لأكثر من 28 عاماً في مجال البنوك، خدمات الاستشارات المالية، والتمويل، والمحاسبة، والتدقيق. قبل العمل في يوليو، شغل السيد/ بهاتيا منصب المراقب المالي في بنك البحرين الوطني. كما عمل أيضاً مع شركات مرموقة كـ KPMG، وسيمنز، وبراييس ووترهاوس كوبرز. حصل السيد/ بهاتيا على شهادة معتمدة في المحاسبة وإدارة التكلفة في العام 1988، وعلى البكالوريوس (مع مرتبة الشرف) من جامعة دلهي، الهند في عام 1985.



راؤول بيانكاردى

نائب رئيس تنفيذي - إدارة الأصول والثروات

السيد/ بيانكاردى حائز على شهادة ماجستير في إدارة الأعمال من المملكة المتحدة ويتمتع بخبرة تمتد لأكثر من 25 عاماً في مناصب تنفيذية. شغل مناصب تنفيذية في عدد من المؤسسات المالية الإقليمية والدولية منها الأهلي كابيتال، بنك ليمان براذرز، دويتشه جرينفيل، مورغان ستانلي وغيرها. وقبل إنضمامه إلى يوليو، عمل السيد/ بيانكاردى في منصب الرئيس التنفيذي لشركة استثمار عائلية، أمواج أناليتيكس ومقرها سويسرا، منذ عام 2011.

و لدى السيد/ بيانكاردى خبرة في البحوث ومبيعات الأسهم وإدارة الثروات وإدارة الأصول والاستثمارات البنكية في أسواق أمريكا اللاتينية وأوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا.



مايكل حلو

نائب رئيس تنفيذي - الإستثمارات البنكية

السيد/ حلو خريج جامعة لندن للاقتصاد والعلوم السياسية ويتمتع بخبرة تقارب 20 عاماً في مجال الاستثمارات البنكية والاستشارات المالية. قضى معظم حياته المهنية في شركة روتشيلد وتقلد مناصب عديدة في كل من لندن وهونغ كونغ وفي عام 2006 انتقل إلى المنطقة ليرأس أعمال الاستثمارات البنكية للشركة في الشرق الأوسط. وإنضم بعد ذلك إلى باركليز كابيتال حيث أمضى عدة سنوات رئيساً لمجموعة المؤسسات المالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

لدى السيد/ حلو خبرة في العديد من المجالات بما في ذلك عمليات الاندماج والاستحواذ وأسواق الأسهم والدين بالإضافة إلى إعادة الهيكلة والخصخصة.



مناقشة وتحليل الإدارة التنفيذية للأداء المالي ونتائج عمليات الشركة

نظرة عامة

شهد النصف الثاني من العام 2013 إتمام الشركة عملية إعادة الهيكلة بنجاح والتي تعد حلاً شاملاً لهيكل رأس المال. فبعد إتمام تنفيذ بنود خطة إعادة الهيكلة، أصبحت الأعمال الأساسية للشركة تضم إدارة الأصول والاستثمارات البنكية والوساطة المالية كما أصبحت جلوبل شركة ذات هيكل جيد لرأس المال بصافي حقوق مساهمين في الشركة الأم 80.3 مليون دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2013 (مقارنة مع العجز السابق في حقوق المساهمين والذي كان قد بلغ 35.2 مليون دينار كويتي في 31 ديسمبر 2012) وإجمالي أصول تبلغ 92 مليون دينار كويتي يشكل النقد والتقد المعدل نسبة 48 في المائة منها.

الأداء المالي

المؤشرات المالية الرئيسية:

- بلغت الأرباح الصافية الخاصة بمساهمي الشركة الأم 1.9 مليون د.ك. (مقابل خسائر بلغت 55.0 مليون د.ك. في عام 2012).
- بلغت ربحية السهم 2 فلس (مقابل خسارة بقيمة 111 فلس للسهم في عام 2012)
- بلغ إجمالي الأصول 92.0 مليون د.ك. (مقابل 497.9 مليون د.ك. في عام 2012)
- بلغ إجمالي الأصول المدارة لصالح العملاء 1.142 مليار د.ك. (مقابل 941.7 مليون د.ك. في عام 2012).
- بلغ صافي حقوق المساهمين في الشركة الأم 80.3 مليون د.ك. (مقابل عجز بقيمة 35.2 مليون د.ك. في عام 2012).
- بلغت الإيرادات من الأعمال المدرة للرسوم 11.5 مليون د.ك. (مقابل 9.6 مليون د.ك. في عام 2012)

خلال عام 2013، حققت الأنشطة المدرة للرسوم (إدارة الأصول والاستثمارات البنكية والوساطة المالية) إيرادات بلغت 11.7 مليون د.ك. (منها 11.5 مليون د.ك. إيرادات رسوم). كما بلغت الأصول المدارة لصالح العملاء في نهاية العام 1.142 مليار د.ك. (ما يعادل 4.0 مليار دولار أمريكي). وحققت العديد من الصناديق التي تديرها الشركة أداء فاق أداء مؤشرات القياس والصناديق المماثلة وحازت على جوائز تقديرية.

وحققت عمليات الوساطة المالية إرتفاعاً في أحجام التداول من خلال توفير خدمات ذات مستوى عالٍ وخدمات التداول في أكثر من سوق وكذلك التقارير والبحوث ذات الجودة العالية إلى العملاء من المؤسسات بالإضافة إلى خدمة تسهيلات الهامش بأسعار تنافسية إلى العملاء الأفراد. وقد استفادت عمليات الوساطة المالية أيضاً من إرتفاع أحجام التداول في سوق الكويت للأوراق المالية خلال العام ومن زيادة حصتها السوقية.

على الرغم من بيئة السوق الحافلة بالتحديات، إلا ان فريق الاستثمارات البنكية استمر في البحث عن الفرص وتقديم العروض للعملاء. وقد نجح الفريق خلال العام في مساعدة أحد العملاء على التخارج من أحد إستثماراته في أوروبا كما عمل كمستشاراً مالياً لشركة صناعية كويتية لإعادة هيكلة ديونها.

ولدعم نمو الأعمال الأساسية، قامت الشركة بتعزيز فريق إدارة الأصول والثروات وفريق الاستثمارات البنكية بتعيين رؤساء جدد لهذه الأعمال.

وتمكنت جلوبل من المحافظة على ترتيبها ضمن أفضل الشركات التي تقدم تقارير وبحوث في منطقة الشرق الأوسط كما جاء في نتيجة الاستبيان الذي قامت به مجلة يوروموني في العام 2013.

الإستراتيجية ونموذج العمل والعمليات

تركز إستراتيجية الشركة على تطوير الأعمال الأساسية المدرة للرسوم مع المحافظة على هيكل متحفز لرأس المال والاستمرار بترشيد التكاليف.

تقسم الأعمال الأساسية للشركة إلى ثلاث قطاعات:

1. إدارة الأصول
2. الاستثمارات البنكية
3. الوساطة المالية

إدارة الأصول

نظرة عامة

تمتلك جلوبل أحد أكبر أقسام إدارة الأصول في المنطقة من حيث حجم الأصول المدارة لصالح العملاء. ويقوم قسم إدارة الأصول في جلوبل بتقديم خدمات إدارة الصناديق والمحافظة الاستثمارية لصالح العملاء. ويدير القسم صناديق استثمار تقليدية وإسلامية في سوق الكويت، ودول الخليج ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالإضافة إلى منتجات الاستثمارات البديلة مثل صناديق الملكية الخاصة وصناديق التحوط وصناديق الاستثمار العقاري والتي تحظى بتغطية

جغرافية واسعة النطاق بالإضافة إلى خدمات إدارة المحافظ للعملاء. وتضم قاعدة العملاء قرابة 3,000 عميل من الأفراد ذوي الملاءة المالية العالية والشركات العائلية والمؤسسات. وبعد الانتهاء من عملية إعادة الهيكلة المالية في النصف الثاني من عام 2013، أصبحت الشركة تدير الأصول التي تم تحويلها إلى «شركة ذات اغراض خاصة» مقابل جزء من مديونية الشركة على شروط تجارية بحتة.

تتمثل إستراتيجية إدارة الأصول التقليدية في توفير مجموعة واسعة من الصناديق المتمركزة في منطقة الخليج العربي التي تخضع لإدارة الشركة والتي تخدم العملاء من المؤسسات والشركات والمستثمرين الأفراد ذوي الملاءة المالية عن طريق تقديم حلول استثمارية مبتكرة تلبي إحتياجاتهم من خلال خدمات إدارة المحافظ.

وتركز إستراتيجية إدارة أصول الملكية الخاصة على خلق القيمة وتطوير الاستثمارات واكتشاف فرص مناسبة لتوظيف الأموال المتاحة القابلة للاستثمار وتنفيذ عمليات التخارج بالإضافة إلى إستقطاب رؤوس أموال جديدة للفرص الاستثمارية المحددة سلفاً. أما فريق إدارة الأصول العقارية فيركز جهوده على التخارج من الاستثمارات القائمة وإستقطاب رؤوس أموال جديدة لفرص استثمارية سواء مدرة للدخل أو قيد التطويرات. كما تهدف لجلوبل إلى توقيع إتفاقيات لإدارة مجموعة من الأصول ذات الحالات الخاصة.

كما في 31 ديسمبر 2013، بلغ حجم الأصول المدارة لصالح العملاء 1.142 مليار د.ك (941.7 مليون د.ك في عام 2012) من خلال 24 صندوقاً ومحافظ استثمارية باستراتيجيات متنوعة.

الأداء خلال عام 2013

استمر نشاط إدارة الأصول قويا خلال عام 2013، حيث بلغت قيمة الأصول التي تديرها الشركة 1.142 مليار د.ك (4,0 مليار دولار أمريكي). وقد ساهم هذا القطاع بقيمة 9.5 مليون د.ك من الإيرادات.

كما حققت الصناديق التي تديرها الشركة أداء فاق أداء مؤشرات القياس والصناديق المماثلة وحصلت على جوائز تقديرية. وقد تم اختيار صندوق جلوبل المأمون "صندوق الأسهم الكويتية للعام" من قبل مينا فند مانجر وهي قاعدة بيانات متخصصة في صناعة إدارة الأصول في المنطقة، كما جاء في المرتبة الثانية من حيث الأداء بين الصناديق التقليدية الكويتية. وفي فئة الصناديق التقليدية في دول مجلس التعاون الخليجي، جاء صندوق جلوبل للشركات الخليجية الكبرى في المرتبة الثانية (من بين 7 صناديق) فيما جاء صندوق جلوبل الخليجي الإسلامي في المرتبة الأولى (من بين 5 صناديق في فئة الصناديق الخليجية الإسلامية) بتحقيقه عائداً بلغ 26.0% متفوقاً على أداء مؤشر القياس الذي بلغ 21.1%. وفي فئة الصناديق الإسلامية الكويتية، جاء صندوق الدرّة الإسلامي في المرتبة الخامسة (من بين 11 صندوق) حيث بلغ العائد السنوي للصندوق 8.2% مقابل 3.3% لمؤشر القياس. وقد حازت جلوبل على جائزة "أفضل مدير أصول في الكويت للعام" من قبل إيما فاينانس.

وزعت صناديق الملكية الخاصة التي تديرها جلوبل 7.5 مليون دولار أمريكي في عام 2013 من خلال عمليات التخارج ومن العوائد التي حققتها بعض الاستثمارات. وبذلك فإن إجمالي المبلغ الموزع على المستثمرين تجاوز 296.5 مليون دولار أمريكي في السنوات الأربع الأخيرة.

وفي جلوبل السعودية، بلغ إجمالي الأصول المدارة لصالح العملاء من خلال صندوق جلوبل للأسهم السعودية وصندوق جلوبل للأسهم السعودية المتوافق مع احكام الشريعة الإسلامية (صندوق النور) 138 مليون دولار أمريكي كما في نهاية ديسمبر 2013، مما جعل جلوبل السعودية احد أكبر مدراء الصناديق المستقلين في المملكة العربية السعودية.

الاستثمارات البنكية

نظرة عامة

يقدم قسم الاستثمارات البنكية خدمات الاكتتابات الخاصة والعامّة في الأسهم وسندات الدين في دول مجلس التعاون الخليجي والشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالإضافة إلى خدمات الاستشارات المالية المتعلقة بعمليات الاندماج والاستحواذ والإدراج وإعادة هيكلة الديون. ومن جهة القطاعات، يمتلك قسم الاستثمارات البنكية خبرات في قطاعات متعددة تشمل الخدمات المالية، التأمين، أعمال التجزئة، الاتصالات، الرعاية الصحية، الصناعة والعقار.

تركز استراتيجية النمو المستقبلية لهذا القسم على أسواق الكويت والسعودية وتقديم خدمات استشارية تركز على بعض المجالات مثل عمليات الاندماج والاستحواذ والاستشارات المالية للشركات وإعادة هيكلتها بما يتماشى مع ظروف السوق الحالية.

الأداء خلال عام 2013

على الرغم من بيئة السوق الصعبة، إلا أن فريق الاستثمارات البنكية واصل البحث عن الفرص وتقديم العروض للعملاء. وقد نجح الفريق خلال العام في مساعدة أحد العملاء على التخارج من أحد إستثماراته في أوروبا كما عمل كمستشاراً مالياً لشركة صناعية كويتية لإعادة هيكلة ديونها. وخلال العام، ارتفعت إيرادات الاستثمارات البنكية إلى 0.4 مليون د.ك مقارنة مع 0.1 مليون د.ك في عام 2012.

مناقشة وتحليل الإدارة التنفيذية للأداء المالي ونتائج عمليات الشركة

الوساطة المالية

تمتلك جلوبل تراخيص لمزاولة أنشطة الوساطة المالية في الكويت والبحرين والأردن وعمان ومصر من خلال شبكة من المكاتب والفروع والشركات الزميلة. وكانت جلوبل قد حصلت على رخصة مزاولة أعمال الوساطة المالية في الكويت في عام 2008 من خلال استحواذها على الشركة الأولى للوساطة المالية، وهي إحدى شركات الوساطة المالية الأربعة عشر العاملة في دولة الكويت.

يقدم قسم خدمات الوساطة المالية مجموعة متنوعة من خدمات تداول الأوراق المالية والتداول بالهامش وترتيب خدمات حفظ للأوراق المالية. كما يقدم القسم خدمات تداول الأسهم ومجموعة مختارة من الأوراق المالية ذات الدخل الثابت، كما يوفر البحوث المتعلقة بالأسهم المتداولة بالإضافة إلى التقارير التي تصدرها جلوبل.

الأداء خلال عام 2013

ساهمت خدمات الوساطة المالية بمبلغ 1.8 مليون د.ك من إجمالي الإيرادات بالمقارنة بمبلغ 1.2 مليون د.ك في عام 2012. وقد جاءت هذه الزيادة في الإيرادات مدعومة بالزيادة الكبيرة في أحجام التداول في أسواق الأسهم الخليجية والزيادة في حصة الشركة من إجمالي قيمة التداول في السوق الكويتي. وفي إطار المعايير المحاسبية الدولية، قامت الشركة بإعادة تقييم ترخيص الوساطة المالية في الكويت، وتحملت خسائر انخفاض في قيمة أصول غير ملموسة قدرها 7.7 مليون د.ك (تتضمن 2.2 مليون د.ك يعود إلى الحصاص غير المسيطرة). ولاحقاً، تم إطفاء كامل القيمة غير الملموسة فيما يتعلق بترخيص الوساطة المالية في الكويت. وتهدف الخطط التي أعدت لتحقيق النمو في أنشطة الوساطة المالية إلى الاستفادة من تواجد الشركة في العديد من الأسواق وقاعدة عملاء إدارة الأصول في جلوبل بالإضافة إلى المركز الريادي الذي تحتله ببحوث جلوبل في السوق. كما يقوم قسم الوساطة المالية بنجاح بتنفيذ استراتيجيته الخاصة باستقطاب العملاء من المؤسسات وشركات التداول المؤسسية.

التواجد الإقليمي

خلال السنوات الخمس الأولى من مزاولة نشاطنا، انصب تركيزنا بصفة أساسية على تقديم المنتجات الاستثمارية في الكويت، وتقديم منتجات استثمارية كويتية وخليجية ودولية في السوق الكويتي. وبعد أن رسخنا أقدامنا في الكويت، بدأنا في تنفيذ إستراتيجية التوسع الجغرافي من خلال إنشاء الفروع والشركات التابعة في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي والشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وتتواجد جلوبل حالياً في ستة دول في المنطقة وعملاً على ترسيخ تواجدنا في دول مجلس التعاون الخليجي والشرق الأوسط وشمال أفريقيا من خلال تركيز إستراتيجيتنا على أن نصبح طرفاً فاعلاً وأساسياً في كل سوق نتواجد فيه. هذا وتهدف جلوبل إلى زيادة إيرادات خدمات إدارة الأصول والاستثمارات البنكية من عملياتها الإقليمية في المملكة العربية السعودية وزيادة إيرادات الوساطة المالية من عملياتها في الأردن ومصر وعمان.

إدارة المخاطر

يعتبر تحديد المخاطر المالية وكيفية إدارتها عنصراً أساسياً في إستراتيجية المخاطر التي أعدتها الشركة. حيث شكّل مجلس إدارة الشركة، الذي يعتبر المسئول الأول والأخير عن إدارة المخاطر المرتبطة بأنشطة الشركة، إطار عمل يضم لجان مجلس الإدارة، والسياسات والضوابط الرقابية بغية تحديد المخاطر وتقييمها ومراقبتها وإدارتها. هذا ويتولى مجلس إدارة الشركة الموافقة على سياسات واستراتيجيات إدارة المخاطر. إذ يرفع رئيس قسم إدارة المخاطر تقاريره مباشرة إلى رئيس مجلس إدارة الشركة ويمكنه الاتصال بأعضاء المجلس. وفي سياق نشاطها المعتاد، تتولى الشركة إدارة المخاطر المتعلقة بالائتمان والأسواق والعمليات التشغيلية والسيولة النقدية. ويتضمن الإيضاح رقم (27) في البيانات المالية المجمعة، معلومات عن المخاطر المالية الهامة والنهج الذي تتبعه الشركة في قياس تلك المخاطر ومراقبتها وإدارتها.

بعد الانتهاء من عملية إعادة الهيكلة، أصبح الهيكل الرأسمالي وتوزيع الأصول في الشركة متحفلاً. يتكون الهيكل المالي للشركة من حقوق ملكية المساهمين بقيمة 80.3 مليون د.ك وخال من الديون. وتشمل الإلتزامات الحالية والبالغة 9.8 مليون د.ك بشكل رئيسي على الذمم التجارية الدائنة والمخصصات والمستحقات المتعلقة بالعاملين. ويتم استخدام رأس مال الشركة بصورة متحفلة حسبما يتضح من تخصيص إجمالي أصولها البالغ 92.0 مليون د.ك كما يلي:

النقد والنقد المعادل	48%
استثمارات في صناديق مدارة بواسطة الشركة	12%
قروض إلى العملاء	9%
الأصول الثابتة	12%
الاستثمارات المتبقية	7%
الذمم التجارية المدينة والأرصدة المدينة الأخرى	12%

ميزانية الشركة العمومية معرضة لأقل حد من مخاطر السوق حيث أن نسبة الإستثمارات تبلغ 20% فقط من إجمالي الميزانية العمومية وبالتالي فإنه من غير المحتمل أن يتأثر 80% من ميزانية الشركة العمومية بحركات أسعار السوق على المدى القصير.

ويهدف نموذج أعمال الشركة المدر للرسوم إلى النمو باستخدام أقل قدر ممكن من الميزانية العمومية والديون.

البحوث

ما زال قسم البحوث في جلوبل يحتل مكانة رائدة في السوق بفضل تغطيته لأكثر عدد من الشركات والقطاعات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ويتألف القسم من ستة خبراء يعملون درجة الماجستير في إدارة الأعمال ودرجة محلل مالي معتمد وعضوية جمعية المحاسبين، مع أكثر من 55 عاما من الخبرات المتراكمة يقوم الفريق بإصدار البحوث وإبداء الملاحظات الاقتصادية وعن القطاعات.

يُصدر فريق قسم بحوث جلوبل تحليلات تتعلق باقتصاديات دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وتحليلات عن أداء القطاعات الرئيسية منها البنوك والاتصالات والبتروكيماويات والخدمات اللوجيستية والطاقة والاستثمار والعقار والأسمت في المنطقة. ويغطي قسم البحوث ما يزيد على 60 شركة تشكل مجتمعة حوالي 60 في المائة من القيمة السوقية للأسواق المالية الإقليمية. ويصدر القسم تقارير اقتصادية عن أهم دول المنطقة. ويحافظ الفريق على علاقة قوية مع الشركات ومدراء الصناديق لمناقشة بعض الأفكار الاستثمارية التي يطرحها. ومن خلال البحوث والتقارير التي يصدرها، يعتبر قسم البحوث الداعم لخدمات الوساطة المالية في إستقطاب العملاء من المؤسسات والأفراد ذوي الملاءة المالية والمحافظة عليهم.

واصلت بحوث جلوبل أدائها الجيد وتحسن في تصنيفاتها في الفئات الرئيسية وفقا لنتائج الاستبيان رفيع المستوى والمعروف الذي أجرته "يورومني" عن أفضل البحوث في منطقة الشرق الأوسط في العام 2013 مما يعكس التقدير الذي تحظى به التقارير والبحوث التي تصدرها الشركة لدى المهتمين في الاستثمار. وجاءت بحوث جلوبل ضمن أفضل الشركات في معظم فئات الأنشطة التي دأبت على تغطيتها.

بحوث جلوبل متاحة في المواقع الالكترونية الرئيسية مثل بلومبرغ وطومسون رويترز وزاوايا وفاكت ست وكابيتل أي كيو. كما يساهم الفريق في توفير المقالات والتعليقات للصحافة العالمية ووكالات الأنباء منها بلومبرغ ورويترز وزاوايا وأكسفورد بزنس جروب وميد ومجلة يوروموني وغيرها. وقد شارك أعضاء الفريق أيضا في عدد من الندوات والمؤتمرات الدولية والإقليمية ويعمل الفريق أيضا كخبير اقليمي من خلال تقديم التقارير الموضوعية/ الاقتصادية ذات الصلة.

فريق الدعم

لعبت الفرق التابعة للشركة في مجالات الموارد البشرية، والعمليات، وتكنولوجيا المعلومات، والشؤون القانونية والمالية دورا فعلا في دعم تنفيذ استراتيجية الشركة وتقديم المنتجات والخدمات لعملائنا على نحو أكثر فعالية وكفاءة. وقد لعب فريق الشؤون المالية والقانونية دورا حاسما في التوصل إلى حل دائم لهيكل رأس مال الشركة من خلال عملية إعادة الهيكلة. كما لعب فريق العمليات دورا هاما في تنفيذ بعض جوانب هذه العملية.

في عام 2013، استمرت إدارة تكنولوجيا المعلومات في تحديث النظم لكي تعزز من كفاءة خدمات العملاء وتقلل من التكاليف. وقامت بإنشاء إدارة مركزية لتكنولوجيا المعلومات والبنية التحتية تغطي كافة الفروع والمكاتب تحت شبكة واحدة ومنصة تطبيق واحدة وذلك للاستفادة القصوى من التكنولوجيا وبالتالي تقليل التكاليف التشغيلية. كما تم تجربة خطط استمرار العمل وخطط التعافي من الكوارث على مستوى الشركة خلال العام.

ولا نزال ندين بنجاحنا لموظفي الشركة الذين يتمتعون بالخبرة والمهارات الفنية والمؤهلات المهنية والشهادات اللازمة والقيم الأخلاقية العالية. وقد تمكنا من الحفاظ على جو داخلي إيجابي من خلال مشاركة الموظفين والتواصل الدائم معهم.

هذا وقد أثمرت جهودنا في تحسين إنتاجية الموظفين وترشيده قاعدة التكاليف.

مسؤوليات مجلس الإدارة

بيت الاستثمار العالمي «شركة مساهمة كويتية» (مقفلة)

مسئوليات أعضاء مجلس الإدارة الخاصة بالبيانات المالية المجمعّة ومناقشة وتحليل الإدارة التنفيذية للأداء المالي

استناداً إلى المعلومات لدينا، نؤكد ما يلي:-

(أ) تقدم البيانات المالية المجمعّة، والمعدة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية، نظرة حقيقية وعادلة للأصول، والمطلوبات، والمركز المالي، وخسارة الشركة، والتعهدات الموجودة في البيانات المجمعّة ككل، وأن

(ب) تقرير الإدارة - أو مناقشة وتحليل الإدارة التنفيذية للأداء المالي ونتائج عمليات الشركة - يتضمن مراجعة عادلة للتطورات وأداء الأنشطة ومركز الشركة والتعهدات الموجودة في البيانات المجمعّة ككل، بما في ذلك وصف المخاطر الرئيسية وحالات التقلب التي تواجهها.

هشام عبد الرزاق الرزوقي
نائب رئيس مجلس الإدارة

مها خالد الغنيم
رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للمجموعة

20 فبراير، 2014

البيانات المالية المجمعة

38		تقرير مراقبي الحسابات المستقلين
40		بيان الدخل المجمع
41		بيان الدخل الشامل المجمع
42		بيان المركز المالي المجمع
43		بيان التدفقات النقدية المجمع
44		بيان التغيرات في حقوق الملكية المجمع
46		إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

تقرير مراقبي الحسابات المستقلين إلى السادة مساهمي شركة بيت الاستثمار العالمي ش.م.ك (مقفلة)



مدققون ومستشارون
عمارة السوق الكبير - برج أ - الطابق التاسع
تلفون : 2244 9-3900 (965)
فاكس : 2243 8451 (965)
ص ب 2986 صفاة - 13030 - الكويت
البريد الإلكتروني: gt@gtkuwait.com



محاسبون قانونيون
صندوق بريد رقم 74 الصفاة، الكويت الصفاة 13001
ساحة الصفاة، برج بيتك الطابق 21-18، شارع أحمد الجابر
هاتف : 22452880 / 22955000 - فاكس : 22456419
Kuwait@kw.ey.com - www.ey.com/me

تقرير حول البيانات المالية المجمعة

لقد دققنا البيانات المالية المجمعة المرفقة لشركة بيت الاستثمار العالمي ش.م.ك.ع. («الشركة الأم») وشركاتها التابعة (يشار إليها معاً بـ«المجموعة»)، والتي تتكون من بيان المركز المالي المجموع كما في 31 ديسمبر 2013 وبيانات الدخل والدخل الشامل والتدفقات النقدية والتغيرات في حقوق الملكية المجمعة للسنة المنتهية بذلك التاريخ وملخص السياسات المحاسبية الهامة والمعلومات الإيضاحية الأخرى.

مسؤولية الإدارة عن البيانات المالية المجمعة

إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد وعرض هذه البيانات المالية المجمعة بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية المطبقة في دولة الكويت وعن أدوات الرقابة الداخلية التي تراها الإدارة ضرورية لإعداد بيانات مالية مجمعة خالية من الأخطاء المادية سواء كانت بسبب الغش أو الخطأ.

مسؤولية مراقبي الحسابات

إن مسؤوليتنا هي إبداء رأي حول هذه البيانات المالية المجمعة استناداً إلى أعمال التدقيق التي قمنا بها وفقاً لمعايير التدقيق الدولية التي تتطلب منا الالتزام بالمتطلبات الأخلاقية وتخطيط وتنفيذ أعمال التدقيق للحصول على تأكيدات معقولة بأن البيانات المالية المجمعة خالية من الأخطاء المادية.

يشتمل التدقيق على تنفيذ إجراءات للحصول على أدلة تدقيق حول المبالغ والإفصاحات التي تتضمنها البيانات المالية المجمعة. تستند الإجراءات المختارة إلى تقدير مراقبي الحسابات، بما في ذلك تقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية المجمعة سواء كانت تلك الأخطاء بسبب الغش أو الخطأ. عند تقييم هذه المخاطر، يأخذ مراقبو الحسابات في الاعتبار أدوات الرقابة الداخلية المتعلقة بإعداد المجموعة للبيانات المالية المجمعة والعرض العادل لها، وذلك من أجل وضع إجراءات تدقيق تتناسب مع الظروف، ولكن ليس بغرض التعبير عن رأي حول فاعلية أدوات الرقابة الداخلية للمجموعة. ويشتمل التدقيق أيضاً على تقييم ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة وصحة التقديرات المحاسبية الهامة التي أجرتها الإدارة، وكذلك تقييم العرض الشامل للبيانات المالية المجمعة.

باعتمادنا أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتقديم أساس يمكننا من إبداء رأي التدقيق.

الرأي

في رأينا، أن البيانات المالية المجمعة تعبر بصورة عادلة، من جميع النواحي المادية، عن المركز المالي للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2013 وعن أداءها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية المطبقة في دولة الكويت.

تقرير مراقبي الحسابات المستقلين إلى السادة مساهمي شركة بيت الاستثمار العالمي ش.م.ك (مقفلة)

تقرير حول المتطلبات القانونية والرقابية الأخرى

في رأينا أيضاً إن الشركة الأم تحتفظ بدفاتر محاسبية منتظمة وأن البيانات المالية المجمعة والبيانات الواردة في تقرير مجلس إدارة الشركة الأم فيما يتعلق بهذه البيانات المالية المجمعة متفقة مع ما هو وارد في هذه الدفاتر. وأنها قد حصلنا على كافة المعلومات والإيضاحات التي رأيناها ضرورية لأغراض التدقيق، كما أن البيانات المالية المجمعة تتضمن جميع المعلومات التي يتطلبها قانون الشركات رقم 25 لسنة 2012 والتعديلات اللاحقة له، وعقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة الأم، وأنه قد أجري الجرد وفقاً للأصول المرعية. حسبما وصل إليه علمنا واعتقادنا لم تقع مخالفات لقانون الشركات رقم 25 لسنة 2012 والتعديلات اللاحقة له، أو لعقد التأسيس وللنظام الأساسي للشركة الأم، خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2013 على وجه قد يكون له تأثيراً مادياً على نشاط الشركة الأم أو مركزها المالي.

نبين أيضاً أنه خلال تدقيقنا لم يرد إلى علمنا وجود أية مخالفات لأحكام القانون رقم 32 لسنة 1968 والتعديلات اللاحقة له في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية والتعليمات المتعلقة به أو لأحكام القانون رقم 7 لسنة 2010 في شأن هيئة أسواق المال والتعليمات المتعلقة به خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013 على وجه قد يكون له تأثيراً مادياً على نشاط الشركة الأم أو مركزها المالي.



عبد اللطيف محمد العيبان (CPA)
(مراقب مرخص رقم 94 فئة أ)
القطامي والعيبان وشركاهم - جرانت ثورنتون



وليد عبد الله العصيمي
مراقب مرخص رقم 68 فئة أ
(العيبان والعصيمي وشركاهم)
عضو في ارنست ويونغ

20 فبراير 2014

الكويت

بيان الدخل المجمع للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013

2012	2013	إيضاحات	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي		
			العمليات المستمرة
9,586	11,541	3	إيرادات أتعاب وعمولات
1,848	1,626	4	فوائد وإيرادات مماثلة
88	-	5	صافي الربح من موجودات مالية محتفظ بها للمتاجرة
(141)	134	5	صافي الربح (الخسارة) من موجودات مالية مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
(13)	-		صافي الخسارة من بيع موجودات مالية متاحة للبيع
(572)	(176)	(i)14	حصة في نتائج شركات زميلة
-	(125)		خسارة بيع جزئي لشركات زميلة
(26)	(263)		خسارة تحويل عملات أجنبية
323	386	6	إيرادات تشغيل أخرى
11,093	13,123		الإيرادات
8,682	8,174		مصروفات موظفين
3,260	3,236		مصروفات تشغيل أخرى
2,086	1,559	16	استهلاك عقار ومعدات
111	48		فوائد ومصروفات مماثلة
10,844	13,569	7	انخفاض قيمة موجودات مالية وشركات زميلة وموجودات غير ملموسة
(51)	1,410	11,12	مصروف مخصص (عكس) لقاء خسائر الائتمان وخسارة عند التسوية
24,932	27,996		المصروفات
(13,839)	(14,873)		الخسارة من العمليات المستمرة قبل الزكاة
-	(19)		زكاة
(13,839)	(14,892)		خسارة السنة من العمليات المستمرة
			عمليات موقوفة
(47,432)	13,590	22	ربح (خسارة) السنة من العمليات الموقوفة
(61,271)	(1,302)		خسارة السنة
			الخاصة بـ:
(55,005)	1,855		مساهمي الشركة الأم
(6,266)	(3,157)		الحصص غير المسيطرة
(61,271)	(1,302)		
(111) فلس	2 فلس	8	ربحية (خسارة) السهم الأساسية والمخفضة الخاصة بمساهمي الشركة الأم
(17) فلس	(12) فلس	8	خسارة السهم الأساسية والمخفضة من العمليات المستمرة الخاصة بمساهمي الشركة الأم

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 29 تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية المجمعة

بيان الدخل الشامل المجمع للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013

2012	2013		
ألف	ألف	إيضاح	
دينار كويتي	دينار كويتي		
(61,271)	(1,302)		خسارة السنة
			إيرادات (خسائر) شاملة أخرى ليتم إعادة تصنيفها ضمن بيان الدخل في الفترات اللاحقة:
(50)	17		صافي (خسائر) أرباح غير محققة ناتجة من موجودات مالية متاحة للبيع
13	-		المحول إلى بيان الدخل المجمع من بيع موجودات مالية متاحة للبيع
590	-	7	المحول إلى بيان الدخل المجمع من انخفاض قيمة موجودات مالية متاحة للبيع
553	17		صافي الربح من موجودات مالية متاحة للبيع
(218)	84		فروق تحويل عملات أجنبية من تحويل عمليات أجنبية
1,153	4,430		إيرادات شاملة أخرى من العمليات الموقوفة
1,488	4,531		إيرادات شاملة أخرى للسنة
<u>(59,783)</u>	<u>3,229</u>		إجمالي الإيرادات (الخسائر) الشاملة للسنة
			الخاص بـ:
(53,883)	6,562		مساهمي الشركة الأم
(5,900)	(3,333)		الحصص غير المسيطرة
<u>(59,783)</u>	<u>3,229</u>		
			إجمالي الإيرادات (الخسائر) الشاملة للسنة الخاصة بمساهمي الشركة الأم والنااتجة من
(7,935)	(12,589)		العمليات المستمرة
(45,948)	19,151		العمليات الموقوفة
<u>(53,883)</u>	<u>6,562</u>		

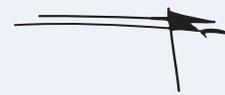
إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 29 تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية المجمعة

بيان المركز المالي المجمع للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013

2012	2013	إيضاحات	
ألف	ألف		
دينار كويتي	دينار كويتي		
			الموجودات
43,558	44,195	9	نقد ونقد معادل
14,898	16,212	10	موجودات مالية مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
5,471	3,588	11	مدينو مرابحة
9,076	3,644	12	قروض وسلف
1,152	1,103	13	موجودات مالية متاحة للبيع
4,522	558	14	استثمار في شركات زميلة
679	679	15	عقارات استثمارية
12,877	11,418	16	عقار ومعدات
7,998	268	17	موجودات غير ملموسة
13,064	10,289	18	موجودات أخرى
384,649	-	22	مجموعة استبعاد محتفظ بها لغرض البيع
497,944	91,954		مجموع الموجودات
			حقوق الملكية والمطلوبات
			حقوق الملكية
52,385	174,620	19	رأس المال
19,218	19,218	19	علاوة إصدار أسهم
(19,218)	(19,218)	19	أسهم خزينة
-	187	20	احتياطي قانوني
-	187	20	احتياطي عام
(69)	(56)		التغيرات المتراكمة في القيمة العادلة
(38)	38		احتياطي تحويل عملات أجنبية
(82,823)	(94,696)		خسائر متراكمة
(4,618)	-	22	احتياطي مجموعة استبعاد محتفظ بها لغرض البيع
(35,163)	80,280		حقوق الملكية (العجز) الخاصة بمساهمي الشركة الأم
4,109	1,906		الحصص غير المسيطرة
15,658	-		الحصص غير المسيطرة المتعلقة بمجموعة استبعاد محتفظ بها لغرض البيع
(15,396)	82,186		إجمالي حقوق الملكية (العجز)
			المطلوبات
4,939	-		قروض وسندات قصيرة الاجل
9,031	9,768	21	مطلوبات أخرى
499,370	-	22	مطلوبات متعلقة مباشرة بمجموعة الاستبعاد المحتفظ بها لغرض البيع
513,340	9,768		إجمالي المطلوبات
497,944	91,954		مجموع حقوق الملكية والمطلوبات



هشام عبد الرزاق الرزوقي
نائب رئيس مجلس الإدارة



مها خالد الغنيم
رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للمجموعة

بيان التدفقات النقدية المجمع للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013

2012	2013	إيضاحات	
ألف	ألف		
دينار كويتي	دينار كويتي		
(13,839)	(14,892)		أنشطة التشغيل
(47,432)	13,590		خسارة السنة من العمليات المستمرة
(61,271)	(1,302)		ربح (خسارة) السنة من العمليات الموقوفة
			خسارة السنة
			تعديلات لـ:
-	(27,448)	22	صافي الربح من تطبيق خطة إعادة الهيكلة
2,169	1,568		استهلاك عقار ومعدات
(51)	1,410	11, 12	مصروف انخفاض القيمة (عكس) لقاء خسائر الائتمان وخسارة عند التسوية
18,395	14,591		انخفاض قيمة موجودات مالية وشركات زميلة وموجودات غير ملموسة
(1,922)	(1,634)		فوائد وإيرادات مماثلة
(1,288)	(1,552)		إيرادات توزيعات أرباح
21,998	10,121		فوائد ومصروفات مماثلة
3,940	176		حصة في نتائج شركات زميلة
755	125	(i) 14	خسارة بيع شركة زميلة
114	1,134	22	صافي خسارة من عقارات استثمارية وعقارات قيد التطوير
-	5,337	22	خسارة بيع شركات تابعة
(17,161)	2,526		
3,390	-		التغيرات في موجودات ومطلوبات التشغيل:
16,237	1,621		موجودات مالية محتفظ بها لغرض المتاجرة
1,578	1,883		موجودات مالية مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
2,550	2,565		مدينو مراوحة
858	-		قروض وسلف
(873)	(4,224)		موجودات مالية متاحة للبيع
(1,014)	(857)		موجودات أخرى
5,565	3,514		مطلوبات أخرى
1,750	1,767		التدفقات النقدية الناتجة من العمليات
1,288	1,552		فوائد وإيرادات مماثلة مستلمة
(18,694)	(88)		إيرادات توزيعات أرباح مستلمة
(10,091)	6,745		فوائد ومصروفات مماثلة مدفوعة
			صافي التدفقات النقدية الناتجة من (المستخدمة في) أنشطة التشغيل
2,125	977	(i) 14	أنشطة الاستثمار
649	597		متحصلات من استرداد رأس المال / بيع شركات زميلة
(277)	-	15	توزيعات أرباح مستلمة من شركات زميلة
(166)	106	16	شراء عقارات استثمارية وعقارات قيد التطوير
2,331	1,680		شراء عقار ومعدات
			صافي التدفقات النقدية الناتجة من أنشطة الاستثمار
(7,502)	(3,381)		أنشطة التمويل
-	(2,281)		سداد قروض قصيرة الأجل
-	(4,810)		سداد قروض قصيرة الأجل مدرجة ضمن مجموعة استبعاد
-	(10,245)		نقد ونقد معادل لشركات تابعة مدرج ضمن مجموعة استبعاد محولة إلى المقرضين
(7,502)	(20,717)		نقد ونقد معادل محول إلى المقرضين مدرج ضمن مجموعة استبعاد محتفظ بها لغرض البيع
(15,262)	(12,292)		صافي التدفقات النقدية المستخدمة في أنشطة التمويل
71,749	56,487		صافي النقص في النقد والنقد المعادل
56,487	44,195	9	النقد والنقد المعادل في 1 يناير
			النقد والنقد المعادل في 31 ديسمبر

تابع / بيان التغيرات في حقوق الملكية المجمع للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013

الخاصة بمساهمي الشركة الأم												
	الحصص غير المسيطر على	الحصص غير المسيطر على	الإجمالي	احتياطي مجموعة استبعاد محتفظ بها لغرض البيع	خسائر متراكمة	احتياطي تحويل عملات أجنبية	التغيرات المتراكمة في القيمة العادلة	احتياطي أسهم خزينة	أسهم خزينة	علاوة إصدار أسهم	رأس المال	
دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي
45,752	-	27,510	18,242	-	(108,213)	(2,390)	(3,457)	1,059	(58,998)	58,998	131,243	كما في 1 يناير 2012
(61,271)	(728)	(5,538)	(55,005)	-	(55,005)	-	-	-	-	-	-	خسارة السنة
1,488	237	129	1,122	916	-	(188)	394	-	-	-	-	إيرادات (خسائر) شاملة أخرى
(59,783)	(491)	(5,409)	(53,883)	916	(55,005)	(188)	394	-	-	-	-	إجمالي الإيرادات (الخسائر) الشاملة للسنة
-	-	-	-	-	77,125	-	-	-	-	-	(77,125)	شطب خسائر متراكمة مقابل رأس المال (إيضاح 19)
-	-	-	-	-	31,088	-	-	-	-	(31,088)	-	شطب خسائر متراكمة مقابل علاوة إصدار الأسهم (إيضاح 19)
-	-	-	-	-	-	-	-	(1,059)	11,484	(8,692)	(1,733)	إلغاء اسهم خزينة (إيضاح 19)
-	-	-	-	-	(28,296)	-	-	-	28,296	-	-	خسارة إلغاء أسهم خزينة (إيضاح 19)
(1,365)	-	(1,843)	478	-	478	-	-	-	-	-	-	تغيرات في الملكية وتصفية شركات تابعة
-	16,149	(16,149)	-	(5,534)	-	2,540	2,994	-	-	-	-	عمليات موقوفة (إيضاح 22)
(15,396)	15,658	4,109	(35,163)	(4,618)	(82,823)	(38)	(69)	-	(19,218)	19,218	52,385	في 31 ديسمبر 2012

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 29 تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية المجمعة

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013

1. معلومات حول الشركة

تم التصريح بإصدار البيانات المالية المجمعة لشركة بيت الاستثمار العالمي ش.م.ك. (مقفلة) («الشركة الأم») وشركاتها التابعة (يشار إليها معاً بـ«المجموعة») للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013 وفقاً لقرار أعضاء مجلس إدارة الشركة الأم بتاريخ 20 فبراير 2014 وهي خاضعة لموافقة الجمعية العمومية للمساهمين، إن الجمعية العمومية السنوية لمساهمي الشركة الأم لها الحق في تعديل هذه البيانات المالية المجمعة.

إن الشركة الأم هي شركة مساهمة كويتية مقفلة تأسست بتاريخ 16 يونيو 1998 بموجب قوانين دولة الكويت. قانون الشركات رقم 25 لسنة 2013. إن أسهم الشركة الأم مدرجة في سوق البحرين للأوراق المالية كما أن أسهم الشركة الأم التي في شكل سندات الإيداع العالمية مدرجة في سوق لندن للأوراق المالية. خلال السنة لم تعد أسهم الشركة الأم مدرجة بسوق الكويت للأوراق المالية وسوق دبي المالي مع تاريخ سريان 19 يونيو 2013 و 18 يوليو 2013 على التوالي، إضافة إلى ذلك ظل التداول في أسهم الشركة الأم معلقاً في سوق البحرين للأوراق المالية كما في تاريخ التقارير المالية. تخضع الشركة الأم لرقابة هيئة أسواق المال وبنك الكويت المركزي كشركة استثمار.

تعمل المجموعة بصورة رئيسية في تقديم خدمات إدارة الأصول والخدمات المصرفية الاستثمارية وأنشطة الوساطة. وعنوانها المسجل هو برج جلوبال، شرق، شارع الشهداء، ص.ب. 28807، الصفاة 13149، الكويت.

تتركز أنشطة المجموعة بصورة رئيسية في دول مجلس التعاون الخليجي ودول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الأخرى. إن الشركة الأم الكبرى للمجموعة هي شركة NCH Ventures S.P.C وهي شركة مؤسسة بمملكة البحرين (إيضاح 22).

تم إصدار قانون الشركات الجديد في 26 نوفمبر 2012 بموجب المرسوم بقانون رقم 25 لسنة 2012 («قانون الشركات») والذي بموجبه تم إلغاء قانون الشركات التجارية رقم 15 لسنة 1960. تم لاحقاً تعديل قانون الشركات بتاريخ 27 مارس 2013 بموجب المرسوم بقانون رقم 97 لسنة 2013 (المرسوم). تم إصدار اللوائح التنفيذية للقانون المعدل بتاريخ 29 سبتمبر 2013 وتم نشرها في الجريدة الرسمية بتاريخ 6 أكتوبر 2013. وفقاً للمادة رقم (3) من اللوائح التنفيذية فإنه على الشركات الالتزام بالقانون المعدل الجديد في غضون عام من تاريخ نشر اللوائح التنفيذية.

2.1 أساس الإعداد

تم إعداد البيانات المالية المجمعة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية باستثناء قياس الموجودات المالية المحتفظ بها للمتاجرة والموجودات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر والموجودات المالية المتاحة للبيع والعقارات الاستثمارية والعقارات قيد التطوير وفقاً للقيمة العادلة.

تم عرض البيانات المالية المجمعة بالدينار الكويتي الذي يمثل العملة الرئيسية للشركة الأم، وقد تم تقريب كافة المبالغ إلى أقرب ألف دينار كويتي ما لم يتم التصريح بخلاف ذلك.

تم إعداد البيانات المالية المجمعة للمجموعة وفقاً لتعليمات دولة الكويت لمؤسسات الخدمات المالية التي تخضع لرقابة هيئة أسواق المال وبنك الكويت المركزي. وتتطلب هذه التعليمات أحد متطلبات بنك الكويت المركزي حول تطبيق كافة المعايير الدولية للتقارير المالية باستثناء متطلبات معيار المحاسبة الدولية 39 حول مخصص انخفاض القيمة المجمع حيث يتم بدلاً منها التقييد بمتطلبات بنك الكويت المركزي حول الحد الأدنى للمخصص العام.

في 22 يوليو 2013، تم تطبيق خطة إعادة الهيكلة المالية (إيضاح 22). ولذلك، أصبحت الشركة الأم من دون مديونية، ونتج عن إصدار الأسهم الجديدة حقوق ملكية إيجابية خاصة بمساهمي الشركة الأم. وبعد ذلك سوف تتضمن أعمال المجموعة الرئيسية إدارة الأصول الحالية والاستثمارات البنكية وأعمال السمسرة. إن الأحداث أعلاه عالجت بصورة فاعلة الأمور التي تتعلق بقدرة المجموعة في الاستمرار على أساس مبدأ الاستثمارية.

2.2 أساس التجميع

تتشأ السيطرة عندما تتعرض المجموعة أو يكون لها حقوق في عائدات متغيرة من مشاركتها في الشركة المستثمر فيها ويكون لديها القدرة على التأثير على تلك العائدات من خلال سيطرتها على الشركة المستثمر فيها. وبصورة محددة، تسيطر المجموعة على الشركة المستثمر فيها فقط عندما يكون لدى المجموعة:

- سيطرة على الشركة المستثمر فيها (أي الحقوق الحالية التي تمنحها القدرة الحالية على توجيه الأنشطة ذات الصلة الخاصة بالشركة المستثمر فيها)
- تعرض أو حقوق في عائدات متغيرة من مشاركتها في الشركة المستثمر فيها؛ و
- القدرة على استخدام سيطرتها على الشركة المستثمر فيها في التأثير على عائداتها.

عندما تحتفظ المجموعة بأقل من أغلبية حقوق التصويت أو حقوق مماثلة للشركة المستثمر فيها، تأخذ المجموعة في اعتبارها كافة المعلومات والظروف ذات الصلة عند تقييم مدى سيطرتها على الشركة المستثمر فيها بما في ذلك:

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013

- الترتيب التعاقدى القائم مع حاملي الأصوات الآخرين في الشركة المستثمر فيها
- الحقوق الناتجة من الترتيبات التعاقدية الأخرى
- حقوق التصويت لدى المجموعة وحقوق التصويت المحتملة.

تعيد المجموعة تقييم مدى سيطرتها على الشركة المستثمر فيها في حالة إذا كانت المعلومات والظروف تشير إلى وجود تغيرات في عامل واحد أو أكثر من العوامل الثلاثة للسيطرة.

يبدأ تجميع الشركة التابعة عندما تحصل المجموعة على السيطرة على الشركة التابعة وتتوقف هذه السيطرة عندما تفقد المجموعة سيطرتها على الشركة التابعة. ويتم إدراج الموجودات والمطلوبات والإيرادات والمصروفات المتعلقة بالشركة التابعة التي تم حيازتها أو بيعها خلال السنة في بيان الدخل الشامل من تاريخ حصول المجموعة على السيطرة حتى تاريخ توقف سيطرة المجموعة على الشركة التابعة.

تتضمن البيانات المالية المجمعة البيانات المالية للشركة الأم وشركاتها التابعة. يتم إعداد البيانات المالية للشركات التابعة بتاريخ لا تتجاوز فترة ثلاثة أشهر عن تلك الخاصة بالشركة الأم باستخدام سياسات محاسبية مماثلة. ويتم إجراء تعديلات بتأثير أي معاملات أو أحداث جوهرية تقع في الفترة بين ذلك التاريخ وتاريخ البيانات المالية للشركة الأم. يتم عند التجميع استبعاد كافة الأرصدة والمعاملات الجوهرية بما فيها الأرباح والخسائر غير المحققة وتوزيعات الأرباح فيما بين شركات المجموعة.

يتم إدراج نتائج الشركات التابعة التي تم حيازتها أو بيعها خلال السنة ضمن بيان الدخل المجمع من تاريخ الحيازة أو حتى تاريخ البيع، إن كان ذلك مناسباً.

تمثل الحصة غير المسيطرة حقوق الملكية في الشركات التابعة غير الخاصة بالمجموعة بصورة مباشرة أو غير مباشرة أو الخاصة بمساهمي الشركة الأم. تعرض حقوق الملكية وصافي الإيرادات الخاصة بالحصة غير المسيطرة في بيانات المركز المالي والدخل والدخل الشامل والتغيرات في حقوق الملكية المجمعة بشكل منفصل عن حقوق الملكية.

إن إجمالي الإيرادات الشاملة ضمن شركة تابعة يتعلق بالحصة غير المسيطرة حتى في حالة أن هذه النتائج ضمن رصيد عجز.

يتم المحاسبة عن التغير في حصة الملكية لشركة تابعة، مع عدم فقدان السيطرة، كعمالة حقوق ملكية. إذا فقدت المجموعة السيطرة على شركة تابعة، فإنها:

- تستبعد موجودات (بما في ذلك الشهرة) ومطلوبات الشركة التابعة.
- تستبعد القيمة الدفترية للحصة غير المسيطرة.
- تستبعد فروق تحويل العملات الأجنبية المتراكمة المسجلة في حقوق الملكية.
- تحقق القيمة العادلة للمقابل المستلم.
- تحقق القيمة العادلة لأي استثمار محتفظ به.
- تحقق أي فائض أو عجز في الأرباح أو الخسائر.
- تعيد تصنيف حصة الشركة الأم من البنود المسجلة سابقاً في الإيرادات الشاملة الأخرى إلى الأرباح أو الخسائر أو الأرباح المحتفظ بها، متى كان ذلك مناسباً.

تعتبر الشركات التابعة التي تساهم في واحدة مما يلي شركات تابعة رئيسية:

- (أ) 5% من إجمالي موجودات المجموعة
- (ب) 5% من إجمالي مطلوبات المجموعة
- (ج) 5% من صافي أرباح/خسائر المجموعة

استناداً إلى المعايير أعلاه، فيما يلي الشركات الرئيسية للمجموعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013:

اسم الشركة التابعة	حصة الملكية		بلد التأسيس	الأنشطة الرئيسية
	31 ديسمبر 2012	31 ديسمبر 2013		
First Securities Brokerage Company K.S.C. (Closed)	71.23%	71.23%	الكويت	خدمات الوساطة المالية
Global Investment House Company Limited Liability-Jordan	100%	100%	الأردن	خدمات الوساطة المالية
Global Investment House Saudia	99.86%	99.86%	المملكة العربية السعودية	ادارة الموجودات والخدمات الاستشارية

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013

استناداً إلى المعايير أعلاه، فيما يلي الشركات الرئيسية للمجموعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2012:

اسم الشركة التابعة	حصة الملكية		بلد التأسيس	الأنشطة الرئيسية
	31 ديسمبر 2013	31 ديسمبر 2012		
National International Holding Company KSC (Closed)	-	62.56%	الكويت	أنشطة استثمارات وعقارات
Taj Land Holding Company KSC (Holding)	99.99%	99.99%	الكويت	أنشطة استثمارات وعقارات
Mushaa Islamic Real Estate Company KSC (Closed)	99.99%	99.99%	الكويت	أنشطة استثمارات وعقارات

خلال السنة، تم تحويل ملكية الشركة الأم في الشركات التابعة الرئيسية كما في 31 ديسمبر 2012 أو الموجودات الأساسية لهذه الشركات التابعة إلى "NAC Ventures S.P.C." ("NAC") عند تطبيق خطة إعادة الهيكلة المالية (إيضاح 22).

2.3 ملخص السياسات المحاسبية الهامة

(أ) دمج الأعمال والشهرة

إن عملية دمج الأعمال هي جمع منشآت أو أعمال منفصلة في منشأة واحدة يتم إعداد تقارير حولها كنتيجة لمنشأة واحدة، يتم من خلالها سيطرة المشتري على واحدة أو أكثر من الأعمال. تستخدم طريقة الشراء للمحاسبة عن دمج الأعمال. تقاس تكلفة الحيازة وفقاً لمجموع المقابل المحول، ويقاس بالقيمة العادلة في تاريخ الحيازة وقيمة أي حصص غير مسيطرة في الشركة المشتراة. بموجب هذه الطريقة، تسجل المجموعة، بشكل منفصل عن الشهرة، الموجودات المحددة المشتراة والمطلوبات المحولة وأي حصص غير مسيطرة في الشركة المشتراة في تاريخ الحيازة. بالنسبة لكل عملية دمج، تقوم المجموعة بقياس الحصص غير المسيطرة في الشركة المشتراة إما بالقيمة العادلة أو بنسبة الحصة في صافي الموجودات المحددة للشركة المشتراة. تدرج تكاليف الحيازة المتكبدة كمصرف وتدرج ضمن المصروفات الأخرى.

عندما تقوم المجموعة بحيازة أعمال، تقوم بتقييم الموجودات والمطلوبات المالية المقدرة لغرض تحديد التصنيف المناسب وفقاً للشروط التعاقدية والظروف الاقتصادية والشروط ذات الصلة كما في تاريخ الحيازة. يتضمن هذا الفصل بين المشتقات المتضمنة في العقد الأصلي للشركة المشتراة.

عند تحقيق دمج الأعمال في مراحل، فإن القيمة العادلة في تاريخ الحيازة لحصة ملكية المشتري المحتفظ بها سابقاً في الشركة المشتراة يتم إعادة قياسها بالقيمة العادلة كما في تاريخ الحيازة من خلال الأرباح أو الخسائر.

إن أي مقابل محتمل يتم تحويله من قبل المشتري سوف يتم إدراجه بالقيمة العادلة في تاريخ الحيازة. إن التغيرات اللاحقة في القيمة العادلة للمقابل المحتمل الذي من المقدر أن يكون أصل أو التزام، سوف يتم إدراجها وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي 39 إما في بيان الأرباح أو الخسائر أو كتغير في الإيرادات الشاملة الأخرى. عند تصنيف المقابل المحتمل كحقوق ملكية، لا يعاد قياسه.

يتم المحاسبة عن التسوية اللاحقة ضمن حقوق الملكية. وبالنسبة للحالات التي لا يقع فيها المقابل المحتمل ضمن نطاق معيار المحاسبة الدولي 39، يتم قياسه وفقاً لمعيار التقارير المالية الدولي المناسب.

يتم قياس الشهرة مبدئياً بالتكلفة التي تمثل الزيادة في إجمالي المقابل المحول والقيمة المسجلة للحصص غير المسيطرة عن حصة المجموعة في صافي الموجودات المحددة التي تم حيازتها والمطلوبات المحتملة. إذا كان هذا المقابل أقل من القيمة العادلة لصافي موجودات الشركة التابعة التي تم حيازتها، يدرج الفرق مباشرة في الأرباح أو الخسائر.

بعد التسجيل المبدئي، يتم قياس الشهرة بالتكلفة ناقصاً أي خسائر متراكمة من انخفاض القيمة. لغرض اختبار انخفاض القيمة، يتم توزيع الشهرة المكتسبة في دمج الأعمال، من تاريخ الحيازة إلى كل وحدة من وحدات المجموعة لإنتاج النقد التي من المتوقع أن تستفيد من دمج الأعمال بصرف النظر عن تخصيص الموجودات أو المطلوبات الأخرى للشركة المشتراة إلى تلك الوحدات.

عندما تشكل الشهرة جزءاً من وحدة إنتاج النقد (مجموعة وحدات إنتاج النقد) ويتم استبعاد جزءاً من العمليات بداخل الوحدة، يتم إدراج الشهرة المرتبطة بالعمليات المستبعدة في القيمة الدفترية للعمليات عند تحديد الربح أو الخسارة الناتجة عن استبعاد العمليات. يتم قياس الشهرة المستبعدة في هذه الحالة على أساس القيمة النسبية للعمليات المستبعدة والجزء المحفوظ به من وحدة إنتاج النقد.

ب) الأدوات المالية - التحقق المبدئي والقياس اللاحق

1) الموجودات المالية - التحقق المبدئي والقياس

تصنف الموجودات المالية ضمن نطاق معيار المحاسبة الدولي 39 كـ «موجودات مالية محتفظ بها لغرض المتاجرة» و«موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر» و«قروض ومدنيين» («مديني مرابحة» و«قروض وسلف») و«موجودات مالية متاحة للبيع». تحدد المجموعة تصنيف موجوداتها المالية عند التحقق المبدئي.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013

تدرج كافة الموجودات المالية، في حالة الاستثمارات غير المصنفة كاستثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، مبدئياً بالقيمة العادلة زائداً التكاليف المتعلقة مباشرةً بالمعاملة.

إن جميع مشتريات ومبيعات الموجودات المالية التي تتطلب تسليم الموجودات خلال إطار زمني يتم تحديده عموماً بالانظم أو بالعرف السائد في الأسواق «المتاجرة بالطريقة الاعتيادية» يتم تسجيلها على أساس تاريخ المتاجرة، أي بالتاريخ الذي تلتزم فيه المجموعة بشراء أو بيع الأصل.

(2) القياس اللاحق

يعتمد القياس اللاحق للموجودات المالية على تصنيفها كما يلي:

موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

إن الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر تتضمن موجودات مالية محتفظ بها لغرض المتاجرة وموجودات مالية مصنفة عند التحقق المبدئي كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. تصنف الموجودات المالية كمحتفظ بها بغرض المتاجرة إذا تم حيازتها بغرض البيع أو إعادة الشراء على المدى القصير.

تصنف الموجودات المالية عند التسجيل المبدئي كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر إذا كانت مدارة ويمكن تقييم أداؤها على أساس القيمة العادلة بصورة موثوق منها وفقاً لاستراتيجية الاستثمار الموثقة.

بعد التحقق المبدئي، يتم قياس الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بالقيمة العادلة مع تسجيل كافة التغيرات في القيمة العادلة في بيان الدخل المجموع.

تقوم المجموعة بتقييم الموجودات المالية المحتفظ بها لغرض المتاجرة، باستثناء المشتقات، لتحديد ما إذا كانت لا تزال هناك نية لبيع موجوداتها المالية المتاحة للبيع على المدى القريب. إذا لم تستطع المجموعة، وذلك في حالات نادرة، المتاجرة بهذه الموجودات المالية نتيجة للسوق غير النشطة والتغير بصورة جوهرية في نية الإدارة لبيعها في المستقبل القريب، يجوز للمجموعة أن تختار إعادة تصنيف هذه الموجودات المالية. تعتمد إعادة التصنيف إلى قروض ومدنيين أو موجودات مالية متاحة للبيع أو محتفظ بها حتى الاستحقاق على طبيعة الأصل. إن هذه التقييم ليس له تأثير على أي موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر وعند استخدام خيار القيمة العادلة عند التصنيف، لا يمكن إعادة تصنيف هذه الأدوات بعد التسجيل المبدئي.

قروض ومدنيون

تمثل القروض والمدنيون موجودات مالية غير مشتقة ذات مدفوعات ثابتة أو محددة غير مدرجة في سوق نشط. بعد القياس المبدئي، يتم قياس هذه الموجودات المالية لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلية ناقصاً انخفاض القيمة. يتم احتساب التكلفة المطفأة من خلال احتساب أي خصم أو علاوة من الحيازة والرسوم أو التكاليف التي تمثل جزءاً لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعلية.

تتكون القروض والمدنيين مما يلي:

النقد والتقد المعادل

يتضمن النقد والتقد المعادل من النقد والأرصدة لدى البنوك والودائع والاستثمارات الأخرى قصيرة الأجل ذات درجة السيولة العالية والتي يمكن تحويلها إلى مبالغ محددة من النقد وذات فترة استحقاق أصلية حتى ثلاثة أشهر من تاريخ الحيازة والتي تخضع لمخاطر غير كبيرة بالنسبة للتغير في القيمة.

مديون مرابحة

إن المرابحة معاملة إسلامية تنطوي على شراء أصل وبيعه فوراً بالتكلفة زائداً ربح متفق عليه. يتم سداد المبلغ المستحق على أساس الدفع المؤجل. عندما تختص مخاطر الائتمان بمعاملة لمؤسسة مالية، فإن المبلغ المستحق بموجب عقود المرابحة يصنف كاستثمارات مرابحة. عندما تختص مخاطر الائتمان المتضمنة في المعاملة بأطراف مقابلة بخلاف البنوك والمؤسسات المالية، يتم تصنيف المبلغ المستحق كمديون مرابحة.

يتم تصنيف المرابحة المدينة الناتجة من معاملات التمويل طويلة الأجل التي تقوم بها المجموعة على أساس إسلامي كمرابحة مدينة قامت بها المجموعة ويتم إدراجها بالمبلغ الأصلي ناقصاً المبالغ المسددة، ناقصاً مخصص مخاطر الائتمان للوفاء بأي هبوط في القيمة.

يقيد كافة مديون المرابحة عندما ينتقل الحق القانوني في السيطرة على الأصل المتعلق بها إلى العميل.

قروض وسلف

إن القروض والسلف هي موجودات مالية تنشئها المجموعة عن طريق توفير الأموال مباشرةً للمقترض الذي يتوفر لديه دفعات ثابتة أو محددة ولا يتم تسعيرها في السوق النشط. يتم إدراج القروض والسلف بالتكلفة المطفأة بالصافي بعد مخصص الانخفاض في القيمة وخسائر ائتمان.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013

موجودات مالية متاحة للبيع

إن الموجودات المالية المتاحة للبيع هي تلك الموجودات المالية غير المشتقة التي يتم تصنيفها كمتاحة للبيع أو لا يتم تصنيفها كموجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر أو موجودات مالية محتفظ بها حتى الاستحقاق أو قروض ومدنيين.

بعد التحقق المبدئي تقاس الموجودات المالية المتاحة للبيع وفقاً للقيمة العادلة مع تسجيل الأرباح والخسائر غير المحققة كإيرادات شاملة أخرى ضمن احتياطي التغيرات المتراكمة في القيمة العادلة حتى يتم استبعاد الاستثمار، وعندئذ تدرج الأرباح أو الخسائر المتراكمة في الإيرادات، أو حتى يتحدد بأن الاستثمار قد انخفضت قيمته وعندئذ تسجل الأرباح والخسائر المتراكمة المدرجة سابقاً في حقوق الملكية في بيان الدخل المجموع. تدرج الموجودات المالية التي لا يمكن قياس قيمتها العادلة بصورة موثوق منها بالتكلفة ناقصاً الخسائر من انخفاض القيمة، إن وجدت.

تقوم المجموعة بتقييم الموجودات المالية المتاحة للبيع لتحديد ما إذا كانت لا تزال هناك نية لبيع موجوداتها المالية المتاحة للبيع على المدى القريب. إذا لم تستطيع المجموعة، وذلك في حالات نادرة، المتاجرة بهذه الموجودات المالية نتيجة للسوق غير النشطة والتغير بصورة جوهرية في نية الإدارة لبيعها في المستقبل القريب، يجوز للمجموعة أن تختار إعادة تصنيف هذه الموجودات المالية. تكون إعادة التصنيف إلى قروض ومدنيين مسموح به عندما تقابل الموجودات المالية تعريف قروض ومدنيين أو هناك نية وقدرة للاحتفاظ بهذه الموجودات في المستقبل القريب أو حتى الاستحقاق. يتم السماح بإعادة التصنيف إلى محتفظ به حتى الاستحقاق فقط عندما يكون لدى الشركة القدرة والنية على الاحتفاظ بالأصل المالي.

بالنسبة للأصل المالي المعاد تصنيفه من فئة المتاحة للبيع، فإن المبلغ المدرج للقيمة العادلة في تاريخ إعادة التصنيف يصبح التكلفة المطفأة الجديدة مع إطفاء أي أرباح أو خسائر سابقة على الأصل المدرجة ضمن حقوق الملكية في الأرباح أو الخسائر على مدى العمر المتبقي للاستثمار باستخدام معدل الفائدة الفعلية.

كما يتم أيضاً إطفاء أي فرق بين التكلفة المطفأة الجديدة والتدفقات النقدية المتوقعة على مدى العمر المتبقي للأصل باستخدام معدل الفائدة الفعلية. إذا تم لاحقاً تحديد أن الأصل قد انخفضت قيمته، فإن المبلغ المسجل في حقوق الملكية يتم إعادة تصنيفه إلى بيان الدخل المجموع.

(3) عدم تحقق الموجودات المالية

لا يتم تحقق أصل مالي (أو جزء من أصل مالي أو جزء من مجموعة موجودات مالية ماثلة متى كان ذلك ملائماً) عندما:

- ينتهي الحق في استلام التدفقات النقدية من الموجودات؛ أو
- قامت المجموعة بتحويل الحق في استلام التدفقات النقدية من الأصل ولكن تتحمل التزام بسداد التدفقات النقدية بالكامل بدون تأخير مادي إلى طرف آخر بموجب ترتيبات "الدفع والقبض" وإما:
 - (أ) قامت المجموعة بتحويل كافة المخاطر والمزايا الهامة للملكية الأصل، أو
 - (ب) لم تقم المجموعة بتحويل أو الاحتفاظ بالمخاطر والمزايا الهامة للملكية الأصل ولكن قامت بتحويل السيطرة على الأصل.

عندما تقوم المجموعة بتحويل حقها في استلام التدفقات النقدية من الأصل أو قامت بالدخول في ترتيبات القبض والدفع ولم تقم بتحويل أو الاحتفاظ بكافة المخاطر والمزايا الهامة للأصل أو تحويل السيطرة على الأصل، يتم تسجيل الأصل الجديد بما يتناسب مع استمرار المجموعة في السيطرة على هذا الأصل. في هذه الحالة، تقوم المجموعة أيضاً بتسجيل الالتزام ذات الصلة. ويتم قياس الأصل المحول والالتزام المرتبط به على أساس يعكس الحقوق والالتزامات التي تحتفظ بها المجموعة.

يتم قياس السيطرة المستمرة التي تأخذ شكل ضمان على الأصل المحول بالقيمة الدفترية الأصلية لذلك الأصل أو الحد الأقصى للمقابل المستلم الذي قد ينبغي على المجموعة سداه أيهما أقل.

(4) المتطلبات المالية - التحقق المبدئي والقياس

تصنف المتطلبات المالية ضمن نطاق معيار المحاسبة الدولي 39 كمتطلبات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر وقروض وسلف، متى كان ذلك مناسباً. تحدد المجموعة تصنيف متطلباتها المالية عند التحقق المبدئي.

تدرج كافة المتطلبات المالية، في حالة القروض والسلف، مبدئياً بالقيمة العادلة بالصافي بعد التكاليف المتعلقة مباشرةً بالمعاملة.

(5) القياس اللاحق

يعتمد القياس اللاحق للالتزامات المالية على تصنيفها كما يلي:

متطلبات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

تتضمن المتطلبات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر المتطلبات المالية المحتفظ بها لغرض المتاجرة والمتطلبات المالية المصنفة عند التحقق المبدئي كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

تصنف المتطلبات المالية كمحتفظ بها لغرض المتاجرة إذا تم تكديدها لغرض إعادة الشراء على المدى القصير. تتضمن هذه الفئة الأدوات المالية المشتقة التي دخلت فيها المجموعة ولا يتم تصنيفها كأدوات تغطية في علاقة تغطية كما هو معرف في معيار المحاسبة الدولي 39. كما تصنف المشتقات المتضمنة المنفصلة كمحتفظ بها لغرض

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013

المتاجرة ما لم يتم تصنيفها كأدوات تغطية فعالة. تدرج الأرباح أو الخسائر من المطلوبات المالية المحتفظ بها لغرض المتاجرة في بيان الدخل المجمع.

تصنف المطلوبات المالية عند التحقق المبدئي كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. مع إدراج الأرباح أو الخسائر في تاريخ التحقق المبدئي، فقط في حالة الوفاء بمعايير المعيار المحاسبية الدولي 39. لم تقم المجموعة بتصنيف أي مطلوبات مالية كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

قروض وسلف

بعد التحقق المبدئي، تقاس القروض والسلف لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلية. تصنف "السلف" و "السندات" كقروض وسلف.

القروض (تقليدية وإسلامية)

تقاس كافة القروض بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلية. تدرج الأرباح والخسائر في بيان الدخل المجمع عند عدم تحقق المطلوبات وكذلك من خلال عملية إطفاء طريقة معدل الفائدة الفعلية.

سندات

تدرج السندات في بيان المركز المالي المجمع وفقاً لمبلغها الأصلي، بالصافي بعد التكاليف المتعلقة مباشرة بإصدار السندات إلى الحد الذي لا يتم عنده إطفاء هذه التكاليف. تطفأ هذه التكاليف من خلال بيان الدخل المجمع على مدى فترة السندات باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلية.

تحمل الفائدة كمصرف عند استحقاقها، مع إدراج المبالغ غير المدفوعة ضمن المطلوبات الأخرى.

التكلفة المطفأة للأدوات المالية

يتم احتساب التكلفة المطفأة مع الأخذ في الاعتبار أية أقساط أو خصومات عند الحيازة أو أتعاب أو تكاليف تمثل جزءاً لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعلي. تدرج طريقة إطفاء معدل الفائدة الفعلي ضمن تكاليف التمويل في بيان الدخل المجمع.

(6) عدم تحقق المطلوبات المالية

لا يتم تحقق التزام مالي عندما يتم الإعفاء من الالتزام المحدد في العقد أو إلغاؤه أو انتهاء صلاحية استحقاقه. عند استبدال التزام مالي حالي بأخر من نفس المقرض بشروط مختلفة بشكل كبير، أو بتعديل شروط الالتزام المالي الحالي بشكل جوهري، يتم معاملة هذا التبديل أو التعديل كعدم تحقق للالتزام الأصلي وتحقق للالتزام الجديد، ويدرج الفرق في القيمة الدفترية ذات الصلة في بيان الدخل المجمع.

(ج) مقاصة الأدوات المالية

تمت المقاصة بين الموجودات والمطلوبات المالية ويتم إدراج صافي المبلغ في بيان المركز المالي المجمع فقط عند وجود حق قانوني ملزم بإجراء المقاصة على المبالغ المسجلة وتتوي المجموعة السداد على أساس الصافي أو استرداد الموجودات وتسديد الالتزامات في آن واحد.

(د) القيمة العادلة

تقوم المجموعة بقياس الأدوات المالية مثل الموجودات المالية المحتفظ بها لغرض المتاجرة والموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر والموجودات المالية المتاحة للبيع والموجودات غير المالية مثل العقارات الاستثمارية والعقارات قيد التطوير وفقاً للقيمة العادلة بتاريخ كل بيان مركز مالي. تعرف القيمة العادلة بأنها المبلغ المستلم من بيع أصل ما أو المدفوع لنقل التزام ما في معاملات منتظمة بين أطراف في السوق في تاريخ القياس. يستند قياس القيمة العادلة على افتراض حدوث معاملة بيع الأصل أو نقل الالتزام في إحدى الحالات التالية:

- البيع أو النقل في السوق الرئيسي للأصل أو الالتزام، أو
- البيع أو النقل في غير السوق الرئيسي، أي في السوق الأكثر ملاءمة للأصل أو الالتزام.

يجب أن يكون بإمكان المجموعة الوصول إلى السوق الرئيسي أو السوق الكثر ملاءمة. يتم قياس القيمة العادلة للأصل أو الالتزام باستخدام الافتراضات التي من الممكن للمشاركين في السوق استخدامها عند تسعير الأصل أو الالتزام، بافتراض أن المشاركين في السوق سيعملون لمصلحتهم الخاصة.

تستخدم المجموعة أساليب تقييم ملائمة للظروف والتي يتوفر لها بيانات كافية لقياس القيمة العادلة، مع تحقيق أقصى استخدام للمدخلات الملحوظة ذات الصلة وتقليل استخدام المدخلات غير الملحوظة.

قياس القيمة العادلة

تستند القيمة العادلة للأدوات المتاجر بها في أسواق نشطة إلى أسعار الشراء عند الإقفال. بالنسبة لكافة الأدوات المالية الأخرى، بما في ذلك الأدوات المالية التي لها سوق غير نشطة، فإنه يتم تحديد القيمة العادلة باستخدام أساليب تقييم مناسبة. تتضمن أساليب التقييم القيمة العادلة المشتقة من معاملة تجارية بحتة، بالمقارنة بأدوات مماثلة ذات أسعار سوقية معلنة، أو التدفقات النقدية المخصومة أو أساليب التقييم الأخرى المستخدمة بصفة عامة من قبل المتعاملين في السوق. بالنسبة للاستثمارات في أدوات أسهم، يتم إدراج الاستثمار بالتكلفة في حالة تعذر إجراء تقدير معقول للقيمة العادلة.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013

يتم تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية المدرجة بالتكلفة عن طريق خصم التدفقات النقدية التعاقدية المستقبلية وفقاً لمعدلات السوق الحالية للفائدة لأدوات مالية مماثلة.

هـ) انخفاض قيمة الأدوات المالية

يتم إجراء تقدير بتاريخ كل تقارير مالية لتحديد ما إذا كان هناك دليل موضوعي على أن أصل مالي محدد قد انخفضت قيمته. يعتبر الأصل المالي أو مجموعة من الموجودات المالية قد انخفضت قيمتها فقط إذا كان هناك دليل موضوعي على الانخفاض في القيمة كنتيجة لحدث أو مجموعة أحداث وقعت بعد التحقق المبدئي للأصل ("حدث خسارة" متكبدة) وأن حدث (أو أحداث) الخسارة هذا له تأثير على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأصل المالي أو مجموعة الموجودات المالية التي يمكن تقديرها بصورة موثوق منها. قد تتضمن أدلة الانخفاض في القيمة علامات تشير إلى أن المقترض أو مجموعة المقترضين تواجه صعوبات مالية كبيرة أو العجز أو عدم الالتزام بالفائدة أو المدفوعات الأساسية أو احتمال التعرض لخطر الإفلاس أو الاضطرابات المالية الأخرى وعندما تشير بيانات المراقبة إلى انخفاض ملحوظ في التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة مثل التغيرات في الظروف الاقتصادية التي ترتبط بحدوث حالات التأخير. فإذا ما توفر مثل ذلك الدليل، تدرج خسائر انخفاض القيمة في بيان الدخل المجموع.

يتحدد انخفاض القيمة كما يلي:

- بالنسبة للموجودات المدرجة بالتكلفة المطفأة، فإن انخفاض القيمة يستند إلى التدفقات النقدية المقدرة المخصومة بمعدل الفائدة الفعلية الأصلي. و
- بالنسبة للموجودات المدرجة بالتكلفة، فإن انخفاض القيمة يمثل الفرق بين التكلفة الفعلية والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة المخصومة بمعدل عائد السوق الحالي لأصل مالي مماثل.

بالنسبة للموجودات المالية في غير الأسهم، يتم تخفيض القيمة الدفترية من خلال استخدام حساب مخصص مع ادراج مبلغ الخسارة في بيان الدخل المجموع. وإذا زاد أو نقص مبلغ خسارة انخفاض القيمة المقدرة، في سنة لاحقة، بسبب وقوع حدث بعد تسجيل انخفاض القيمة، يتم زيادة أو تخفيض خسارة انخفاض القيمة المسجلة سابقاً من خلال تعديل حساب المخصص.

قروض وسلف

تقوم المجموعة بتقدير وجود دليل موضوعي على الانخفاض في القيمة على أساس فردي لكل قرض جوهري وعلى أساس إجمالي للقروض الأخرى. تتضمن المعايير الرئيسية التي تستخدمها المجموعة لتحديد وجود دليل موضوعي على الانخفاض في قيمة المقابل ما إذا كان سداد المبلغ الأصلي أو الفائدة متأخر الدفع بما يزيد عن 90 يوماً أو في حالة وجود أية صعوبات معروفة في التدفقات النقدية بما في ذلك استمرار برنامج عمل الطرف المقابل وهبوط التصنيفات الائتمانية وانتهاك بنود العقد الأصلية والقدرة على تحسين الأداء عند ظهور الصعوبات المالية وهبوط قيمة الضمانات وغير ذلك. يتم تقدير خسائر الانخفاض في القيمة في تاريخ التقارير المالية إلا إذا تطلبت الظروف غير المتوقعة العناية بشكل أكبر. إضافة إلى ذلك، ووفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي، يتم احتساب مخصص عام بحد أدنى على كافة التسهيلات الائتمانية (باستثناء فئات ضمانات معينة) التي لم يتم احتساب مخصصات محددة.

موجودات مالية متاحة للبيع

بالنسبة للموجودات المالية المتاحة للبيع، تقوم المجموعة في تاريخ كل تقارير مالية بعمل تقييم لتحديد فيما إذا كان هناك دليلاً موضوعياً بأن الموجودات المالية المتاحة للبيع أو مجموعة من الموجودات المالية المتاحة للبيع قد انخفضت قيمتها.

في حالة استثمارات الأسهم المصنفة كموجودات مالية متاحة للبيع، يتضمن الدليل الموضوعي انخفاض كبير أو متواصل في القيمة العادلة لاستثمارات الأسهم بما يقل عن التكلفة، ويتم تقييم "كبير" مقابل التكلفة الأصلية للاستثمار و"متواصل" مقابل الفترة التي تكون فيها القيمة العادلة أقل من التكلفة الأصلية. إذا كان هناك دليل على الانخفاض في القيمة، فإن الخسائر المتراكمة - التي يتم قياسها بالفرق بين تكاليف الحيازة والقيمة العادلة الحالية ناقصاً خسائر الانخفاض في القيمة على هذه الاستثمارات المدرجة سابقاً في بيان الدخل المجموع- يتم استبعادها من الإيرادات الشاملة الأخرى وتدرج في بيان الدخل المجموع. خسائر انخفاض القيمة من الاستثمارات الأسهم لا يتم عكسها من خلال بيان الدخل المجموع. والزيادة في قيمتها العادلة بعد انخفاض القيمة تدرج مباشرة في بيان الدخل الشامل المجموع.

و) استثمار في شركات زميلة

الشركة الزميلة هي شركة تمارس عليها المجموعة تأثيراً ملموساً، والتأثير الملموس هو القدرة على المشاركة في قرارات السياسات المالية والتشغيلية للشركة المستثمر فيها ولكنها دون التمتع بسيطرة أو سيطرة مشتركة على تلك السياسات.

يتم معالجة استثمار المجموعة في شركات زميلة محاسبياً باستخدام طريقة حقوق الملكية.

وفقاً لطريقة حقوق الملكية، يسجل الاستثمار في شركة زميلة مبدئياً بالتكلفة وتعديل بعد ذلك بالتغيرات بعد الحيازة في حصة المجموعة في صافي موجودات الشركة الزميلة. يتم إدراج الشهرة المتعلقة بالشركة الزميلة ضمن القيمة الدفترية للاستثمار ولا يتم إطفائها أو اختبارها لتحديد انخفاض القيمة.

تقيد المجموعة في بيان الدخل المجموع حصتها في إجمالي أرباح أو خسائر الشركة الزميلة المحققة من تاريخ ممارسة التأثير الفعلي أو الملكية الفعلية حتى التاريخ الفعلي لانتهاء ممارسة التأثير أو الملكية. إن توزيعات الأرباح المستلمة من الشركة الزميلة تخفض القيمة الدفترية للاستثمار. كما أن التعديلات على القيمة الدفترية قد تكون ضرورية لتعكس التغيرات في حصة المجموعة في الشركة الزميلة نتيجة التغيرات في حقوق ملكية الشركة الزميلة التي لم يتم تسجيلها ضمن بيان دخل الشركة الزميلة. تقيد حصة المجموعة من تلك التغيرات مباشرة ضمن حقوق الملكية. تستبعد الأرباح غير المحققة من المعاملات مع شركة زميلة بما يتناسب مع حصة المجموعة في الشركة الزميلة. تستبعد الخسائر غير المحققة ما لم يكن بالمعاملة دليل على انخفاض قيمة الأصل المحول.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013

بعد تطبيق طريقة حقوق الملكية، تحدد المجموعة ما إذا كان من الضروري تحقيق خسارة انخفاض في قيمة استثمار المجموعة في شركاتها الزميلة. تحدد المجموعة بتاريخ كل تقارير مالية ما إذا كان هناك أي دليل موضوعي على أن الاستثمار في الشركة الزميلة قد انخفضت قيمته. فإذا ما وجد ذلك الدليل، تقوم المجموعة باحساب مبلغ الانخفاض في القيمة بالفارق بين القيمة الممكن استردادها للشركة الزميلة وقيمتها الدفترية.

إن الفرق بين تاريخ البيانات المالية للشركة الزميلة لا يزيد عن ثلاثة أشهر من تاريخ البيانات المالية للمجموعة، وبالتالي يتم إجراء تعديلات بتأثيرات المعاملات أو الأحداث الهامة التي تقع بين هذا التاريخ وتاريخ البيانات المالية المجمعة للمجموعة. إن السياسات المحاسبية الخاصة بالشركات الزميلة تتوافق مع تلك التي تطبقها المجموعة للمعاملات المماثلة والأحداث في ظروف مشابهة.

عند فقد التأثير الملموس على الشركة الزميلة، تقوم المجموعة بقياس وإدراج أي استثمار متبقي بقيمته العادلة. يتم إدراج أي فروق بين القيمة الدفترية للشركة الزميلة عند فقدان التأثير الملموس والقيمة العادلة للاستثمار المتبقي والمحصلات من البيع في بيان الدخل المجموع.

ز) عقارات استثمارية وعقارات قيد التطوير

تقاس العقارات الاستثمارية مبدئياً بالتكلفة بما في ذلك تكاليف المعاملة. لاحقاً بالتحقق المبدئي، تدرج كافة العقارات الاستثمارية بالقيمة العادلة التي يتم تحديدها استناداً إلى تقييم مقيم مستقل في نهاية كل سنة باستخدام طرق تقييم تتوافق مع ظروف السوق في تاريخ التقارير المالية. تدرج الأرباح أو الخسائر الناتجة من التغيرات في القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية في بيان الدخل المجموع.

تستبعد العقارات الاستثمارية عند بيعها أو عند سحب العقار الاستثماري نهائياً من الاستخدام وليس من المتوقع الحصول على مزايا اقتصادية مستقبلية من استبعادها. يدرج الفرق بين صافي إيرادات الاستبعاد وتتحقق القيمة الدفترية للأصل في بيان الدخل المجموع في فترة الاستبعاد.

تتم التحويلات إلى أو من العقارات الاستثمارية فقط عندما يكون هناك تغير في الاستخدام. بالنسبة للتحويل من عقار للاستثمار إلى عقار يشغله المالك فإن التكلفة المعتمدة للعقار بالنسبة للمحاسبة اللاحقة تكون قيمة العقار العادلة في تاريخ التغيير في الاستخدام. إذا أصبح العقار الذي يشغله المالك عقاراً استثمارياً، تقوم الشركة بالمحاسبة عن هذا العقار وفقاً للسياسة المنصوص عليها للعقار والآلات والمعدات حتى تاريخ التغيير في الاستخدام. تتم التحويلات من العقارات قيد التطوير عند استكمال العمل وتصبح العقارات جاهزة للاستخدام المزمع لها بالقيمة الدفترية وبعد ذلك يتم تقييمها وفقاً للقيمة العادلة في تاريخ التقارير المالية.

يمثل العقار قيد التطوير العقار المحتفظ به للاستخدام المستقبلي كعقار استثماري ويقاس مبدئياً بالتكلفة. لاحقاً، يتم إدراج العقارات قيد التطوير بالقيمة العادلة التي يتم تحديدها استناداً إلى تقييم تم إجراؤه من قبل مقيمين مستقلين في نهاية كل سنة مالية باستخدام أساليب تقييم تتوافق مع ظروف السوق في تاريخ التقارير المالية. يتم إدراج الأرباح والخسائر الناتجة من التغير في القيمة العادلة في بيان الدخل المجموع. إذا حددت المجموعة أن القيمة العادلة للعقار الاستثماري قيمة التطوير لا يمكن تحديدها بصورة موثوق منها ولكن تتوقع أن القيمة العادلة يمكن تحديدها بصورة موثوق منها عن إتمام الإنشاء، تقوم المجموعة بقياس ذلك العقار الاستثماري قيد التطوير بالتكلفة حتى إما أن تصبح القيمة العادلة يمكن تحديدها بصورة موثوق منها أو إتمام التطوير (أيهما أقرب).

ح) عقار ومعدات

يتم إدراج العقار والمعدات بالتكلفة ناقصا الاستهلاك المتراكم وخسائر الانخفاض في القيمة، إن وجدت. عند بيع الموجودات أو استبعادها، يتم استبعاد التكلفة والاستهلاك المتراكم الخاص بها من الحسابات ويتم إدراج أي ربح أو خسارة ناتجة عن البيع في بيان الدخل المجموع.

يتم مراجعة الأعمار الإنتاجية وطريقة الاستهلاك بصورة دورية لضمان أن طريقة وفترة الاستهلاك تتوافق مع النموذج المتوقع للمزايا الاقتصادية من بنود العقار والمعدات.

يتم مراجعة القيمة الدفترية للعقار والمعدات لغرض تحديد الانخفاض في القيمة عندما تشير الأحداث أو التغيرات في الظروف إلى أن القيمة الدفترية قد لا يمكن استردادها، وفي حالة زيادة القيمة الدفترية عن المبلغ المقدر والممكن استرداده، فإنه يتم تخفيض الموجودات إلى قيمتها الممكن استردادها التي تمثل قيمتها العادلة ناقصا التكاليف حتى البيع وقيمتها قيد الاستخدام أيهما أكبر.

يتم احتساب مخصص الاستهلاك لكافة بنود العقار والمعدات باستثناء الأرض والأعمال قيد التنفيذ وفقاً لمعدلات محسوبة لشطب تكلفة كل أصل على أساس القسط الثابت على مدى العمر الإنتاجي المتوقع والذي يتراوح بين 3 إلى 5 سنوات لكافة العقارات والمعدات باستثناء بعض تركيبات وتجهيزات المباني التي تستهلك على مدى العمر الإنتاجي المتوقع لها والمقدر بعشر سنوات والهيكل المدني للمباني والذي يستهلك على مدى العمر الإنتاجي المتوقع له والمقدر بعدد 20 سنة.

يتم مراجعة القيمة التخريدية والأعمار الإنتاجية وأساليب الاستهلاك في نهاية كل سنة مالية ويتم تعديلها على أساس مستقبلي، متى كان ذلك مناسباً.

ط) موجودات غير ملموسة

يتم قياس الموجودات غير الملموسة التي تم حيازتها بشكل منفصل مبدئياً بالتكلفة. إن تكلفة الموجودات غير الملموسة التي تم حيازتها ضمن دمج الأعمال هي القيمة العادلة كما في تاريخ الحيازة. بعد التحقق المبدئي يتم قياس الموجودات غير الملموسة بالتكلفة ناقصاً أي إطفاء متراكم وأي خسائر انخفاض في القيمة متراكمة. لا يتم رسملة الموجودات غير الملموسة المنتجة داخلياً، باستثناء تكاليف التطوير المرسملة، وتظهر المصروفات في بيان الدخل المجموع في سنة تكبد المصروفات.

يتم تقدير الأعمار الإنتاجية للموجودات غير الملموسة إما أن تكون محددة المدة أو غير محددة المدة.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013

تطفاً الموجودات غير الملموسة التي لها أعمار محددة على مدى أعمارها الاقتصادية ويتم تقدير الانخفاض في قيمتها في حالة وجود ما يشير إلى انخفاض قيمة الأصل غير الملموس. يتم مراجعة فترة الإطفاء وطريقة إطفاء الأصل غير الملموس ذي العمر الإنتاجي المحدد في نهاية كل سنة مالية على الأقل. يتم المحاسبة عن التغيرات في العمر الإنتاجي المتوقع أو نموذج الاستهلاك المتوقع للمزايا الاقتصادية المستقبلية المتمثلة في الأصل عن طريق تغيير فترة أو طريقة الإطفاء، حسبما هو ملائم، ويتم التعامل معها كتغيرات في التقديرات المحاسبية. تتحقق مصروفات الإطفاء على الموجودات غير الملموسة في بيان الدخل المجمع ضمن المصروفات الأخرى. لا يتم إطفاء الموجودات غير الملموسة ذات الأعمار الإنتاجية غير المحددة، بل يتم اختبارها لتحديد الانخفاض في قيمتها سنوياً أو بصورة أكثر تكراراً في حالة وقوع أحداث أو تغيرات في الظروف تشير إلى احتمال انخفاض القيمة الدفترية سواء بصورة إفرادية أو على مستوى وحدة إنتاج النقد. يتم مراجعة العمر الإنتاجي للأصل غير الملموس ذي العمر الإنتاجي المحدد على أساس سنوي وذلك ما إذا كان يتم الاستمرار بتقدير العمر غير المحدد. في حالة عدم الاستمرار، يتم إجراء التغيير في تقدير العمر الإنتاجي من العمر الإنتاجي غير المحدد إلى العمر الإنتاجي المحدد على أساس مسبق.

يتم قياس الأرباح والخسائر من عدم تحقق أصل غير ملموس بالفرق بين صافي متحصلات البيع والقيمة الدفترية للأصل وتدرج في بيان الدخل المجمع عند عدم تحقق الأصل.

(ي) موجودات غير متداولة محتفظ بها لغرض البيع وعمليات موقوفة

تصنف المجموعة الموجودات غير المتداولة ومجموعات البيع كمحتفظ بها لغرض البيع إذا كان بالإمكان استرداد قيمتها الدفترية من خلال عملية بيع وليس من خلال الاستخدام المستمر. يتم قياس الموجودات غير المتداولة ومجموعات البيع المصنفة كمحتفظ بها لغرض البيع بالقيمة الدفترية والقيمة العادلة ناقصاً التكاليف حتى البيع أيهما أقل، ما لم تمثل البنود المعروضة في مجموعات البيع جزء من نطاق القياس كما هو معرف في المعيار الدولي للتقارير المالية 5 الموجودات غير المتداولة المحتفظ بها لغرض البيع والعمليات الموقوفة. يعتبر معيار تصنيف الاحتفاظ لغرض البيع مناسباً فقط عندما يعتبر احتمال البيع كبيراً وتعتبر الموجودات أو مجموعات البيع متاحة للبيع فوراً في حالتها الحالية. يجب أن تلتزم الإدارة بالبيع الذي من المتوقع أن يعتبر بيعاً نهائياً خلال سنة واحدة من تاريخ التصنيف.

تستبعد العمليات الموقوفة من نتائج العمليات المستمرة وتعرض كمبلغ مستقل كأرباح أو خسائر من العمليات الموقوفة في بيان الدخل المجمع.

لا يتم استهلاك أو إطفاء العقار والمعدات والموجودات غير الملموسة عند تصنيفها كمحتفظ بها لغرض البيع.

يتم وقف استخدام طريقة حقوق الملكية المحاسبية للاستثمارات في شركات زميلة عند تصنيفها وإدراجها ضمن مجموعة بيع محتفظ بها لغرض البيع.

(ك) انخفاض قيمة الموجودات غير المالية

تجري المجموعة تقييم بتاريخ كل فترة مالية لتحديد ما إذا كان هناك أي مؤشر على أن أصل ما قد تنخفض قيمته. فإذا ما توفر مثل هذا المؤشر أو عند طلب اختبار انخفاض القيمة السنوي للأصل، تقوم المجموعة بتقدير المبلغ الممكن استرداده للأصل. إن المبلغ الممكن استرداده للأصل هو القيمة العادلة للأصل أو وحدة إنتاج النقد ناقصاً تكاليف البيع أو قيمته أثناء الاستخدام أيهما أعلى ويتم تحديدها لكل أصل على أساس فردي ما لم يكن الأصل منتجاً لتدفقات نقدية مستقلة على نحو كبير عن تلك التي يتم إنتاجها من الموجودات أو مجموعات الموجودات الأخرى. عندما تزيد القيمة الدفترية لأصل ما أو وحدة إنتاج النقد عن المبلغ الممكن استرداده، يعتبر الأصل قد انخفضت قيمته ويخفض إلى قيمته الممكن استرداده. عند تقييم القيمة أثناء الاستخدام، تخصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة من القيمة الحالية باستخدام معدل الخصم قبل الضرائب والتي تعكس تقييمات السوق الحالية للقيمة الزمنية للأموال والمخاطر المحددة للأصل. عند تحديد القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع، تراعي المعاملات الحديثة في السوق، إن وجدت. في حالة عدم تحديد أي معاملات يتم استخدام طريقة تقييم مناسبة. إن هذه العمليات المحاسبية يتم تأييدها بمضاعفات التقييم أو أسعار الأسهم المعلنة للشركات التابعة المتداولة أو مؤشرات القيمة العادلة المتاحة.

يستند احتساب المجموعة لانخفاض القيمة على الموازنات المفصلة والحسابات المتوقعة والتي تم إعدادها بصورة منفصلة لكل مجموعة من وحدات إنتاج النقد التي يتم توزيع الموجودات المنفصلة عليها. تغطي هذه الموازنات والحسابات المتوقعة فترة سبع سنوات، للفترات الأطول، يتم احتساب معدل نمو طويل المدى ويتم تطبيقه لتوقع التدفقات النقدية المستقبلية بعد السنة السابعة.

تتحقق خسائر الانخفاض في القيمة للعمليات المستمرة في بيان الدخل المجمع في فئات المصروفات التي تتوافق مع وظيفة الأصل الذي تعرض للانخفاض في القيمة.

بالنسبة للموجودات التي لا تتضمن شهرة، يتم إجراء تقدير بتاريخ كل تقارير مالية لتحديد ما إذا كان هناك أي مؤشر على أن خسائر انخفاض القيمة المسجلة سابقاً لم تعد موجودة أو قد انخفضت. فإذا ما توفر مثل هذا المؤشر، يتم تقدير المبلغ الممكن استرداده. يتم عكس خسارة انخفاض القيمة المسجلة سابقاً فقط إذا كان هناك تغير في التقديرات المستخدمة لتحديد القيمة الممكن استرداده للأصل حيث إنه قد تم إدراج آخر خسارة من انخفاض القيمة. إن العكس مقيد بحيث أن لا تزيد القيمة الدفترية لأصل عن المبلغ الممكن استرداده أو قيمته الدفترية التي تم تحديد انخفاض قيمتها بالصافي بعد الاستهلاك فيما لو لم يتم تسجيل خسارة انخفاض القيمة للأصل في سنوات سابقة. يسجل هذا العكس في بيان الدخل المجمع ما لم يتم إدراج الأصل بالمبلغ المعاد تقييمه، في هذه الحالة، تتم معاملة العكس كزيادة إعادة تقييم.

إن الموجودات التالية لها سمات خاصة لغرض تحديد انخفاض القيمة:

الشهرة

يتم اختبار الشهرة لتحديد انخفاض القيمة سنوياً (كما في 31 ديسمبر) وعندما تشير الظروف إلى إمكانية انخفاض قيمة القيمة الدفترية.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013

يتم تحديد انخفاض قيمة الشهرة بتقييم المبلغ الممكن استرداده لوحدة إنتاج النقد (أو مجموعة من وحدات إنتاج النقد) التي تتعلق بها الشهرة. يتم تحقق خسارة الانخفاض في القيمة عندما يكون المبلغ الممكن استرداده لوحدة إنتاج النقد أقل من القيمة الدفترية للوحدة. إن خسائر الانخفاض في القيمة المتعلقة بالشهرة لا يتم عكسها في فترات مستقبلية.

موجودات غير ملموسة

يتم اختبار الموجودات غير الملموسة الأخرى التي لها أعمار إنتاجية غير محددة لغرض تحديد انخفاض القيمة سنوياً كما في 31 ديسمبر إما بشكل منفرد أو على مستوى وحدة إنتاج النقد، متى كان ذلك مناسباً، وعندما تشير الظروف إلى أن القيمة الدفترية قد تتخفف.

ل) المخصصات

تسجل المخصصات عندما يكون على المجموعة التزام حالي (قانوني أو استدلالي) ناتج من حدث وقع في الماضي، ويكون من المحتمل أن تظهر الحاجة إلى استخدام الموارد المتضمن منافع اقتصادية لتسوية التزام ويمكن تقدير مبلغ الالتزام بصورة موثوق فيها.

م) مكافأة نهاية الخدمة

يتم احتساب مخصص مكافأة نهاية الخدمة للموظفين طبقاً لقانون العمل الكويتي و عقود الموظفين وقانون العمل في البلاد التي تزاو الشركات التابعة نشاطها بها. إن هذا الالتزام غير الممول يمثل المبالغ المستحقة لكل موظف، فيما لو تم إنهاء خدماته في تاريخ بيان المركز المالي.

ن) أسهم الخزينة

تتمثل أسهم الخزينة في أسهم الشركة الأم الخاصة المصدرة والتي تم إعادة شراؤها من قبل المجموعة دون أن يتم إعادة إصدارها أو إلغاؤها حتى الآن. ويتم المحاسبة عن أسهم الخزينة باستخدام طريقة التكلفة. حيث يتم تحميل متوسط التكلفة الموزون للأسهم المعاد شراؤها في حساب مقابل ضمن حقوق الملكية. عند إعادة الإصدار يتم إدراج الأرباح الناتجة ضمن حساب مستقل في حقوق الملكية ("احتياطي أسهم الخزينة") والذي يعتبر غير قابل للتوزيع، كما يتم تحميل أية خسائر محققة على نفس الحساب في حدود الرصيد الدائن. ويتم تحميل الخسائر الإضافية على الأرباح المحتفظ بها ومن ثم الاحتياطي الاختياري ثم الاحتياطي القانوني. لا يتم توزيع أرباح نقدية على هذه الأسهم. كما أن توزيعات أسهم توزيعات الأرباح تزيد عن عدد أسهم الخزينة وفقاً لنسبة التوزيعات وتخفف متوسط التكلفة للسهم الواحد دون أن تؤثر على إجمالي تكلفة أسهم الخزينة.

س) تحويل العملات الأجنبية

تحدد كل شركة في المجموعة العملة الرئيسية لها ويتم قياس البنود المدرجة في البيانات المالية لكل شركة تابعة باستخدام تلك العملة الرئيسية.

المعاملات والأرصدة

تقيد المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية مبدئياً من قبل شركات بعملتها الرئيسية ذات الصلة وفقاً لأسعار الصرف السائدة بتاريخ هذه المعاملات. يتم إعادة تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملات الأجنبية إلى العملات الرئيسية بأسعار الصرف السائدة في تاريخ التقارير المالية. تسجل كافة الفروق في بيان الدخل المجموع. يتم تسجيل مصروفات الضرائب والأرصدة الدائنة المتعلقة بفروق تحويل العملات الأجنبية على هذه البنود النقدية في بيان الدخل المجموع.

إن البنود غير النقدية التي يتم قياسها بالتكلفة التاريخية بعملة أجنبية يتم تحويلها باستخدام أسعار الصرف كما في تواريخ المعاملات المبدئية. وبالنسبة للبنود غير النقدية التي يتم قياسها وفقاً للقيمة العادلة بعملة أجنبية يتم تحويلها باستخدام أسعار الصرف كما في التاريخ الذي تم فيه تحديد القيمة العادلة. يتم معاملة الأرباح أو الخسائر الناتجة من إعادة تحويل البنود غير النقدية بطريقة تتوافق مع تحقق الأرباح أو الخسائر على القيمة العادلة للبنود (أي فروق التحويل على البنود التي يتم تحقق أرباح أو خسائر قيمتها العادلة في الإيرادات الشاملة الأخرى أو الأرباح أو الخسائر التي تدرج أيضاً في الإيرادات الشاملة الأخرى أو الأرباح أو الخسائر على التوالي).

شركات المجموعة

في تاريخ البيانات المالية، يتم تحويل الموجودات والمطلوبات للشركات التابعة الأجنبية إلى الدينار الكويتي بأسعار الصرف السائدة في تاريخ التقارير المالية، وتحويل بيانات الدخل لتلك الشركات وفقاً لمتوسط أسعار الصرف خلال الفترة حيث يتم تقريب المتوسطات إلى المعدلات الفعلية بصورة معقولة. تدرج فروق تحويل العملات الأجنبية ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى. عند بيع شركة أجنبية، يدرج بند الإيرادات الشاملة الأخرى المتعلق بعملة أجنبية محددة ضمن بيان الدخل المجموع.

ع) تحقق الإيرادات

تتحقق الإيرادات إلى الحد الذي يحتمل معه تدفق منافع اقتصادية إلى المجموعة ويمكن قياس مبلغ الإيرادات بصورة موثوق منها، بغض النظر عن موعد السداد. تقاس الإيرادات بالقيمة العادلة للمقابل المستلم أو الأرصدة المدينة. يجب الوفاء بالمعايير المحددة التالية قبل تحقق الإيرادات:

إيرادات أتعاب وعمولات

تكتسب المجموعة إيرادات أتعاب وعمولات من مدى التنوع في إدارة الأصول والاستثمارات البنكية وخدمات الأمانة والوساطة التي تقدمها لعملائها. يمكن تقسيم إيرادات الأتعاب إلى الفئتين التاليتين:

إيرادات أتعاب مكتسبة من خدمات تم تقديمها على مدى فترة زمنية محددة

إن الأتعاب المكتسبة لقاء تقديم خدمات على مدى فترة زمنية تتحقق على مدى فترة تقديم هذه الخدمات للعملاء. تتضمن هذه الأتعاب إيرادات العمولات وإدارة الأصول وأتعاب خدمات الأمانة والأتعاب الإدارية الأخرى.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013

إيرادات أتعاب من تقديم خدمات معاملات

تتحقق الأتعاب الناتجة من تقديم خدمات استشارية معينة وخدمات الوساطة ومعاملات اكتتابات الأسهم وأوراق الدين لصالح طرف آخر أو الناتجة من التفاوض أو المشاركة في التفاوض بشأن معاملة لصالح طرف آخر عند إتمام المعاملة ذات الصلة.

الفوائد والمربحة والإيرادات المماثلة

تعتبر إيرادات الفوائد والمربحة جزءاً مكملًا للعائد الفعلي للقرض باستخدام طريقة العائد الفعلي الذي يمثل المعدل الذي يتم به خصم المدفوعات أو المحصلات النقدية المستقبلية المقدرة من خلال الأعمار المقدرة للأدوات المالية أو فترة أقصر، متى كان ذلك مناسباً، إلى صافي القيمة الدفترية للأصل أو الالتزام المالي. تدرج إيرادات الفوائد ضمن الفوائد والإيرادات المماثلة في بيان الدخل المجموع.

توزيعات أرباح

تتحقق إيرادات توزيعات الأرباح عندما يثبت حق المجموعة في استلام دفعات الأرباح.

ف) تكاليف الاقتراض

يتم رسملة تكاليف الاقتراض المتعلقة بزيادة أو إنشاء أو إنتاج الأصل الذي يستغرق فترة أساسية من الوقت لكي يصبح جاهزاً للاستخدام المعد له أو البيع كجزء من تكاليف الموجودات ذات الصلة. يتم تحميل كافة تكاليف الاقتراض الأخرى كمصروفات في فترة حدوثها. تتكون تكاليف الاقتراض من الفائدة والتكاليف الأخرى التي تتكبدها المنشأة فيما يتعلق باقتراض الأموال.

ص) الضرائب

حصصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي

يتم احتساب حصصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي بنسبة 1% من أرباح المجموعة الخاضعة للضرائب وفقاً لطريقة الاحتساب المعدلة استناداً إلى قرار مجلس إدارة المؤسسة، الذي ينص على أن الإيرادات من الشركات الزميلة والتابعة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة والمحول إلى الاحتياطي القانوني يجب استبعادها من ربح السنة عند تحديد حصصة المؤسسة.

الزكاة

تحتسب حصصة الزكاة بنسبة 1% من ربح المجموعة وفقاً لقرار وزارة المالية رقم 2007/58 اعتباراً من 10 ديسمبر 2007.

الضرائب على الشركات التابعة الخارجية

يتم احتساب الضرائب على الشركات التابعة الخارجية على أساس معدلات الضرائب المطبقة والمبينة وفقاً للقوانين واللوائح والتعليمات السائدة في الدول التي تعمل فيها هذه الشركات التابعة.

ق) الموجودات بصفة الأمانة

لا تعامل الموجودات والودائع ذات الصلة المحتفظ بها بصفة الأمانة أو الوكالة على أنها من موجودات أو مطلوبات المجموعة وبالتالي لا يتم إدراجها في هذه البيانات المالية المجمعة.

ر) الأحداث الطارئة

لا يتم إدراج المطلوبات الطارئة ضمن بيان المركز المالي المجموع بل يتم الإفصاح عنها ما لم يكن احتمال تحقيق خسائر اقتصادية مستبعداً.

لا يتم إدراج الموجودات الطارئة ضمن البيانات المالية المجمعة بل يتم الإفصاح عنها عندما يكون تحقيق منافع اقتصادية مرجحاً.

2.4 الأحكام والتقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة

إن إعداد البيانات المالية المجمعة للمجموعة يتطلب من الإدارة وضع أحكام وتقديرات وافتراضات تؤثر على القيمة الدفترية للإيرادات والمصروفات والموجودات والمطلوبات والإفصاح عن المطلوبات الطارئة في نهاية الفترة المالية، ولكن، عدم التأكد من هذه التقديرات والافتراضات قد يؤدي إلى نتائج تتطلب تعديلات مادية في القيمة الدفترية للأصل أو الالتزام المتأثر في الفترات المستقبلية.

الأحكام المحاسبية

عند تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة، قامت الإدارة باتخاذ الأحكام التالية التي لها أكبر الأثر على المبالغ المدرجة في البيانات المالية المجمعة:

تصنيف الأدوات المالية

يتم اتخاذ أحكام بشأن تصنيف الأدوات المالية استناداً إلى نية الإدارة عند الحيابة.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013

تقوم المجموعة بتصنيف الموجودات المالية كمحفظ بها لغرض المتاجرة إذا تم حيازتها بصفة أساسية لغرض تحقيق ربح على المدى القصير.

إن تصنيف الموجودات المالية كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر يعتمد على كيفية مراقبة الإدارة لأداء هذه الموجودات المالية، إذا لم يتم تصنيف هذه الاستثمارات كمحفظ بها للمتاجرة ولكن لها قيم عادلة متوفرة وكانت التغيرات في القيمة العادلة مدرجة كجزء من الأرباح أو الخسائر في حسابات الإدارة، فإن هذه الاستثمارات تصنف كاستثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

يعتمد تصنيف الموجودات المالية كقروض ومدنيين على طبيعة الأصل. لا يمكن للمجموعة تداول هذه الموجودات المالية بسبب السوق غير النشط وعندما تكون النية هي استلام مدفوعات ثابتة أو محددة يتم تصنيف الموجودات المالية كقروض ومدنيين.

تصنف كافة الموجودات المالية الأخرى كممتاحة للبيع.

تصنيف العقارات

يتعين على الإدارة اتخاذ قرار بشأن حيازة عقار معين سواء كان يجب تصنيفه كعقار للمتاجرة أو عقار محتفظ به لغرض التطوير أو عقار استثماري. تقوم المجموعة بتصنيف العقار كعقار للمتاجرة إذا تم حيازته بصفة أساسية بغرض بيعه ضمن نشاط الأعمال العادية. تصنف المجموعة العقار كعقار قيد التطوير إذا كان الغرض من حيازته هو التطوير. تقوم المجموعة بتصنيف العقار كعقار استثماري إذا تم حيازته لتحقيق إيرادات من تأجيره أو ارتفاع قيمته أو لاستخدامات مستقبلية غير محددة.

انخفاض قيمة استثمارات متاحة للبيع في أسهم

تقوم المجموعة بمعاملة الاستثمارات المتاحة للبيع في أسهم كاستثمارات انخفضت قيمتها إذا كان هناك انخفاض كبير أو متواصل في القيمة العادلة بما يقل عن تكلفتها أو عندما يكون هناك دليل موضوعي آخر على وجود انخفاض في القيمة. إن عملية تحديد الانخفاض "الكبير" أو "المتواصل" تتطلب قرارات أساسية.

انخفاض قيمة الشركات الزميلة

بعد تطبيق طريقة حقوق الملكية تقوم المجموعة بتحديد مع إذا كان من الضروري تسجيل خسارة الانخفاض في القيمة على استثمار المجموعة في الشركات الزميلة في تاريخ كل تقارير مالية استناداً إلى الأدلة الموضوعية التي تشير إلى الانخفاض في قيمة الاستثمار في الشركة الزميلة. فإذا ما حدث ذلك تحتسب المجموعة مبلغ انخفاض القيمة بالفرق بين المبلغ الممكن استرداده من الشركة الزميلة والقيمة الدفترية ويتم تسجيل المبلغ في بيان الدخل المجموع.

تقييم السيطرة

عن تحديد السيطرة، تأخذ الإدارة في الحسبان ما إذا كانت المجموعة لها القدرة العملية على توجيه الأنشطة ذات الصلة للشركة المستثمر فيها عن نفسها لإنتاج إيرادات للمجموعة. إن تقييم الأنشطة ذات الصلة والقدرة على استخدام سيطرتها للتأثير على الإيرادات المتغيرة يتطلب تقديرات هامة.

منشآت مهيكلة

تستخدم المجموعة الأحكاماً في تحديد المنشآت التي تعتبر كمنشآت مهيكلة. في حالة إذا لم تكن حقوق التصويت أو الحقوق المماثلة العامل المهيمن في تحديد الشركة التي تسيطر على المنشأة وكانت حقوق التصويت تتعلق بالمهام الإدارية فقط بالإضافة إلى اعتماد الأنشطة ذات الصلة على أشكال من الترتيبات التعاقدية، تحدد المجموعة مثل هذه المنشآت كمنشآت مهيكلة، وبعد تحديد ما إذا كانت المنشأة عبارة عن منشأة مهيكلة، تحدد الشركة الأم ما إذا كانت تحتاج إلى تجميع هذه المنشأة استناداً إلى مبادئ التجميع للمعيار الدولي للتقارير المالية 10. وحددت إدارة الشركة الأم أنه ليس لديها أي منشآت مهيكلة مطلوب تجميعها.

حددت الإدارة أن الصناديق الاستثمارية المدارة من قبل الشركة الأم بصفة الأمانة ليست منشآت مهيكلة بالأخذ في الحسبان حقوق التصويت والحقوق المماثلة المتاحة لحاملي وحدات الصندوق الاستثماري. ويتم تصنيف حصة الشركة الأم في هذه الصناديق الاستثمارية (إن وجدت) كموجودات مالية مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

إن الشركة الأم مساهم رئيسي في بعض المنشآت إما للتوجيهات المصرفية الاستثمارية للشركة الأم أو لأنشطة إدارة الموجودات لدى الشركة الأم. لا تمتلك الشركة الأم حصص كبيرة بشكل مباشر في هذه المنشآت، وبالتالي لم يتم تجميعها في البيانات المالية المجمعة للمجموعة. إضافة إلى ذلك، لم تكتسب الشركة الأم بشكل مباشر أي إيرادات من هذه المنشآت أو لم يتم بتحويل أي موجودات إلى هذه المنشآت خلال السنة.

التقديرات والافتراضات

فيما يلي الافتراضات الرئيسية التي تتعلق بالمصادر المستقبلية والرئيسية لعدم التأكد من التقديرات بتاريخ التقارير المالية والتي لها أثر كبير يؤدي إلى تعديل جوهري على القيمة الدفترية للموجودات والمطلوبات خلال السنة المالية اللاحقة: تستند تقديرات وافتراضات المجموعة إلى المؤشرات المتاحة عند إعداد البيانات المالية المجمعة. ولكن الظروف والافتراضات الحالية حول التطورات المستقبلية قد تتغير نتيجة للتغيرات أو الظروف الناتجة عن تغييرات أو ظروف خارج نطاق سيطرة المجموعة. يتم عكس هذه التغيرات في الافتراضات عند حدوثها.

انخفاض قيمة الموجودات غير الملموسة

تقوم المجموعة بتحديد فيما إذا كان هناك انخفاض في قيمة الشهرة والموجودات غير الملموسة مرة واحدة على الأقل سنوياً. ويتطلب ذلك تقدير للقيمة أثناء الاستخدام لوحدات إنتاج النقد التي تتوزع عليها الشهرة، كما أن تقدير القيمة عند الاستخدام يتطلب من المجموعة عمل تقدير للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من وحدة إنتاج النقد وكذلك اختيار معدل الخصم المناسب لاحتساب القيمة الحالية لتلك التدفقات النقدية (إيضاح 17).

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013

تقييم الاستثمارات غير المسعرة

يستند عادةً تقييم الاستثمارات في الأسهم غير المسعرة إلى أحد العوامل التالية :

- معاملات حديثة في السوق بشروط تجارية بحتة؛
- السعر إلى القيمة الدفترية أو نموذج الربحية؛
- التدفقات النقدية المتوقعة مخصومة بالمدلات الحالية المطبقة للبنود ذات شروط وسمات مخاطر مماثلة، و
- نماذج تقييم أخرى.

الأعمار الانتاجية للموجودات المستهلكة

تراجع الإدارة تقديراتها للأعمار الانتاجية بتاريخ كل تقارير مالية استناداً إلى الاستخدام المتوقع للموجودات. تتعلق حالات عدم التأكد في هذه التقديرات بالتقدم الفني الذي قد يغير استخدام بعض البرامج والمعدات.

انخفاض قيمة القروض إلى عملاء

يتم تقدير المبالغ الممكن تحصيلها للقروض إلى عملاء عندما يعد تحصيل المبالغ بالكامل أمراً غير ممكناً. ويتم هذا التقدير بالنسبة لكل مبلغ من المبالغ الجوهرية على أساس إفرادي. أما المبالغ التي لا يعتبر أي منها جوهري ولكن مر موعداً استحقاتها دون تحصيلها، يتم تقييمها بصورة مجمعة ويتم تطبيق مخصص لها تبعاً لطول فترة التأخر استناداً إلى معدلات الاسترداد التاريخية.

2.5 التغييرات في السياسة المحاسبية والإفصاحات

معايير وتفسيرات جديدة ومعدلة

إن السياسات المحاسبية المطبقة مماثلة لتلك المطبقة في السنة المالية السابقة باستثناء المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة التالية التي تسري اعتباراً من 1 يناير 2013:

المعيار الدولي للتقارير المالية 7 الإفصاحات - مقاصة الموجودات المالية والمطلوبات المالية (تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية 7 الإفصاحات)
تتطلب هذه التعديلات من المنشأة أن تقوم بالإفصاح عن معلومات تتعلق بحقوق المقاصة والترتيبات ذات الصلة (مثل اتفاقيات الضمان). إن هذه الإفصاحات سوف تقدم للمستخدمين معلومات مفيدة في تقييم تأثير ترتيبات المقاصة على المركز المالي للمنشأة. إن الإفصاحات الجديدة مطلوبة لكافة الأدوات المالية المحققة والتي تم مقاصتها وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي 32 الأدوات المالية: العرض. تسري الإفصاحات أيضاً على الأدوات المالية المحققة والتي تخضع لترتيب مقاصة أساسي ملزم أو ترتيب مماثل بغض النظر عن إجراء المقاصة وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي 32. لم يكن تطبيق هذا التعديل أي تأثير مادي على البيانات المالية المجمعة للمجموعة.

المعيار الدولي للتقارير المالية 10 البيانات المالية المجمعة، المعيار الدولي 27 البيانات المالية المستقلة
يحل المعيار الدولي للتقارير المالية 10 محل جزء من معيار المحاسبة الدولي 27 البيانات المالية المجمعة والمستقلة الذي يعالج المحاسبة عن البيانات المالية المجمعة. ويتضمن أيضاً الأمور التي تم إثارتها في لجنة التفسيرات الدائمة - 12 التجميع - المنشآت ذات الأغراض الخاصة. يقدم المعيار الدولي للتقارير المالية 10 نموذج رقابة واحد ينطبق على كافة الشركات بما في ذلك الشركات ذات الأغراض الخاصة. سوف تتطلب التغييرات المقدمة من قبل المعيار الدولي للتقارير المالية 10 من الإدارة أن تقوم بممارسة أحكاماً هامة لتحديد الشركات التي تسيطر عليها، ولذا، يتطلب تجميعها من قبل الشركة الأم بالمقارنة بالمتطلبات التي كانت في معيار المحاسبة الدولي 27. لم يكن للمعيار الدولي للتقارير المالية 10 أي تأثير على استثمارات المجموعة المحتفظ بها حالياً.

المعيار الدولي للتقارير المالية 11: الترتيبات المشتركة ومعيار المحاسبة الدولي 28 استثمار في شركات زميلة وشركات محاصة
يحل المعيار الدولي للتقارير المالية 11 محل معيار المحاسبة الدولي 31: حصص في شركات محاصة وتفسير لجنة التفسيرات الدائمة 13 - المنشآت الخاضعة لسيطرة مشتركة - المساهمات غير النقدية من أطراف شركات المحاصة. يستبعد المعيار الدولي للتقارير المالية 11 خيار المحاسبة عن المنشآت الخاضعة لسيطرة مشتركة باستخدام التجميع النسبي. وبدلاً من ذلك، فإن الشركات الخاضعة لسيطرة مشتركة التي تستوفي تعريف شركة المحاصة وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 11 ينبغي المحاسبة عنها باستخدام طريقة حقوق الملكية المحاسبية. لم تؤثر هذه التعديلات على البيانات المالية المجمعة للمجموعة.

المعيار الدولي للتقارير المالية 12 الإفصاح عن الحصص في الشركات الأخرى
يتضمن المعيار الدولي للتقارير المالية 12 كافة الإفصاحات الموجودة سابقاً في معيار المحاسبة الدولي 27 التي تتعلق بالبيانات المالية المجمعة وكذلك كافة الإفصاحات المتضمنة سابقاً في معيار المحاسبة الدولي 31 ومعيار المحاسبة الدولي 28. تتعلق هذه الإفصاحات بحصص المنشأة في الشركات التابعة والترتيبات المشتركة والشركات الزميلة والمنشآت الهيكلية. تم إدراج عدد من الإفصاحات في البيانات المالية المجمعة، ولكن ليس لها تأثير على المركز أو الأداء المالي للمجموعة، قامت المجموعة بافتراض أنه ليس هناك أي من شركاتها التابعة تمتلك حصص غير مسيطرة مادية للشركة الأم.

المعيار الدولي للتقارير المالية 13 قياس القيمة العادلة

يقدم المعيار الدولي للتقارير المالية 13 مصدراً واحداً للإرشادات حول المعايير الدولية للتقارير المالية لكافة قياسات القيمة العادلة. لا يغير المعيار الدولي للتقارير المالية 13 توقيت ضرورة استخدام الشركة لقيمة العادلة، ولكن يقدم المعيار إرشادات حول كيفية قياس القيمة العادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية عندما يكون من الضروري تحديد القيمة العادلة أو عندما يسمح بتطبيقها. يعرف المعيار الدولي للتقارير المالية 13 القيمة العادلة بسعر التخارج، وكنتيجة للإرشادات في المعيار الدولي للتقارير المالية 13، قامت المجموعة بإعادة تقييم سياساتها لقياس القيمة العادلة. كما يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية 13 أيضاً إفصاحات إضافية. إن تطبيق المعيار

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013

الدولي للتقارير المالية 13 لم يكن له تأثيراً مادياً على قياسات القيمة العادلة التي أجرتها المجموعة. وتعرض الإفصاحات الإضافية، متى لزم ذلك، في بنود مستقلة تتعلق بالموجودات والمطلوبات التي يتم تحديد قيمتها العادلة. تم الإفصاح عن الجدول الهرمي للقيمة العادلة في إيضاح 29.

معيار المحاسبة الدولي 1 عرض البيانات المالية- عرض بنود الإيرادات الشاملة الأخرى - تعديل على معيار المحاسبة الدولي 1
تغير التعديلات على معيار المحاسبة الدولي 1 تجميع البنود المعروضة ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى. يتم عرض البنود التي يمكن إعادة تصنيفها (أو «إعادة إدراجها») إلى بيان الدخل المجمع في فترة مستقبلية بصورة منفصلة عن البنود التي لا يمكن إعادة تصنيفها. يؤثر التعديل على العرض فقط وليس له تأثير على المركز أو الأداء المالي للمجموعة.

معيار المحاسبة الدولي 19 مزاي الموظفين (تم تنقيحه في 2011)
أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية عدداً من التعديلات على معيار المحاسبة الدولي 19. وهي تتباين ما بين تغييرات جوهرية مثل استبعاد آلية كوريدور ومفهوم العائدات المتوقعة لموجودات البرامج وتوضيحات بسيطة وإعادة صياغة. تسري التعديلات على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2013. ليس لهذه التعديلات تأثير على المركز أو الأداء المالي للمجموعة.

2.6 معايير صادرة ولكن لم تسر بعد

فيما يلي المعايير والتفسيرات الصادرة ولكن لم يسري مفعولها بعد حتى تاريخ إصدار البيانات المالية المجمعة للمجموعة. إن هذه القائمة من المعايير والتفسيرات الصادرة هي التي تتوقع المجموعة تطبيقها بصورة معقولة في المستقبل. تنوي المجموعة تطبيق تلك المعايير عند سريان مفعولها.

المعيار الدولي للتقارير المالية 9 «الأدوات المالية»:

يعكس المعيار الدولي للتقارير المالية 9 الصادر في 2010 المرحلة الأولى من معيار مجلس المحاسبة الدولي لاستبدال معيار المحاسبة الدولي 39 ويسري على تصنيف وقياس الموجودات المالية والمطلوبات المالية المبينة في معيار المحاسبة الدولي 39. كان المعيار يسري مبدئياً على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2013، تم نشر الفصل رقم 6 من المعيار الدولي للتقارير المالية 9 حول المحاسبة عن التغطية في نوفمبر 2013. وفي نفس الوقت تم تعديل الفصل رقم 7 المتضمن تاريخ السريان والأحكام الانتقالية لإلغاء تاريخ السريان الانزامي للمعيار الدولي للتقارير المالية 9. وكان الغرض من هذا هو تقديم الوقت الكافي للمعدين لإجراء الانتقال إلى المتطلبات الجديدة. قد تختار الشركات تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 9 فوراً، ولكنها ليست مطالبة بذلك. يقوم مجلس معايير المحاسبة الدولية في مراحل لاحقة بمعالجة انخفاض قيمة الموجودات المالية. سيكون لتطبيق المرحلة الأولى من المعيار الدولي للتقارير المالية 9 تأثير على تصنيف وقياس الموجودات المالية للمجموعة، ولكنه لن يكون له تأثير على تصنيف وقياس المطلوبات المالية. سوف تقوم المجموعة بتحديد التأثير فيما يتعلق بالمرحلة الأخرى عند إصدار المعيار النهائي متضمناً جميع المراحل.

الشركات الاستثمارية (تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية 10 والمعيار الدولي للتقارير المالية 12 ومعيار المحاسبة الدولي 27)
تقدم هذه التعديلات التي تسري على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2014 استثناءً لمتطلب التجميع للشركات التي تستوفي تعريف الشركة الاستثمارية وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 10. يتطلب الاستثناء للتجميع من الشركات الاستثمارية المحاسبة عن الشركات التابعة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. ليس من المتوقع أن يكون لهذا التعديل أي تأثير على المجموعة. تقوم المجموعة حالياً بتقييم تأثير هذا المعيار على المركز أو الأداء المالي.

معيار المحاسبة الدولي 32 مقاصة الموجودات المالية والمطلوبات المالية

توضح هذه التعديلات المقصود بـ «لديها حق قانوني حالي ملزم بالمقاصة» ومعايير آليات التسوية غير المتزامنة لبيوت المقاصة لكي تتأهل للمقاصة. تسري هذه التعديلات على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2014. تقوم المجموعة حالياً بتقييم تأثير هذا المعيار على المركز والأداء المالي.

معيار المحاسبة الدولي 36 انخفاض قيمة الموجودات - تعديلات

تستبعد هذه التعديلات النتائج غير المقصودة للمعيار الدولي للتقارير المالية 13 حول الإفصاحات المطلوبة بموجب معيار المحاسبة الدولي 36. إضافة إلى ذلك، تتطلب هذه التعديلات الإفصاح عن المبالغ الممكن استردادها للموجودات أو وحدات إنتاج النقد التي تم لها تسجيل خسارة انخفاض القيمة أو عكسها خلال الفترة. تسري هذه التعديلات بأثر رجعي للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2014 مع السماح بالتطبيق المبكر على أن يتم أيضاً تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 13. تقوم المجموعة حالياً بتقييم تأثير هذا المعيار على المركز والأداء المالي.

3. إيرادات أتعاب وعمولات

2012	2013	
الف	الف	أتعاب إدارة من موجودات تحت الإدارة
دينار كويتي	دينار كويتي	أتعاب تشجيعية من موجودات تحت الإدارة
8,544	9,756	أتعاب ائتمان - صناديق مدارة
-	36	استثمارات بنكية وأتعاب استشارات
20	16	أتعاب وساطة
108	442	
914	1,291	
9,586	11,541	

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013

4. فوائد وإيرادات مماثلة

2012	2013	
الف	الف	
دينار كويتي	دينار كويتي	
290	355	فوائد على النقد والنقد المعادل
311	284	أرباح على مديني مرابحة
334	468	إيرادات فوائد - عمليات وساطة
913	519	فوائد على قروض وسلف
<u>1,848</u>	<u>1,626</u>	

5. صافي أرباح (خسائر) الموجودات المالية المحتفظ بها للمتاجرة والمصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

مصنفة كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر		محتفظ بها لغرض المتاجرة		
2012	2013	2012	2013	
ألف	الف	ألف	الف	
دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	
-	629	88	-	صافي الأرباح (المستوى 1)
(141)	(495)	-	-	صافي الخسائر (المستوى 2 والمستوى 3)
<u>(141)</u>	<u>134</u>	<u>88</u>	<u>-</u>	صافي الأرباح (الخسائر) المحققة وغير المحققة المدرجة في بيان الدخل المجموع

6. إيرادات تشغيل أخرى

2012	2013	
ألف	الف	
دينار كويتي	دينار كويتي	
180	102	إيرادات توزيعات أرباح
33	87	إيرادات إيجار
110	197	إيرادات أخرى
<u>323</u>	<u>386</u>	

7. انخفاض قيمة موجودات مالية واستثمار في شركات زميلة وموجودات غير ملموسة

2012	2013	
ألف	الف	
دينار كويتي	دينار كويتي	
590	-	انخفاض قيمة الموجودات المالية المتاحة للبيع (إيضاح 13)
-	2,696	انخفاض قيمة شركات زميلة (إيضاح 14)
9,992	7,730	انخفاض قيمة موجودات غير ملموسة (إيضاح 17)
262	3,143	أخرى
<u>10,844</u>	<u>13,569</u>	

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013

8. ربحية (خسارة) السهم الأساسية والمخفضة الخاصة بمساهمي الشركة الأم

يتم احتساب ربحية (خسارة) السهم الأساسية بتقسيم ربحية (خسارة) السنة الخاصة بمساهمي الشركة الأم على المتوسط الموزون لعدد الأسهم القائمة خلال السنة ناقصاً أسهم الخزائنة. تحتسب ربحية (خسارة) السهم المخفضة من خلال تقسيم ربحية (خسارة) السنة الخاصة بمساهمي الشركة الأم المعدلة على المتوسط الموزون لعدد الأسهم القائمة. لا يوجد لدى الشركة الأم أي أسهم مخفضة قائمة.

يعكس الجدول التالي معلومات الربح (الخسارة) والأسهم المستخدمة في احتساب ربحية (خسارة) السهم الأساسية والمخفضة:

2012	2013	
(8,300)	(12,679)	خسارة السنة الخاصة بمساهمي الشركة الأم من العمليات المستمرة (ألف دينار كويتي)
(46,705)	14,534	أرباح (خسارة) السنة الخاصة بمساهمي الشركة الأم من العمليات الموقوفة (ألف دينار كويتي)
(55,005)	1,855	أرباح (خسارة) السنة الخاصة بمساهمي الشركة الأم (ألف دينار كويتي)
494,853	1,040,725	المتوسط الموزون لعدد الأسهم العادية لغرض احتساب خسارة السهم الأساسية والمخفضة (بعد استبعاد أسهم الخزينة) (بالألف)
(111) فلس	2 فلس	ربحية (خسارة) السهم الأساسية والمخفضة الخاصة بمساهمي الشركة الأم
(17) فلس	(12) فلس	خسارة السهم الأساسية والمخفضة الخاصة بمساهمي الشركة الأم من العمليات المستمرة

9. النقد والنقد المعادل

2012	2013	
ألف	الف	
دينار كويتي	دينار كويتي	
3,216	9,626	أرصدة لدى البنوك ونقد
14,818	13,064	أرصدة لدى البنوك ونقد ناتج عن التجميع
25,524	21,505	ودائع ذات فترات استحقاق أصلية حتى ثلاثة أشهر
43,558	44,195	
12,929	-	النقد والنقد المعادل المتضمن في مجموعة استبعاد محتفظ بها لغرض البيع
56,487	44,195	

تكتسب الأرصدة لدى البنوك فائدة بمعدلات متغيرة. تم إيداع الودائع، المدرجة بصورة رئيسية بالدولار الأمريكي، لفترات متغيرة تتراوح بين يوم وثلاثة أشهر، حسب المتطلبات النقدية الطارئة للمجموعة، وتحمل فائدة وفقاً لمعدلات الودائع قصيرة الأجل ذات الصلة.

10. موجودات مالية مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

2012	2013	
ألف	الف	
دينار كويتي	دينار كويتي	
1,263	1,423	أسهم غير مسعرة
3,301	3,756	أسهم مسعرة
10,334	11,033	صناديق مداراة ومحافظ
14,898	16,212	

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013

11. مدينو مرابحة

2012	2013	
ألف	الف	
دينار كويتي	دينار كويتي	
5,593	3,711	المبلغ الإجمالي
(122)	(123)	ناقص : مخصص خسائر الائتمان
<u>5,471</u>	<u>3,588</u>	

ينتج مدينو المرابحة عن معاملات مرابحة يتم فيها استرداد المبلغ الأصلي والربح عليه على مدى فترة سنة من تاريخ المعاملة ومتوسط معدل ربح على مدى تلك الفترة بنسبة تبلغ 5.3% (2012 : 5.45%) سنوياً.

12. قروض وسلف

2012	2013	
الف	الف	
دينار كويتي	دينار كويتي	
17,783	13,549	المبلغ الإجمالي
(1)	-	ناقصاً : مخصص عام لقاء خسائر الائتمان (انظر أدناه)
(8,706)	(9,905)	ناقصاً : مخصص خاص لقاء خسائر الائتمان
(8,707)	(9,905)	المخصص الإجمالي
<u>9,076</u>	<u>3,644</u>	

إن القروض والسلف مصنفة كمدينين أنشأتهم المجموعة.

إن القروض ممنوحة لشركات وأفراد في دول مجلس التعاون الخليجي وهي مضمونة لقاء استثمارات في صناديق وأوراق مالية في محافظ بالأمانة نيابة عن المقترضين.

تتفق سياسة المجموعة باحتساب مخصص خسائر الائتمان للقروض والسلف من كافة النواحي المادية مع متطلبات بنك الكويت المركزي للمخصصات المحددة والعامه. وفي هذا الشأن، يتطلب بنك الكويت المركزي احتساب مخصص عام بنسبة 1% على كافة التسهيلات الائتمانية التي لا تخضع لمخصص محدد.

إن الحركة على المخصص لقاء خسائر الائتمان المتعلق بالقروض والسلف خلال السنة هي كما يلي:

2012	2013	
ألف	الف	
دينار كويتي	دينار كويتي	
8,758	8,707	في 1 يناير
(51)	(1,330)	عكس مخصص محمل خلال السنة
-	2,528	المحمل للسنة
<u>8,707</u>	<u>9,905</u>	في 31 ديسمبر

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013

13. موجودات مالية متاحة للبيع

2012	2013	
ألف	ألف	
دينار كويتي	دينار كويتي	
242	247	أسهم مسعرة
910	856	أسهم غير مسعرة
1,152	1,103	

لقد تم احتساب خسارة انخفاض في القيمة بمبلغ لا شيء (2012: 590 ألف دينار كويتي) (إيضاح 7) مقابل بعض الأسهم غير المسعرة التي تعرضت لانخفاض كبير أو متواصل في القيمة.

14. استثمارات في شركات زميلة

أ) كما في 31 ديسمبر 2013، ليست القيم الدفترية الفردية والإجمالية للاستثمار في شركات زميلة جوهرية للبيانات المالية المجمعة للمجموعة.

فيما يلي الحركة في القيمة الدفترية للاستثمار في شركات زميلة:

2013	
ألف	
دينار كويتي	
4,522	الرصيد الافتتاحي
(1,102)	الاستيعادات
(17)	المحول إلى الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
(176)	حصة في النتائج من العمليات المستمرة
(2,696)	انخفاض القيمة المحملة للسنة
27	تعديلات تحويل عملات أجنبية
558	

تم اعتبار الشركات الزميلة ذات القيمة الدفترية التي تزيد عن 10 مليون دينار كويتي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2012 كشركات زميلة رئيسية وفيما يلي المعلومات المتعلقة بها:

الأنشطة الرئيسية	الملكية %		بلد التأسيس	الاسم
	2012	2013		
				مسعرة
خدمات عقارية	26	-	الكويت	Al Mazaya Holding Co K.S.C. (Closed)
خدمات مالية	20	-	الكويت	Arzan Financial Group for Financing and Investment – KPSC (Formerly: International Finance Co. K.S.C. (Closed))
				غير مسعرة
خدمات مالية	44	-	جيرنزي	Global MENA Financial Assets Ltd.
خدمات مالية	47	-	البحرين	Real Estate Finance Company

تم تحويل الشركات الزميلة الرئيسية كما هو مدرج أعلاه إلى NAC عند تطبيق خطة إعادة الهيكلة المالية (إيضاح 22).

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013

إن الحركة في القيمة الدفترية للاستثمار في الشركات الزميلة هي كما يلي:

2012	
ألف	
دينار كويتي	
136,818	الرصيد الافتتاحي
1,604	الإضافات
(2,880)	الاستيعادات
(572)	حصة في النتائج من العمليات المستمرة
(3,368)	حصة في النتائج من شركات زميلة مدرجة ضمن مجموعة الاستيعاد (إيضاح 22)
(649)	توزيعات أرباح مستلمة من شركات زميلة مدرجة ضمن مجموعة الاستيعاد
797	حصة في الإيرادات الشاملة الأخرى من شركات زميلة مدرجة ضمن مجموعة الاستيعاد
(1,109)	انخفاض القيمة من شركات زميلة مدرجة ضمن مجموعة الاستيعاد
(185)	حركات أخرى
(231)	تعديلات تحويل عملات أجنبية
(125,703)	المحول إلى مجموعة الاستيعاد المحتفظ بها لغرض البيع (إيضاح 22)
<u>4,522</u>	

فيما يلي المعلومات المالية الموجزة للشركات الزميلة:

2012	
ألف	
دينار كويتي	
180,325	حصة في موجودات ومطلوبات شركات زميلة:
(57,897)	إجمالي الموجودات
<u>122,428</u>	إجمالي المطلوبات
	حقوق الملكية
	حصة في إيرادات ونتائج شركات زميلة:
(15,116)	الإيرادات
<u>(3,940)</u>	الخسائر
76,258	القيمة الدفترية للشركات الزميلة غير المسعرة
<u>53,967</u>	القيمة الدفترية للشركات الزميلة المسعرة
130,225	
<u>31,875</u>	القيمة العادلة للشركات الزميلة المسعرة

15. عقارات استثمارية

2012			2013			
الإجمالي	عقارات قيد التطوير	عقارات استثمارية	الإجمالي	عقارات قيد التطوير	عقارات استثمارية	
ألف	ألف	ألف	ألف	ألف	ألف	
دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	
56,584	25,549	31,035	679	-	679	القيمة الدفترية في 1 يناير
277	3	274	-	-	-	إضافات
(114)	-	(114)	-	-	-	خسارة غير محققة ناتجة من إعادة التقييم ومدرجة ضمن العمليات الموقوفة
(56,068)	(25,552)	(30,516)	-	-	-	المحول إلى مجموعة الاستيعاد المحتفظ بها لغرض البيع (إيضاح 22)
<u>679</u>	<u>-</u>	<u>679</u>	<u>679</u>	<u>-</u>	<u>679</u>	القيمة الدفترية في 31 ديسمبر

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013

تم إدراج العقارات الاستثمارية بالقيمة العادلة التي تم تحديدها استناداً إلى التقييمات التي تم إجراؤها من قبل مقيمين مستقلين معتمدين كما في 31 ديسمبر 2013 و31 ديسمبر 2012. تم تحديد القيمة العادلة للعقارات استناداً إلى معاملات معروضة في السوق وتم إدراج بعض الإفصاحات في إيضاح 29.

16. عقار ومعدات

التكلفة:	أراضي	مبنى	أثاث وتركيبات	معدات مكتبية وأجهزة كمبيوتر وسيارات	المجموع
	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
في 1 يناير 2013	3,214	14,556	4,667	4,036	26,473
إضافات	-	-	71	35	106
استبعادات	-	-	(164)	(64)	(228)
في 31 ديسمبر 2013	3,214	14,556	4,574	4,007	26,351
الاستهلاك المتراكم:					
في 1 يناير 2013	-	(5,700)	(4,348)	(3,548)	(13,596)
الاستهلاك المحمل للسنة	-	(1,037)	(116)	(406)	(1,559)
استبعادات	-	-	158	64	222
في 31 ديسمبر 2013	-	(6,737)	(4,306)	(3,890)	(14,933)
صافي القيمة الدفترية:					
في 31 ديسمبر 2013	3,214	7,819	268	117	11,418
التكلفة:	أراضي	مبنى	أثاث وتركيبات	معدات مكتبية وأجهزة كمبيوتر وسيارات	المجموع
	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
في 1 يناير 2012	3,214	15,211	5,375	4,135	27,935
إضافات	-	-	141	25	166
استبعادات	-	-	-	(124)	(124)
المحول إلى مجموعة الاستبعاد المحتفظ بها لغرض البيع (إيضاح 22)	-	(655)	(849)	-	(1,504)
في 31 ديسمبر 2012	3,214	14,556	4,667	4,036	26,473
الاستهلاك المتراكم:					
في 1 يناير 2012	-	(4,256)	(4,318)	(2,972)	(11,546)
الاستهلاك المحمل للسنة	-	(1,444)	(133)	(592)	(2,169)
استبعادات	-	-	-	16	16
عمليات موقوفة (إيضاح 22)	-	-	103	-	103
في 31 ديسمبر 2012	-	(5,700)	(4,348)	(3,548)	(13,596)
صافي القيمة الدفترية:					
في 31 ديسمبر 2012	3,214	8,856	319	488	12,877

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013

17. موجودات غير ملموسة

المجموع	موجودات أخرى غير ملموسة	الشهرة	
ألف	ألف	ألف	
دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	
32,922	25,483	7,439	التكلفة ناقصا الإطفاء:
32,922	25,483	7,439	في 1 يناير 2013
(24,924)	(17,643)	(7,281)	في 31 ديسمبر 2013
(7,730)	(7,730)	-	انخفاض القيمة:
(32,654)	(25,373)	(7,281)	في 1 يناير 2013
268	110	158	انخفاض القيمة المحمل للسنة
			في 31 ديسمبر 2013
			صافي القيمة الدفترية:
			في 31 ديسمبر 2013
المجموع	موجودات أخرى غير ملموسة	الشهرة	
ألف	ألف	ألف	
دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	
32,961	25,525	7,436	التكلفة ناقصا الإطفاء:
(15)	(15)	-	في 1 يناير 2012
5	2	3	الإطفاء
(29)	(29)	-	تعديلات تحويل عملات أجنبية
32,922	25,483	7,439	المحول إلى مجموعة استبعاد محتفظ بها لغرض البيع (إيضاح 22)
			في 31 ديسمبر 2012
(14,932)	(7,651)	(7,281)	انخفاض القيمة:
(9,992)	(9,992)	-	في 1 يناير 2012
(24,924)	(17,643)	(7,281)	انخفاض القيمة المحمل للسنة
7,998	7,840	158	في 31 ديسمبر 2012
			صافي القيمة الدفترية:
			في 31 ديسمبر 2012

تتضمن الموجودات الأخرى غير الملموسة تكلفة شراء ترخيص وساطة مالية تم حيازته من خلال دمج للأعمال وهي تخضع لاختبار الانخفاض في القيمة على أساس سنوي.

اختبار انخفاض قيمة الشهرة والموجودات غير الملموسة

قامت الإدارة خلال السنة باختبار المبلغ الممكن استرداده للشهرة والموجودات غير الملموسة لتحديد أي انخفاض في القيمة. قامت الإدارة بتحديد المبلغ الممكن استرداده لرخصة الوساطة المتضمنة في موجودات أخرى غير ملموسة باستخدام توقعات التدفقات النقدية استناداً إلى التقييمات المالية المعتمدة من قبل الإدارة العليا. إن معدل الخصم قبل الضرائب المطبق على توقعات التدفقات النقدية لوحدة إنتاج النقد هو بنسبة 13.18% (2012: 12.18%). إن معدل النمو المستخدم للوصول إلى القيمة النهائية هو بنسبة 3.4% (2012: 3.4%). بالإضافة إلى ذلك تم مراجعة توقعات نمو الإيرادات استناداً إلى إعادة تقييم نمو الأعمال المستقبلي وبالتالي تم تسجيل خسارة انخفاض في القيمة بمبلغ 7,730 ألف دينار كويتي (2012: 9,992 ألف دينار كويتي) في بيان الدخل المجموع.

الافتراضات الرئيسية المستخدمة في احتساب القيمة أثناء الاستخدام

إن احتساب القيمة أثناء الاستخدام ذو حساسية إلى الافتراضات التالية:

- معدلات الخصم
- معدلات النمو المقدرة المستخدمة لاستقراء التدفقات النقدية بما يتجاوز فترة الموازنة.
- معدلات التضخم المحلي

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013

معدلات الخصم

يتم احتساب معدلات الخصم باستخدام معدل خالي من المخاطر وعلاوة مخاطر سوق الأسهم ومعامل بيتا وعلاوة المخاطر المحدد للشركة (معامل ألفا). وتستخدم الإدارة هذا المعيار لتقييم الأداء التشغيلي وتقييم عروض الاستثمار المستقبلية.

افتراضات الحصص السوقية

إن افتراضات الحصص السوقية وكذلك استخدام بيانات القطاع لمعدلات النمو هي أمر هام حيث إن المركز النسبي للوحدة مقارنة بالمنافسين قد يتغير على مدى فترة الموازنة.

معدلات النمو المتوقعة ومعدلات التضخم المحلي

تستند الافتراضات إلى مراجع من تقارير أبحاث قطاع الأعمال.

أصل غير ملموس ذو عمر إنتاجي غير محدد

إن الأصل غير الملموس ذا العمر الإنتاجي غير المحدد بمبلغ لا شيء (2012: 7,730 ألف دينار كويتي) يمثل ترخيص وساطة تم اختياره لغرض تحديد انخفاض القيمة في تاريخ التقارير المالية. استناداً إلى اختبار انخفاض القيمة، تم تحميل انخفاض في القيمة بمبلغ 7,730 ألف دينار كويتي (2012: 9,992 ألف دينار كويتي) إلى بيان الدخل المجموع.

الحساسية للتغير في الافتراضات

قامت الإدارة بتحديد أن التأثير المحتمل لاستخدام بدائل ممكنة بدرجة معقولة كمدخلات لنموذج التقييم لا يؤثر بصورة جوهرية على الشهرة باستخدام افتراضات أقل تفضيلاً.

18. موجودات أخرى

2012	2013
ألف	الف
دينار كويتي	دينار كويتي
3,476	2,957
983	-
10,416	9,588
14,875	12,545
(1,811)	(2,256)
13,064	10,289

إيرادات مستحقة

ذمم مدينة لقاء تسوية بيع أوراق مالية
مدفوعات مقدماً ومدنيون آخرون

ناقصاً: مخصص انخفاض القيمة

إن الحركة في مخصص انخفاض قيمة الموجودات الأخرى كانت كما يلي:

2012	2013
ألف	الف
دينار كويتي	دينار كويتي
15,787	1,811
262	445
5,854	-
(20,092)	-
1,811	2,256

في 1 يناير

المحمل للسنة المتعلق بالعمليات المستمرة

المحمل للسنة المتعلق بالعمليات الموقوفة

المحول إلى مجموعة الاستبعاد المحتفظ بها للبيع

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013

19. رأس المال وأسهم الخزينة وعلاوة إصدار الأسهم والخسائر المتراكمة

(أ) رأس المال وعلاوة إصدار الأسهم والخسائر المتراكمة:

المصدر والمدفوع بالكامل		المصرح به	
2012	2013	2012	2013
ألف	ألف	ألف	ألف
دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي
52,385	174,620	174,620	174,620

أسهم بقيمة 0.100 دينار كويتي لكل سهم

تم تطبيق خطة إعادة الهيكلة المالية بتاريخ 22 يوليو 2013 (إيضاح 22). أدى هذا الأمر إلى إصدار عدد 1,222,350,000 سهم جديد بقيمة اسمية بمبلغ 0.100 دينار كويتي للسهم بإجمالي مبلغ 122,235 ألف دينار كويتي إلى NCH Ventures S.P.C التي تم تأسيسها لغرض إعادة الهيكلة.

اعتمدت الجمعية العمومية السنوية المنعقدة في 24 يوليو 2013 البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2012. كما اعتمدت أيضا عدم توزيع أي توزيعات أرباح للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2012 (لا شيء).

أقترح أعضاء مجلس إدارة الشركة الأم عدم توزيع أي توزيعات أرباح للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013.

(ب) أسهم خزينة

2012	2013
28,998	28,998
5.53%	1.66%
19,218	19,218
-	-

عدد الأسهم (ألف)
نسبة الأسهم المصدرة
تكلفة أسهم الخزينة (ألف دينار كويتي)
القيمة السوقية (ألف دينار كويتي) (راجع أدناه)

اعتمدت الجمعية العمومية غير العادية للمساهمين المنعقدة في 2 سبتمبر 2012 إلغاء جزء من أسهم الخزينة وشطب الخسائر المتراكمة مقابل رأس المال، مما نتج عنه نقص في العدد الإجمالي لأسهم الخزينة بعدد 60,020 ألف سهم وخسارة من إلغاء أسهم خزينة بمبلغ 28,296 ألف دينار كويتي.

إن احتياطات (علاوة إصدار الأسهم) الشركة الأم بما يعادل تكلفة أسهم الخزينة تم تسجيلها كغير قابلة للتوزيع.

لم يمكن تحديد القيمة السوقية لأسهم الخزينة حيث تم إلغاء إدراج / تعليق أسهم الشركة الأم من التداول (إيضاح 1).

20. الاحتياطات

(1) الاحتياطي القانوني

وفقا لقانون الشركات والنظام الأساسي للشركة الأم، تم تحويل نسبة 10% من ربح السنة الخاص بمساهمي الشركة الأم (قبل حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وضريبة دعم العمالة الوطنية ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة والزكاة) إلى حساب الاحتياطي القانوني. يجوز للشركة الأم أن تقرر وقف هذا التحويل السنوي عندما يعادل رصيد الاحتياطي القانوني 50% من رأس المال المدفوع.

إن التوزيع من الاحتياطي القانوني محدد بالمبلغ المطلوب لتأمين توزيعات أرباح بنسبة 5% من رأس المال المدفوع في السنوات التي تكون فيها الأرباح المتراكمة غير كافية لتأمين هذا الحد.

(2) الاحتياطي العام

طبقاً للنظام الأساسي للشركة الأم، تم تحويل نسبة 10% من ربح السنة الخاص بمساهمي الشركة الأم (قبل حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وضريبة دعم العمالة الوطنية ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة والزكاة) إلى الاحتياطي العام. لا توجد أي قيود على توزيع الاحتياطي العام.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013

21. مطلوبات أخرى

2012	2013	
ألف	الف	
دينار كويتي	دينار كويتي	
1,206	-	فوائد مستحقة على قروض
3,817	4,297	مصروفات مستحقة متعلقة بالموظفين
4,008	5,471	أخرى
9,031	9,768	

22. العمليات الموقوفة ومجموعة الاستبعاد المحتفظ بها لغرض البيع

فيما يلي نتائج العمليات الموقوفة للسنة:

2012	2013	
ألف	الف	
دينار كويتي	دينار كويتي	
66	-	إيرادات اتعاب وعمولات
74	8	فوائد وإيرادات مماثلة
(331)	264	صافي الربح (الخسارة) من موجودات مالية محتفظ بها للمتاجرة
(4,377)	9,477	صافي الربح (الخسارة) من موجودات مالية مصنفة كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
2,028	132	صافي الربح من بيع موجودات مالية متاحة للبيع
(114)	(1,134)	صافي الخسارة من عقارات استثمارية وعقارات قيد التطوير
(3,368)	-	حصة في نتائج شركات زميلة
1,825	1,397	إيرادات تشغيل أخرى
(755)	-	خسارة بيع شركات زميلة
-	(5,337)	خسارة بيع شركات تابعة
(2,239)	(2,831)	خسارة تحويل عملات أجنبية
(7,191)	1,976	الإيرادات
585	32	مصروفات موظفين
10,218	4,707	مصروفات أخرى
21,887	10,073	فوائد ومصروفات مماثلة
7,551	1,022	انخفاض قيمة موجودات مالية واستثمار في شركات زميلة وموجودات غير ملموسة
40,241	15,834	المصروفات
-	27,448	صافي الربح من تنفيذ خطة إعادة الهيكلة (راجع إيضاح (ب) أدناه)
(47,432)	13,590	ربح (خسارة) السنة من العمليات الموقوفة
(94) فلس	14 فلس	ربحية (خسارة) السهم الأساسية والمخفضة الخاصة بمساهمي الشركة الأم من العمليات الموقوفة

(أ) إن الإيرادات والمصروفات الناتجة عن أنشطة إدارة الأصول القائمة على الأتعاب الجوهرية والاستثمارات المصرفية والوساطة والموجودات المحتفظ بها يتم اعتبارها كإيرادات ومصروفات من العمليات المستمرة خلال السنة الحالية وفي معلومات المقارنة. إن كافة الإيرادات والمصروفات الأخرى، وتشمل تكلفة خطة إعادة الهيكلة المالية، تعتبر كإيرادات ومصروفات من العمليات الموقوفة في الفترة الحالية وفي معلومات المقارنة.

(ب) قامت الشركة خلال السنة ببيع جميع موجوداتها في السودان وسوريا والمحتفظ بها من خلال شركات تابعة كشرط سابق لمعاملة إعادة الهيكلة. أدى ذلك إلى إجمالي خسائر من بيع شركات تابعة بمبلغ 5,269 ألف دينار كويتي بما في ذلك فروق تحويل العملات الأجنبية المعاد إدراجها إلى بيان الدخل المجمع بمبلغ 2,689 ألف دينار كويتي عند البيع.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013

في 4 ديسمبر 2012، ولاحقاً لمصادقة المحكمة العليا في إنجلترا وويلز "للبرنامج" في جلسة السماع المنعقدة في 3 ديسمبر 2012 دخلت الشركة الأم في اتفاقيات إعادة هيكلة مع المقرضين من البنوك وحاملي السندات. وتم تنفيذ خطة إعادة الهيكلة المالية بتاريخ 22 يوليو 2013 وأدى ذلك إلى تحويل موجودات مصنفة كمجموعة استبعاد محتفظ بها لغرض البيع بصافي قيمة دفترية بمبلغ 360,806 ألف دينار كويتي إلى NAC Ventures S.P.C. (NAC) وإصدار عدد 1,222,350,000 سهم جديد بقيمة اسمية بمبلغ 0.100 دينار كويتي للسهم بإجمالي مبلغ 122,235 ألف دينار كويتي إلى NCH Ventures S.P.C لقاء تسوية دين الشركة الأم (بما في ذلك الفائدة المستحقة حتى تاريخ إعادة الهيكلة) بمبلغ 498,453 ألف دينار كويتي والمصنف كمطلوبات مرتبطة مباشرة بمجموعة الاستبعاد المحتفظ بها لغرض البيع. تم إدراج صافي ربح من تنفيذ خطة إعادة الهيكلة بمبلغ 27,448 ألف دينار كويتي في بيان الدخل المجموع (بما في ذلك الخسارة المعاد إدراجها من إيرادات شاملة أخرى إلى بيان الدخل عند تحويل موجودات بمبلغ 1,318 ألف دينار كويتي). يتضمن صافي الربح ربحاً بمبلغ 13,354 ألف دينار كويتي يمثل الفرق بين القيمة العادلة للأسهم المصدره بمبلغ 108,881 ألف دينار كويتي والقيمة الدفترية لجزء من دين الشركة الأم والذي تم تسويته بمبلغ 122,235 ألف دينار كويتي. بالإضافة إلى ذلك، تم تسجيل الفرق بين القيمة الاسمية والقيمة العادلة للأسهم الجديدة المصدره بمبلغ 13,354 ألف دينار كويتي في الخسائر المتراكمة في بيان التغيرات في حقوق الملكية المجموع.

فيما يلي تفاصيل دين الشركة الأم بمبلغ 498,453 ألف دينار كويتي والمحول إلى NAC و NCH دون أي رجوع إلى الشركة الأم:

- قروض قصيرة الأجل (مبالغ أساسية قائمة)
مديونية المقرض NAC: 308,946 ألف دينار كويتي
مديونية المقرض NCH: 103,409 ألف دينار كويتي
- التزامات سندات معدلة ومتغيرة (مبالغ أساسية قائمة)
انكشاف سندات NAC: 56,243 ألف دينار كويتي
انكشاف سندات NCH: 18,826 ألف دينار كويتي
- بالإضافة إلى ذلك، يتضمن دين الشركة الأم كافة الفوائد المستحقة والقائمة والمستحقة إلى المقرضين وحاملي السندات بمبلغ 11,029 ألف دينار كويتي والذي تم اعتباره NAC طبقاً لشروط اتفاقية إعادة الهيكلة.

كما في 31 ديسمبر 2013 تدير الشركة الأم الموجودات التي تم تحويلها نتيجة لتنفيذ خطة إعادة الهيكلة المالية على صفة الأمانة.

فيما يلي الفئات الرئيسية للموجودات والمطلوبات المصنفة كمحتفظ بها للبيع كما في 31 ديسمبر:

2012	2013	
ألف	الف	
دينار كويتي	دينار كويتي	
		الموجودات
		نقد ونقد معادل
12,929	-	موجودات مالية محتفظ بها للمتاجرة
4,448	-	موجودات مالية مصنفة كمدروجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
72,749	-	موجودات مالية متاحة للبيع
37,632	-	استثمار في شركات زميلة (إيضاح 14)
125,703	-	عقارات استثمارية وعقارات قيد التطوير (إيضاح 15)
56,068	-	عقار ومعدات (إيضاح 16)
1,401	-	موجودات غير ملموسة (إيضاح 17)
29	-	موجودات أخرى (انظر الإيضاح أدناه)
73,690	-	مجموعة استبعاد محتفظ بها للبيع
384,649	-	
		المطلوبات
		قروض قصيرة الأجل
416,673	-	سندات
74,992	-	مطلوبات أخرى
7,705	-	مطلوبات تتعلق مباشرة بمجموعة الاستبعاد المحتفظ بها للبيع
499,370	-	صافي المطلوبات التي تتعلق مباشرة بمجموعة الاستبعاد
(114,721)	-	

إن الموجودات الأخرى المتضمنة في مجموعة استبعاد محتفظ بها للبيع تمثل بشكل رئيسي ودیعة بمبلغ 250 مليون دولار أمريكي (ما يعادل 70.4 مليون دينار كويتي) لدى

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013

بنك في الإمارات العربية المتحدة، رفض البنك الإفراج عن هذه الوديعة مدعياً بأنها تمثل دفعة مقدماً لحيازة محتملة لسند يمكن تحويله إلى 330 مليون سهم في البنك بإجمالي قيمة 2,359,500,000 درهم إماراتي، بما يعادل 184.5 مليون دينار كويتي. رفعت الشركة الأم دعوى قضائية ضد البنك لاستعادة الوديعة. في 19 يوليو 2010، أصدرت محكمة أول درجة في دبي، الإمارات العربية المتحدة، حكماً لصالح الشركة الأم، وأمرت البنك بسداد المبلغ الكامل بقيمة 250 مليون دولار أمريكي بالإضافة إلى فائدة بنسبة 9% اعتباراً من 8 فبراير 2009 وحتى تاريخ السداد والمصروفات. كما رفضت المحكمة الدعوى المقابلة المقدمة من قبل البنك ضد الشركة الأم.

قدم كل من البنك والشركة الأم استئنافاً ضد حكم محكمة أول درجة، في 25 أبريل 2011، قامت محكمة الاستئناف بتمرير قرارها، وأمرت البنك بسداد الوديعة بمبلغ 250 مليون دولار أمريكي بالإضافة إلى فائدة بنسبة 9% سنوياً اعتباراً من 3 ديسمبر 2008 وحتى تاريخ السداد بالإضافة إلى المصروفات. قدم البنك طعناً على قرار محكمة الاستئناف لدى محكمة التمييز في 28 يونيو 2011، وقررت محكمة التمييز في 15 نوفمبر 2011 تحويل القضية مجدداً إلى محكمة الاستئناف.

في 21 مايو 2012، قامت محكمة الاستئناف بتمرير قرارها في القضية المحولة إليها من قبل محكمة التمييز، وأمرت البنك بدفع مبلغ 250 مليون دولار أمريكي إلى الشرك الأم مقابل استرداد الوديعة المقدمة من قبل الشركة الأم بالإضافة إلى فائدة بنسبة 9% اعتباراً من 3 ديسمبر 2008 حتى تاريخ السداد وكذلك المصروفات. قام البنك مجدداً بتقديم طعن ضد قرار محكمة الاستئناف لدى محكمة التمييز. في 18 سبتمبر 2012، أصدرت محكمة التمييز قرارها في القضية وقامت بإحالة القضية إلى هيئة أخرى بمحكمة الاستئناف. في 2 يناير 2013، قامت محكمة الاستئناف بإحالة القضية إلى إدارة الخبراء. من المقرر عقد الجلسة التالية لمحكمة الاستئناف بتاريخ 12 مارس 2014.

في 23 يناير 2013، وافقت محكمة الاستئناف على طلب الشركة الأم بتعيين الخبراء من هيئة الخبراء في أسواق دبي المالية. في 29 يناير 2013، أرسلت المحكمة كتاباً إلى أسواق دبي المالية من أجل ترشيح خبير من أجل القضية، ردت أسواق دبي المالية في 31 يناير 2013 بأنها عفت نفسها من هذه القضية على أساس تعارض المصالح، واقترحت على المحكمة الاتصال بهيئة الأوراق المالية والسلع في الإمارات العربية المتحدة لتعيين خبير من طرفها من أجل القضية.

إن الشركة الأم ومستشاريها القانونيين على ثقة من قوة مركزها القانوني وأنهم يعملون بجد لتكون النتيجة لصالح الشركة الأم.

فيما يلي بنود الإيرادات الشاملة الأخرى من العمليات الموقوفة المتضمنة في الإيرادات الشاملة الأخرى المجمعة:

2012	2013	
ألف	الف	
دينار كويتي	دينار كويتي	
3,726	(510)	صافي الأرباح (الخسائر) غير المحققة من موجودات مالية متاحة للبيع
(2,028)	1,176	المحول إلى بيان الدخل المجمع عند بيع موجودات مالية متاحة للبيع
587	1,013	المحول إلى بيان الدخل المجمع من انخفاض قيمة موجودات مالية متاحة للبيع
2,285	1,679	صافي الأرباح من الموجودات المالية المتاحة للبيع
(1,929)	4,595	فروق الصرف عند تحويل عمليات اجنبية
797	(1,844)	حصص في خسائر شاملة لشركات زميلة
1,153	4,430	إيرادات شاملة أخرى من العمليات الموقوفة

احتياطي مجموعة الاستبعاد المصنفة كمحفظ بها لغرض البيع

2012	2013	
ألف	الف	
دينار كويتي	دينار كويتي	
(772)	-	احتياطي متاح للبيع
(3,846)	-	إيرادات شاملة أخرى لشركات زميلة
(4,618)	-	

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013

فيما يلي صافي التدفقات النقدية المتكبدة من قبل العمليات الموقوفة:

2012	2013	
ألف	الف	
دينار كويتي	دينار كويتي	
(10,572)	(4,148)	تشغيل
2,497	597	استثمار
(6,304)	(20,178)	تمويل
<u>(14,379)</u>	<u>(23,729)</u>	

23. معاملات وأرصدة مع أطراف ذات علاقة

دخلت المجموعة، ضمن سياق الأعمال الطبيعي، في معاملات مختلفة مع أطراف ذات علاقة (أي الشركات الزميلة والمساهمون وأعضاء مجلس الإدارة والمديرون التنفيذيون في الشركة الأم) تتعلق بالتمويل والخدمات الأخرى ذات الصلة. يتم الموافقة على تسعير وشروط سداد هذه المعاملات من قبل إدارة المجموعة. إن معاملات وأرصدة الأطراف ذات علاقة هي كما يلي:

المجموع	المجموع	أطراف أخرى	أعضاء مجلس	
2012	2013	ذات علاقة	الإدارة	
ألف	ألف	ألف	ألف	
دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	
71	-	-	-	بيان المركز المالي المجموع:
425	158	158	-	قروض وسلف
				موجودات أخرى
				المعاملات المتضمنة في بيان الدخل المجموع
6	-	-	-	فوائد وإيرادات مماثلة
1,678	849	849	-	إيرادات أتعاب وعمولات
-	34	-	34	مصروفات تشغيل أخرى
				مكافآت موظفي الإدارة العليا
1,330	1,618			مكافآت قصيرة الأجل للموظفين
76	83			مكافأة نهاية الخدمة
<u>1,406</u>	<u>1,701</u>			

إن الموجودات الأخرى المستحقة من أطراف ذات علاقة لا تحمل أية فائدة وتستحق السداد عند الطلب. تحمل القروض والسلف للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2012 معدل فائدة بنسبة 5.31% سنوياً وتم تسويتها خلال السنة.

24. معلومات القطاعات

تنظم المجموعة، لأغراض الإدارة، في أربعة قطاعات رئيسية للأعمال:

- العمليات المستمرة
- إدارة الأصول: إدارة الصناديق المدارة في دول مجلس التعاون الخليجي ودول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والصناديق العالمية وإدارة الأصول في المواقف الخاصة وأوقات الأزمات وإدارة المحافظ لصالح الشركة ولصالح الغير، وخدمات الأمانة والاستثمارات المشتركة في منتجات إدارة الأصول لدى المجموعة.
- الاستثمارات البنكية والاستشارات: الاكتتابات الخاصة في الأسهم والدين والاستشارات وإدارة عمليات الإدراج ونشرات الاكتتاب المبدئية العامة وترتيب الاستشارات المتعلقة بالديون الإسلامية والتقليدية والأسهم والاستشارات حول الاستراتيجية والتخصيص وعمليات الدمج وعمليات الدمج العكسية وعمليات الحيازة وإعادة جدولة الديون.
- الوساطة: إيرادات الوساطة في الأسهم المسعرة وغير المسعرة وأدوات الدين.
- خزينة المجموعة والإيرادات القائمة على الموجودات: إدارة متطلبات السيولة والعملات الأجنبية لدى الشركة الأم، وإقراض العملاء من الشركات والأفراد، وأنشطة الاستثمار المحدودة.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013

العمليات الموقوفة:

- الاستثمارات الأساسية وخزينة المجموعة والعقارات: تتضمن استثمار أموال الشركة الأم في الأسهم الخاصة والأوراق المالية المسعرة والمتاجرة في الأسهم في دول مجلس التعاون الخليجي ودول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والأسواق الناشئة الأخرى وبيع وشراء العقارات والعقارات قيد التطوير.

العمليات المستمرة							
إدارة أصول	استثمارات بنكية واستشارات	وساطة	خزينة المجموعة وإيرادات قائمة على الموجودات	المجموع الفرعي	العمليات الموقوفة	المجموع	
ألف	ألف	ألف	ألف	ألف	ألف	ألف	
دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	
9,808	442	1,291	-	11,541	-	11,541	الإيرادات - على أساس الأتعاب
(304)	-	468	1,418	1,582	1,976	3,558	الإيرادات - على أساس الموجودات
9,504	442	1,759	1,418	13,123	1,976	15,099	إجمالي إيرادات القطاع
1,896	(1,052)	(10,630)	-	(9,786)	-	(9,786)	نتائج القطاع - على أساس الأتعاب
(304)	-	468	(5,270)	(5,106)	13,590	8,484	نتائج القطاع - على أساس الموجودات
1,592	(1,052)	(10,162)	(5,270)	(14,892)	13,590	(1,302)	إجمالي نتائج القطاع
-	7	9,179	4,382	13,569	1,022	14,591	انخفاض قيمة الموجودات المالية والشركات الزمنية والموجودات غير الملموسة
							31 ديسمبر 2012
8,564	108	914	-	9,586	-	9,586	الإيرادات - على أساس الأتعاب
39	-	307	1,161	1,507	(7,191)	(5,684)	الإيرادات - على أساس الموجودات
8,603	108	1,221	1,161	11,093	(7,191)	3,902	إجمالي إيرادات القطاع
1,613	(1,735)	(2,472)	-	(2,594)	-	(2,594)	نتائج القطاع - على أساس الأتعاب
39	-	(10,537)	(747)	(11,245)	(47,432)	(58,677)	نتائج القطاع - على أساس الموجودات
1,652	(1,735)	(13,009)	(747)	(13,839)	(47,432)	(61,271)	إجمالي نتائج القطاع
-	-	10,253	591	10,844	7,551	18,395	انخفاض قيمة الموجودات المالية والشركات الزمنية والموجودات غير الملموسة

العمليات المستمرة							
إدارة أصول	استثمارات بنكية واستشارات	وساطة	خزينة المجموعة وإيرادات قائمة على الموجودات	مجموعة الاستبعاد المحتفظ بها لغرض البيع	المجموع		
ألف	ألف	ألف	ألف	ألف	ألف		
دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي		
18,288	3,766	15,880	54,020	-	91,954		إجمالي موجودات القطاع
(373)	(3)	(1,513)	(7,879)	-	(9,768)		إجمالي مطلوبات القطاع
17,915	3,763	14,367	46,141	-	82,186		صافي موجودات القطاع
							إفصاحات أخرى
							استثمار في شركات زميلة
							إنفاق رأسمالي
							558
							106

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013

التزامات للاستثمار في صناديق أسهم خاصة

تمثل الالتزامات للاستثمار في صناديق أسهم خاصة رأس المال غير المستدعى من قبل مديري الاستثمار (شركاء عامون) لصناديق أسهم خاصة مختلفة تستثمر فيها المجموعة. يمكن استدعاء رأس المال وفقاً لتقدير مدير الاستثمار.

مطالبات قانونية

تتعلق المطالبات القانونية بمطالبات تعويض من قبل عميلين أفراد تم رفعها بتركيا بخصوص معاملة حيازة أسهم خاصة ملغاة. بلغ إجمالي المطالبات 1.43 مليون دينار كويتي (2012: 2.65 مليون دينار كويتي). وقد تم إخطار الشركة الأم من قبل مستشاريها القانونيين باحتمال نجاح الإجراء ولكنه ليس مرجحاً.

يوجد لدى الشركة الأم دعوة قضائية ضد بنك في دولة الإمارات العربية المتحدة، وللمزيد من التفاصيل حول هذه الدعوة القضائية ووضعها الحالي يرجى الرجوع إلى إيضاح 22.

27. أهداف وسياسات إدارة المخاطر المالية

يعتبر تحقق وإدارة المخاطر من البنود الجوهرية في استراتيجية إدارة المخاطر للمجموعة. قام مجلس الإدارة، بصفته المسؤول بشكل كامل عن إدارة المخاطر المرتبطة بأنشطة المجموعة، بوضع إطار العمل للجان مجلس الإدارة، والسياسات والأدوات الرقابية لتحديد وتقييم ومراقبة وإدارة المخاطر.

يتم الموافقة على استراتيجيات وسياسات إدارة المخاطر لدى المجموعة من قبل مجلس الإدارة، ويقوم رئيس إدارة المخاطر برفع التقارير مباشرة إلى رئيس مجلس الإدارة وله حق الوصول إلى مجلس الإدارة.

تهدف سياسات وإجراءات المخاطر للمجموعة إلى حماية قيمة الموجودات والإيرادات بما يحمي مصالح المساهمين والممولين الخارجيين وزيادة العائد للمساهمين.

إن سياسات المخاطر الرئيسية الكمية لدى المجموعة تتضمن:

- يقتصر الانكشاف للمدينين الفرديين على النسب المئوية المحددة لحقوق ملكية المساهمين.
- الحد الأقصى للقيمة الدفترية لمنتجات الإقراض المرتبطة بحقوق ملكية المساهمين.
- حدود الاستحقاق لمنتجات الائتمان.

إن مجلس الإدارة هو المسؤول عن إرساء العملية الشاملة والهيكل المرتبط بحوكمة الشركات. يحقق مجلس الإدارة الالتزام بتعليمات الحوكمة على الشركات من خلال لجان مختلفة (راجع أدناه) وترى الإدارة أن ثقافة حوكمة الشركات لدى المجموعة تتوافق مع شركات خدمات مالية دولية رائدة أخرى.

إن لجان مجلس الإدارة لها صلاحيات محددة، وعضوية مديري غير تنفيذيين مستقلين ومشاركة الإدارة العليا والحصول على الاستشارة المتخصصة عند الحاجة. يوجد لدى المجموعة حالياً اللجان التالية المنبثقة عن مجلس الإدارة:

لجنة المخاطر:

تقوم لجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة بإفادة أعضاء مجلس الإدارة حول الأمور المتعلقة بسياسات وممارسات إدارة المخاطر. تتحمل هذه اللجنة مسؤولية تحديد مدى تعرض الشركة الأم للمخاطر وتطوير أسلوب يستند إلى المخاطر للإدارة وأدوات الرقابة الداخلية لدى الشركة الأم.

لجنة التدقيق:

إن لجنة التدقيق هي المسؤولة عن دراسة البيانات المالية المجمعة للموافقة عليها من قبل مجلس الإدارة، والإشراف على عمليات التدقيق الخارجي والداخلي، والتركيز على الالتزام بالمطالبات القانونية والمعايير المحاسبية ومتطلبات الإدراج وتطبيق أنظمة فعالة للرقابة الداخلية. تجتمع لجنة التدقيق على الأقل أربع مرات كل سنة.

لجنة المكافآت:

تقوم لجنة المكافآت المنبثقة عن مجلس الإدارة بتقديم التوصيات حول مكافآت رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للمجموعة وأعضاء مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي، ومراجعة مكافآت المدراء التنفيذيين الآخرين.

إن أهم المخاطر المالية التي تتعرض لها المجموعة هي كما يلي:

27.1 مخاطر السوق

إن مخاطر السوق هي مخاطر تقلب القيمة العادلة للتدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية بسبب التغيرات في أسعار السوق. تتضمن مخاطر السوق ثلاثة أنواع من المخاطر: مخاطر العملات الأجنبية ومخاطر أسعار الفائدة ومخاطر أسعار الأسهم.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013

(أ) مخاطر العملات الأجنبية

إن مخاطر العملات الأجنبية هي مخاطر تقلب القيمة العادلة للتدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية بسبب التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية. تعمل المجموعة بشكل أساسي في دول مجلس التعاون الخليجي وبعض دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وهي بذلك عرضة لمخاطر العملات الأجنبية الناتجة من العديد من العملات الأجنبية، وبشكل رئيسي المرتبطة بأسعار صرف الدولار الأمريكي والدينار الأردني والدينار البحريني والريال القطري والدرهم الإماراتي والريال السعودي والريال العماني. تنشأ مخاطر العملات الأجنبية من المعاملات التجارية المستقبلية والموجودات والمطلوبات المحققة وصافي الاستثمارات في الشركات الأجنبية.

للتخفيف من تعرض المجموعة لمخاطر العملات الأجنبية، يتم مراقبة التدفقات النقدية بغير العملة الرئيسية. وبشكل عام، تعمل الإجراءات المتبعة لدى المجموعة في إدارة المخاطر على التمييز بين التدفقات النقدية بالعملات الأجنبية قصيرة الأجل (التي تستحق خلال فترة 12 شهراً) والتدفقات النقدية طويلة الأجل. وفي حالة التوقع بأن يتم مقاصة المبالغ المستحق دفعها واستلامها بعملة محددة بمبالغ أخرى، لا يتم اتخاذ أي إجراءات تحوط إضافية.

تتعرض المجموعة لمخاطر العملات الأجنبية التالية بصورة جوهرية بما في ذلك الموجودات والمطلوبات المصنفة كمجموعة استبعاد محتفظ بها للبيع، والتي يتم تحويلها إلى الدينار الكويتي بأسعار الإقفال:

2012	2013	
ألف	الف	
دينار كويتي	دينار كويتي	
(141,642)	42,710	دولار أمريكي
15,001	8,707	دينار أردني
18,812	3,179	دينار بحريني
8,437	4,714	ريال قطري
(59,958)	1,211	درهم إماراتي
3,187	4,078	ريال سعودي
2,871	2,417	ريال عماني

تم تحديد الحساسية المتعلقة بالعملات الأجنبية بناء على الافتراضات التالية:
العملة

2012	2013	
1.0%	0.3%	دولار أمريكي
1.0%	0.5%	دينار أردني
1.0%	0.3%	دينار بحريني
1.0%	0.3%	ريال قطري
1.0%	0.3%	درهم إماراتي
1.0%	0.3%	ريال سعودي
1.0%	0.3%	ريال عماني

تم تحديد نسب الحساسية أعلاه بناء على متوسط حركات السوق في أسعار صرف العملات الأجنبية خلال الاثني عشر شهراً السابقة.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013

وفي حالة ما إذا ارتفع سعر صرف الدينار الكويتي مقابل العملات الأجنبية وبتقدير نسبة الحساسية أعلاه، يكون تأثير ذلك على بيان الدخل المجموع وحقوق الملكية كما يلي:

بنود حقوق الملكية الأخرى		التأثير على الأرباح (الخسائر) للسنة قبل الزكاة		
2012	2013	2012	2013	
ألف	الف	ألف	الف	
دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	
-	-	1,376	(130)	دولار أمريكي
(10)	(2)	(135)	(39)	دينار أردني
(3)	-	(179)	(10)	دينار بحريني
(18)	(1)	(65)	(13)	ريال قطري
-	-	587	(4)	درهم إماراتي
-	-	(31)	(12)	ريال سعودي
-	-	(28)	(7)	ريال عماني

إن الحساسية للحركات في أسعار العملات تستند إلى أساس متماثل حيث إن الأدوات المالية التي تؤدي إلى حركات غير متماثلة ليست جوهرية. لم يكن هناك أي تغيير خلال السنة في الأساليب والافتراضات المستخدمة في إعداد تحليل الحساسية أعلاه، وتتفاوت مخاطر أسعار صرف العملات الأجنبية خلال السنة حسب حجم وطبيعة المعاملات.

(ب) مخاطر أسعار الفائدة

تشأ مخاطر أسعار الفائدة من احتمال تأثير التغيرات في أسعار الفائدة على الأرباح المستقبلية أو القيمة العادلة للأدوات المالية. تتعرض المجموعة لمخاطر أسعار الفائدة فيما يتعلق بقروضها التي تحمل معدلات فائدة ثابتة ومتغيرة.

إن معدل الفائدة الفعلي (العائد الفعلي) على الأدوات المالية النقدية هو ذلك المعدل الذي تنتج عنه القيمة الدفترية للأداة عند استخدامه في احتساب القيمة الحالية للأداة المالية. ويعتبر هذا المعدل معدلًا تاريخيًا بالنسبة لأداة مالية ذات معدل فائدة ثابت ومدرجة بالتكلفة المطفأة ومعدل حالي بالنسبة لأداة مالية ذات معدل فائدة متغير أو أداة مدرجة بالقيمة العادلة. تتعرض المجموعة لمخاطر أسعار الفائدة على النقد والنقد المعادل ومديني المربحة والقروض والسلف والموجودات والمطلوبات التي تخضع لمخاطر أسعار الفائدة المتضمنة في مجموعة الاستبعاد المحتفظ بها لغرض البيع.

يوضح الجدول التالي درجات حساسية خسارة السنة وحقوق الملكية للتغيرات المحتملة بصورة معقولة في أسعار الفائدة بعدد +200 نقطة أساسية (2%) و - 200 نقطة أساسية (2%) (2011: بعدد +200 نقطة أساسية (2%) و - 200 نقطة أساسية (2%)) وبأثر رجعي من بداية السنة. ويتم النظر إلى هذه التغيرات على أنها محتملة بصورة معقولة استناداً إلى ملاحظة ظروف السوق الحالية. تستند عمليات الاحتساب إلى الأدوات المالية للمجموعة المحتفظ بها في تاريخ بيان المركز المالي المجموع، مع الاحتفاظ بكافة المتغيرات الأخرى ثابتة. لم يكن هناك أي تغيير خلال السنة في الأساليب والافتراضات المستخدمة في إعداد تحليل الحساسية أدناه.

2012		2013		
الزيادة/ النقص	التأثير على	الزيادة/ النقص	التأثير على	
في معدل	ربح (خسارة)	في معدل	ربح (خسارة)	
الفائدة	السنة قبل الزكاة	الفائدة	السنة قبل الزكاة	
ألف	ألف	ألف	ألف	
دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	
±8,140	2% ±	±575	2% ±	ربح السنة

(ج) مخاطر أسعار الأسهم

تتعرض المجموعة لمخاطر أسعار الأسهم على استثماراتها في الأسهم واستثمارات الأسهم المتضمنة في مجموعة الاستبعاد المحتفظ بها لغرض البيع. يتم تصنيف الاستثمارات في الأسهم كموجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر (بما في ذلك الأوراق المالية المحتفظ بها للمتاجرة) أو موجودات مالية متاحة للبيع.

تقوم المجموعة بتبويب محفظتها لإدارة مخاطر أسعار الأسهم الناتجة عن التقلبات في أسعار استثماراتها في الأسهم. ويتم تنويع المحفظة وفقاً للحدود الموضوعية من قبل المجموعة.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013

يتم تحديد الحساسية لمخاطر أسعار الأسهم بناءً على الافتراضات التالية:

2012	2013	
%	%	
2%	2%	سوق الكويت
1%	23%	باقي أسواق دول مجلس التعاون الخليجي
2%	5%	أسواق الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
15%	6%	أسواق دولية أخرى

تم تحديد النسب أعلاه استناداً إلى متوسط حركات السوق خلال السنة. تم تحديد تحليل الحساسية أدناه استناداً إلى التعرض لمخاطر أسعار الأسهم في تاريخ التقارير المالية. يعكس التحليل التأثير على أسعار الأسهم وفقاً لافتراضات الحساسية لمخاطر أسعار الأسهم المبينة أعلاه. لم يكن هناك أي تغيير خلال السنة في الأساليب والافتراضات المستخدمة في إعداد تحليل الحساسية.

فيما يلي التأثير على بيان الدخل المجموع وحقوق الملكية كنتيجة للتغير في القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية المسعرة في تاريخ التقارير المالية بسبب التغير المحتمل بصورة معقولة في مؤشرات الأسهم، مع الاحتفاظ بكافة المتغيرات الأخرى ثابتة.

بنود حقوق الملكية الأخرى		التأثير على الأرباح (الخسائر)		
		للسنة قبل الزكاة		
2012	2013	2012	2013	
ألف	الف	ألف	الف	
دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	
-	-	±1,164	±1,001	موجودات مالية مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
±130	±6	-	-	موجودات مالية متاحة للبيع
±130	±6	±1,164	±1,001	المجموع

27.2 مخاطر الائتمان

إن مخاطر الائتمان هي تلك المخاطر التي تنتج عن عدم قدرة أحد أطراف الأداة المالية على الوفاء بالتزامه مسبباً بذلك للطرف الآخر خسارة مالية. تتم مراقبة سياسة الائتمان لدى المجموعة وتعرضها لمخاطر الائتمان بشكل مستمر. تسعى المجموعة لتجنب تركيزات المخاطر لدى أفراد أو مجموعة من العملاء في مواقع أو أنشطة محددة من خلال تنويع أنشطتها. كما يتم الحصول على ضمان، متى كان ذلك مناسباً.

يقصر تعرض المجموعة لمخاطر الائتمان على القيمة الدفترية للموجودات المالية المحققة كما في تاريخ التقارير المالية كما هو موجز أدناه:

2012	2013	
ألف	الف	
دينار كويتي	دينار كويتي	
43,558	44,195	النقد والنقد المعادل
5,471	3,588	مدينو مريحة
9,076	3,644	قروض وسلف
11,506	10,289	موجودات أخرى (باستثناء المصروفات المؤجلة)
84,083	-	مجموعة استبعاد (إيضاح 22)
153,694	61,716	

تبين الأرقام أعلاه الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان قبل تأثير التخفيف من المخاطر من خلال استخدام اتفاقيات المقاصة الأساسية والضمانات، إن وجدت.

عند تسجيل الأدوات المالية بالقيمة العادلة، تمثل المبالغ المبينة أعلاه التعرض لمخاطر الائتمان الحالية ولكن لا تمثل الحد الأقصى للتعرض للمخاطر التي يمكن أن تنشأ نتيجة التغير في القيمة العادلة.

إن المعلومات حول التركيزات الهامة الأخرى لمخاطر الائتمان مبينة في الإيضاح 27.3.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013

27.2.1 مخاطر الائتمان من أنشطة الإقراض

تقدم المجموعة بشكل انتقائي تسهيلات ائتمان في شكل قروض وسلف قصيرة الأجل (يستحق السداد حتى 12 شهراً) مضمونة بالكامل إلى عملاء إدارة الأصول والمنتجات المصرفية الاستثمارية. تتضمن عملية منح الائتمان للعملاء بصورة نموذجية التقييم الائتماني للعملاء وفقاً لسياسات الائتمان لدى المجموعة.

إن إدارة مخاطر الائتمان لدى مجموعة والمرتبطة بأنشطة الإقراض يتم مراقبتها من قبل سياسات الائتمان لدى المجموعة. تغطي سياسات ائتمان المجموعة معايير أهلية العميل للائتمان والانكشافات الكبيرة وحدود تركيزات الائتمان والضمان المؤهل ومنهجية تقييم الضمانات والحد الأدنى لمتطلبات الضمانات وإجراءات مراقبة الجودة الائتمانية وإجراءات التصعيد وإغلاق الرهن في حالة التعثر.

وفقاً لسياسات الائتمان لدى المجموعة، تعتبر كل القروض والسلف التي لها فوائد مستحقة متأخرة أو التزامات أساسية كقروض وسلف متأخرة وغير منتظمة وتخضع لمخصصات محددة لخسائر الائتمان على أساس مبلغ انخفاض القيمة المحدد.

27.2.2 الجدارة الائتمانية حسب فئة الموجودات المالية

وفقاً لسياسات إدارة مخاطر الائتمان للمجموعة يتم تصنيف كافة أشكال الائتمان المنتظمة كما يلي: فئة عالية أو متوسطة. بينما يتم تصنيف مخاطر الائتمان غير المنتظمة كمتأخرة أو منخفضة القيمة.

يبين الجدول التالي الجدارة الائتمانية لإجمالي الحد الأقصى للتعرض للمخاطر حسب فئة الموجودات المتعلقة بنود بيان المركز المالي المجمع، استناداً إلى نظام تصنيف الائتمان الداخلي للمجموعة.

غير متأخرة أو منخفضة القيمة					في 31 ديسمبر 2013
فئة مرتفعة	فئة متوسطة	متأخرة ولكن غير منخفضة القيمة	منخفضة القيمة المجموع		
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
44,195	-	-	-	44,195	النقد والنقد المعادل
-	-	3,588	123	3,711	مدينو مرابحة
-	643	3,001	9,905	13,549	قروض وسلف
4,235	6,054	-	2,256	12,545	موجودات أخرى (باستثناء المصروفات المؤجلة)
48,430	6,697	6,589	12,284	74,000	

غير متأخرة أو منخفضة القيمة					في 31 ديسمبر 2012
فئة مرتفعة	فئة متوسطة	متأخرة ولكن غير منخفضة القيمة	منخفضة القيمة المجموع		
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
43,558	-	-	-	43,558	النقد والنقد المعادل
-	-	5,471	122	5,593	مدينو مرابحة
-	8,426	650	8,707	17,783	قروض وسلف
4,408	7,098	-	1,812	13,318	موجودات أخرى (باستثناء المصروفات المؤجلة)
13,665	-	70,418	-	84,083	مجموعة استبعاد (إيضاح 22)
61,631	15,524	76,539	10,641	164,335	

إن القيمة العادلة للضمان لقاء القروض والسلف هي بمبلغ 24.1 مليون دينار كويتي (2011: 25.7 مليون دينار كويتي). يشمل الضمان بصورة نموذجية أسهم مدرجة وغير مدرجة ووحدات في صناديق مدارة.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013

27.3 تركيز الموجودات

إن توزيع الموجودات حسب المنطقة الجغرافية وقطاع الأعمال كان كما يلي:

المجموع	الأمريكتان	أوروبا	آسيا وأفريقيا	دول مجلس التعاون الخليجي	الكويت	
ألف	ألف	ألف	ألف	ألف	ألف	
دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	
91,954	6,083	787	14,425	26,423	44,236	في 31 ديسمبر 2013
						المنطقة الجغرافية:
						قطاع الأعمال
70,894	6,046	294	5,737	17,797	41,020	بنوك ومؤسسات مالية
888	-	-	685	-	203	عقارات
20,172	37	493	8,003	8,626	3,013	أخرى
91,954	6,083	787	14,425	26,423	44,236	
						في 31 ديسمبر 2012
						المنطقة الجغرافية :
						قطاع الأعمال
497,944	19,359	43,369	55,261	177,048	202,907	بنوك ومؤسسات مالية
283,529	16,267	42,832	33,103	119,565	71,762	عقارات
110,980	-	-	5,644	38,403	66,933	أخرى
103,435	3,092	537	16,514	19,080	64,212	
497,944	19,359	43,369	55,261	177,048	202,907	

27.4 مخاطر السيولة

إن مخاطر السيولة هي مخاطر عدم قدرة المجموعة على الوفاء بالتزاماتها عند استحقاقها.

يلخص الجدول التالي قائمة استحقاق موجودات ومطلوبات المجموعة. تم تحديد استحقاق النقد والنقد المعادل ومديني المراجعة والقروض والسلف على أساس الفترة المتبقية من تاريخ التقارير المالية إلى تاريخ الاستحقاق التعاقدية. يتم تحديد قائمة الاستحقاق للموجودات المالية المحتفظ بها للمتاجرة والموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر والموجودات المالية المتاحة للبيع والاستثمارات في شركات زميلة والعقارات الاستثمارية والعقارات قيد التطوير والعقار والمعدات والموجودات غير الملموسة استناداً إلى تقدير الإدارة حول تسييل تلك الاستثمارات. إن الاستحقاقات الفعلية قد تختلف عن الاستحقاقات المبينة أدناه حيث إن المقترضين قد يحق لهم سداد الالتزامات مشتملة أو غير مشتملة على غرامات السلف.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013

27.4 مخاطر السيولة

المجموع ألف دينار كويتي	ما يزيد عن سنة ألف دينار كويتي	المجموع الفرعي ألف دينار كويتي	تستحق خلال سنة واحدة			31 ديسمبر 2013
			3 إلى 12 شهرًا ألف دينار كويتي	1 إلى 3 أشهر ألف دينار كويتي	خلال شهر واحد ألف دينار كويتي	
44,195	-	44,195	-	-	44,195	الموجودات النقد والنقد المعادل
16,212	16,212	-	-	-	-	موجودات مالية مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
3,588	-	3,588	3,588	-	-	مدينو مرابحة
3,644	-	3,644	532	111	3,001	قروض وسلف
1,103	1,103	-	-	-	-	موجودات مالية متاحة للبيع
558	558	-	-	-	-	استثمارات في شركات زميلة
679	679	-	-	-	-	عقارات استثمارية وعقارات قيد التطوير
11,418	11,418	-	-	-	-	عقار ومعدات
268	268	-	-	-	-	موجودات غير ملموسة
10,289	-	10,289	10,289	-	-	موجودات أخرى
<u>91,954</u>	<u>30,238</u>	<u>61,716</u>	<u>14,409</u>	<u>111</u>	<u>47,196</u>	
<u>9,768</u>	<u>2,434</u>	<u>7,334</u>	<u>7,334</u>	<u>-</u>	<u>-</u>	المطلوبات مطلوبات أخرى
43,558	-	43,558	-	3,521	40,037	31 ديسمبر 2012
14,898	14,898	-	-	-	-	الموجودات النقد والنقد المعادل
5,471	-	5,471	5,471	-	-	موجودات مالية مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
9,076	-	9,076	7,906	513	657	مدينو مرابحة
1,152	1,152	-	-	-	-	قروض وسلف
4,522	4,522	-	-	-	-	موجودات مالية متاحة للبيع
679	679	-	-	-	-	استثمارات في شركات زميلة
12,877	12,877	-	-	-	-	عقارات استثمارية وعقارات قيد التطوير
7,998	7,998	-	-	-	-	عقار ومعدات
13,064	-	13,064	13,064	-	-	موجودات غير ملموسة
384,649	-	384,649	384,649	-	-	موجودات أخرى
<u>497,944</u>	<u>42,126</u>	<u>455,818</u>	<u>411,090</u>	<u>4,034</u>	<u>40,694</u>	مجموعة استبعاد محتفظ بها لغرض البيع
4,939	-	4,939	4,657	-	282	المطلوبات قروض وسلف تحمل فائدة
9,031	2,046	6,985	6,985	-	-	مطلوبات أخرى
499,370	-	499,370	499,370	-	-	مطلوبات متعلقة مباشرة بمجموعة الاستبعاد
<u>513,340</u>	<u>2,046</u>	<u>511,294</u>	<u>511,012</u>	<u>-</u>	<u>282</u>	المحتفظ بها لغرض البيع

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013

يلخص الجدول التالي قائمة استحقاق المطلوبات المالية على المجموعة استناداً إلى التزامات السداد التعاقدية غير المخصصة:

المجموع ألف دينار كويتي	ما يزيد عن سنة ألف دينار كويتي	إجمالي فرعي ألف دينار كويتي	3 إلى 12 شهراً ألف دينار كويتي	1 إلى 3 أشهر ألف دينار كويتي	خلال شهر واحد ألف دينار كويتي
9,768	2,434	7,334	7,334	-	-
كما في 31 ديسمبر 2013					
					مطلوبات أخرى
					كما في 31 ديسمبر 2012
5,002	-	5,002	4,692	-	310
9,031	2,046	6,985	6,985	-	-
					قروض قصيرة الأجل
					مطلوبات أخرى
					مطلوبات متعلقة مباشرة بمجموعة استبعاد محتفظ بها لغرض البيع
509,313	-	509,313	509,313	-	-
523,346	2,046	521,300	520,990	-	310

22. إدارة مخاطر رأس المال

إن هدف المجموعة الرئيسي من إدارة رأس المال هو ضمان التأكد من استمرار المجموعة على أساس مبدأ الاستمرارية وتقديم عائد كافي لمساهميها من خلال أفضل استخدام لهيكل رأس المال.

تقوم المجموعة بإدارة هيكل رأس المال وإجراء تعديلات عليه في ضوء التغيرات في الظروف الاقتصادية وسمات المخاطر للموجودات الأساسية. للمحافظة على هيكل رأس المال أو تعديله، قد تقوم المجموعة بتعديل مبالغ توزيعات الأرباح المدفوعة للمساهمين أو رد رأس المال إلى المساهمين أو إصدار أسهم جديدة أو بيع أصول لتخفيض الدين.

تم إجراء تغييرات في الأهداف أو السياسات أو الإجراءات الخاصة بإدارة رأس المال خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013 كما يرد في الإيضاح 19 و 22.

يتكون هيكل رأسمال المجموعة من البنود التالية:

2012 ألف دينار كويتي	2013 ألف دينار كويتي
4,939	-
416,673	-
74,992	-
496,604	-
(15,396)	82,186

تقوم المجموعة بمراقبة رأس المال على أساس متطلبات رأس المال الرقابي بقانون الشركات رقم 25 لسنة 2012 ومتطلبات الحد الأدنى لرأس المال الموضوع من قبل هيئة أسواق المال بالنسبة للشركات الاستثمارية.

29. القيمة العادلة للأدوات المالية

تتكون الأدوات المالية من الموجودات المالية والمطلوبات المالية.

تتكون الموجودات المالية من النقد والنقد المعادل والموجودات المالية المحتفظ بها للمتاجرة والموجودات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر ومديني المراجعة والقروض والسلف والموجودات الأخرى.

تتكون المطلوبات المالية من القروض قصيرة الأجل والقروض متوسطة الأجل والسندات والمطلوبات الأخرى.

إن القيمة العادلة لكافة الأدوات المالية لا تختلف بصورة جوهرية عن قيمتها الدفترية باستثناء بعض الاستثمارات المتاحة للبيع والمدرجة بالتكلفة ناقصاً الانخفاض في القيمة بمبلغ لا شيء المتضمنة في مجموعة مستبعدة محتفظ بها للبيع (2012: 15,891 ألف دينار كويتي).

تستخدم المجموعة الجدول الهرمي التالي لتحديد القيمة العادلة للأدوات المالية والإفصاح عنها حسب أسلوب التقييم:

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013

في 31 ديسمبر 2013	صافي المشتريات والمبيعات والتسويات	الربح/ (الخسارة) المسجل في الإيرادات الشاملة الأخرى	الخسارة المسجلة في بيان الدخل المجموع	في 1 يناير 2013
ألف	ألف	ألف	ألف	ألف
دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي

موجودات مالية مصنفة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل:

1,423	328	-	(168)	1,263	أوراق مالية غير مسعرة
2,012	514	-	(555)	2,053	صناديق مدارة ومحفظة
856	(54)	-	-	910	موجودات مالية متاحة للبيع: أوراق مالية غير مسعرة

سجلت المجموعة صافي خسارة بقيمة 723 ألف دينار كويتي في بيان الدخل المجموع ضمن بند «صافي الخسائر من موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسائر» فيما يتعلق بالموجودات المصنفة ضمن المستوى 3 كما في 31 ديسمبر 2013.

في 31 ديسمبر 2012	المحول إلى مجموعة استبعاد محفظ بها لغرض البيع	صافي المشتريات والمبيعات والتسويات	الربح/ (الخسارة) المسجل في الإيرادات الشاملة الأخرى	الخسارة المسجلة في بيان الدخل المجموع	في 1 يناير 2012
ألف	ألف	ألف	ألف	ألف	ألف
دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي

موجودات مالية مصنفة بالقيمة العادلة من خلال

بيان الدخل:	أوراق دين مالية غير مسعرة	أوراق مالية غير مسعرة	صناديق مدارة ومحفظة	موجودات مالية متاحة للبيع:	أوراق مالية غير مسعرة
-	(734)	(456)	-	1,190	أوراق دين مالية غير مسعرة
1,263	(28,182)	(2,693)	-	38,814	أوراق مالية غير مسعرة
2,053	(13,506)	(663)	-	16,236	صناديق مدارة ومحفظة
910	(16,807)	577	2,592	14,548	موجودات مالية متاحة للبيع: أوراق مالية غير مسعرة

وصف المدخلات الجوهرية غير الملحوظة للتقييم:

يتم تقييم الأوراق المالية غير المسعرة على أساس القيمة الدفترية وطريقة مضاعف السعر إلى القيمة الدفترية باستخدام أحدث بيانات مالية متاحة للشركات المستثمر فيها ويتم تعديلها لكي تعكس الافتقار إلى خصم قابلية التسويق يتراوح ما بين 33% و50%. وقدرت المجموعة أن المشاركين في السوق سوف يأخذون في اعتبارهم هذه الخصومات عند تسعير الاستثمارات.

تم تقييم الصناديق والمحفظة المدارة على أساس صافي قيمة الموجودات للصندوق والمقدم من الوصي على الصندوق أو المحفظة وتم تعديل بعض الصناديق المدارة لكي تعكس الافتقار إلى خصم قابلية التسويق بنسبة 20%.

إن التغيير في الافتراضات المستخدمة لتقييم الأدوات المالية بالمستوى 3 عن طريق الاستخدام المحتمل لمعدلات بديلة للسيولة ومعدل الخصم في السوق بنسبة 5% أقل أو أعلى كان ليؤدي إلى زيادة أو نقص في الأرباح أو الخسائر قبل الزكاة بمبلغ 172 ألف دينار كويتي (2012: 1,472 ألف دينار كويتي) وزيادة أو نقص في الإيرادات الشاملة الأخرى بقيمة 43 ألف دينار كويتي (2012: 886 ألف دينار كويتي).

الأدوات غير المالية

تم تحديد القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية في 31 ديسمبر 2013 وتم تصنيفها ضمن المستوى 3 من الجدول الهرمي للقيمة العادلة وتم إدراج المطابقة في إيضاح 15.

وصف المدخلات الجوهرية غير الملحوظة للتقييم بالنسبة للموجودات غير المالية:

تم تحديد القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية باستخدام طريقة الربط بالسوق التي يستعين بها مقيمون يراعون أسعار المعاملة للعقار والعقارات المماثلة. والمدخلات الجوهرية غير الملحوظة المستخدمة في التقييم لغرض التقييم هي سعر السوق لكل قدم/متر مربع وبتباين من عقار لآخر. سيؤدي التغيير المعقول في هذه المدخلات إلى قدر معادل من التغيير في القيمة العادلة.

www.globalinv.net